

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات السياسية

الأقليات– الاثنيات في جغرافية العرب والجوار بين المشاركة و المعارضة

" النموذج العراقي"

The minorities and ethnics in Arabic and the vicinity geography between participation and opposition "Iraqi pattern"

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية

إعداد الطالب
لقمان علي بدور

المشرف المشارك
د. سمير حسن
أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية
كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

المشرف العلمي
د. حسن أبو حمود
أستاذ في قسم الدراسات السياسية
كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠

شهادة

أشهد أن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به المرشح طالب الدراسات العليا لقمان بدور تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسن أبو حمود الأستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية جامعة دمشق ، ومساعدة الأستاذ الدكتور سمير حسن الأستاذ في نفس القسم . وأي رجوع إلى أي بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

المرشح	المشرف المشارك	المشرف العلمي
لقمان بدور	**الأستاذ الدكتور سمير حسن**	**الأستاذ الدكتور حسن أبو حمود**

Testimonial

I testify that this described work in this thesis is a result of a research made by the candidate and the post graduated student LOKMAN BADDOOR under the supervision of Dr. HASSAN ABOU HAMMOUD, a professor in the political studies department in the political science faculty , DAMASCUS university and any restoring to any other research in this theme is documented in the text .

The candidate	the assistant supervisor	the scientific super visor
LOKMAN BADDOOR	**PROF.SAMEER HASSAN**	**PROF.HASSAN ABOU HAMOU**

تصريح

أصـرح بـأن هـذا البحـث (الأقليـات – الاثنيـات) فـي جغرافيـة العـرب والجـوار بـين المشـاركة والمعارضة " النموذج العراقي " لم يسبق أن قبل للحصـول علـى أي شـهادة، ولا هو مقدم حاليا للحصول على أي شهادة أخرى .

المرشح

لقمان بدور

Declaration

I declare that this research (minorities and ethnics in the vicinity and Arab geography between participation and opposition "Iraqi pattern ") is un prcedented to be accepted to obtain a degree and it isn't submitted currently to obtain the degree

The candidate

LOKMAN BADDOOR

نوقشت هذه الرسالة و أجيزت بتاريخ ١٨-١ – ٢٠١٠ من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة :

الدكتور سليم بركات	الأستاذ في قسم الفلسفة في كلية الآداب في جامعة دمشق اختصاص الفلسفة	عضوا
الدكتور حسين السيد حسين	الأستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق اختصاص التاريخ العام	عضوا
الدكتور حسن أبو حمود	الأستاذ في قسم الدراسات السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق اختصاص علم الإجتماع	عضوا – مشرفا

الأقليّاتُ – الإثنيات في جغرافيةِ العربِ والجوارِ بين المشاركةِ والمعارضة

" النموذج العراقي"

مقدمة :

حفلَ النصف ُ الثاني من القرنِ العشرين ، وبداية القرنِ الواحدِ والعشرين بأحداثٍ سياسيةٍ وتطوراتٍ اجتماعيةٍ ، وموضوعاتٍ حولَ أفكارِ الإعتدال والتطرفُ . أدتْ إلى هزاتٍ سياسيةٍ وأزماتٍ اقتصاديةٍ ودخول مصطلحاتٍ قديمةٍ حديثةٍ . استغلّت في عالمِ السياسة من قبل الهيمنة والإستكبارِ الأمريكيِّ ومن ورائِها الصهيونيةُ العالميةُ لتضربَ استقرارَ ووحدة العالمِ العربيِّ والمنطقةِ المجاورةِ بهدف التقسيمِ والتفتيتِ لسهولةِ تحقيقِ المآربِ الإستعماريةِ والأهدافِ الصهيونيةِ .. ونتيجةً لسيطرةِ القطبِ الواحدِ بعد انهيارِ التوازنِ بين القطبين الرأسماليِّ والإشتراكيِّ سعى النظامُ العالميُّ الجديدُ إلى ابتكارِ بدعٍ ومصطلحاتٍ سُخّرت بشكلٍ خاطئٍ من أجلِ خلقِ الفتنِ والحروبِ والعصبياتِ الإثنيةِ و الطائفيةِ و العرقيةِ حيثُ أنّ الوطن العربيّ بما فيه من تعددٍ طائفيٍّ ومذهبيٍّ وإثنيٍّ ، وما يمثّلُه من أهميةٍ لدى الولاياتِ المتّحدة الأمريكيةِ و أوروبا كانَ ساحةً استغلّتها هذه القوى لزرعِ أفكارِها الإستعماريةِ بحججٍ متعدّدةٍ مثل القضاءِ على الإرهابِ وتحقيقِ الديمقراطيةِ ....إلخ

إنّ فكرةَ الأقلياتِ والإثنياتِ رغمَ وجودِها في واقعِ الحياةِ الإجتماعيةِ و الثقافيةِ في المنطقةِ العربيةِ . إلاّ أنها لم تكنْ في يومٍ من الأيامِ تشكلُ قلقاً أو عدمَ استقرارٍ للدولِ التي تعيشُ فيها ، هذا وعلى الرغمِ من كلّ المحاولاتِ الإستعماريةِ السابقةِ من تقويةِ الفتنِ والتقسيماتِ العرقيةِ والدينيةِ ، والإستفادةِ منها.. إلاّ أنّ العربَ كانوا دائماً يواجهونَ هذه القوى بالثوراتِ والنضالاتِ المشتركةِ لتحريرِ البلادِ وتحقيقِ الوحدةِ والتعايشِ المشتركِ ، لكنْ معَ تزايدِ الضغوطِ الخارجيةِ والتآمرِ الداخليِّ مع القوى الخارجيةِ ، ونتيجةً لاستسلامِ بعضِ الأنظمةِ لواقعِ التبعيةِ أصبحَ موضوعُ (الأقلياتِ – الإثنياتِ) يشكلُ مصدرَ قلقٍ وتخوفٍ داخلَ الأمةِ العربيةِ . إذا ما استمرّت هذه القوى باستعمالِ العصبيةِ الإثنيةِ و العرقيةِ و الطائفيةِ والحديثِ عن أقلياتٍ و أكثرياتٍ ، والإبتعادِ عن الهويةِ الواحدةِ التي تجمعُ كلّ هذه الفئاتِ ألا وهيَ الهويةُ العربيةُ .

إنّ محاولةَ الباحثِ لهذه المواضيعِ بشكلٍ علميٍّ ودقيقٍ ، وتبيانَ مدى الأهدافِ والمخططاتِ الإستعماريةِ الراميةِ إلى التقسيمِ والتجزئةِ والفتنِ . كلُّ هذا يساهمُ في اتّقاءِ خطرِ هذه الأهدافِ والغاياتِ وزيادةِ الوعيِ لدى الشارعِ العربيِّ من أجلِ التنميةِ و الحذرِ ، وعدمِ الوقوعِ في شباكِ الفتنةِ والإقتتالِ وتحقيقِ التلاحمِ والعيشِ المشتركِ في ظلِّ استقرارٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وثقافيٍّ .. يعودُ بالخيرِ والهدوءِ على كلّ الفئاتِ والأفرادِ دونَ استثناءٍ مهما كانَ معتقدُها أو فكرُها .

أهميةُ الدراسة :

إنَّ موضوع (الأقليات – الإثنيات) من المواضيع الحسَّاسة والشائكة في المنطقة العربية من حيث أن الوطن العربيّ بما فيه من تعدُّد إثنيٍّ وطائفيٍّ وقوميٍّ، وتنوُّع ثقافيٍّ من جهة. ومن حيث أنَّ هذا التنوُّع والتعدُّد يُستغلُّ من قبل كثير من دول العالم من أجل تفتيت الدول العربية وسهولة السيطرة على خيراتها، ومن هنا تتركز أهمية البحث في مجمله على مدى عمق وتأثير موضوع الدراسة /"الأقليات – الاثنيات"/ على الحياة السياسية والإجتماعيَّة والفكرية والإقتصادية في الدول العربية. حيث تأمل هذه الدراسة الوصول إلى نتائج نظرية وعملية تحقق الفوائد على مختلف الصعد, حيث أنَّ الأهميَّة النظريَّة تتمثَّل في محاولتها توضيح مفاهيم الظاهرة، موضوع الدراسة، الأمر الذي سيساعد على إدراك أبعادها المختلفة في حين تتمثَّل الأهميَّة العمليةُ من خلال إبراز مختلف الجوانب المتداخلة لظاهرة الإثنيات.. مما سيفسح المجال أمام الباحث في نهاية البحث على تبيان مدى تأثيرها البنيويِّ والوظيفيِّ على الصعيد العربيِّ, ومما سيزيد أهمية البحث هو اتِّخاذ العراق نموذجاً للدراسة لما للعراق من ظروف سياسية واجتماعية وثقافية تكاد تكون متطابقةً مع موضوع البحث.

هدف الدراسة:

إذا كان من أسباب تأجيج وضع الإثنيات والأقليَّات في المنطقة العربية ودول الجوار من قبل الدول الطامعة هو تفتيت المنطقة ونهب خيراتها.. فإنَّه لا بدَّ من توضيح وتبيان وضع هذه الأقليَّات والإثنيات، ومدى اندماجها مع الواقع الإجتماعي والسياسي في هذه المنطقة منذُ ظهور الإسلام وحتَّى وقتنا الحالي، كما أنَّه لابدَّ من إظهار وتحليل موضوع الدراسة /الأقليات – الاثنيات/في جغرافية العرب والجوار بين المشاركة والمعارضة "وتبيان أهميتها من خلال :

١. محاولة تأصيل جديدة لمفهوم /الأقليات – الإثنيات/ .
٢. عرض جغرافيٌّ للحالة الديمغرافية والجيواستراتيجية للأقليَّات والإثنيات في الوطن العربيِّ والدول المجاورة .
٣. تبيان العلاقة الجيواستراتيجية بين الواقع العربيِّ ودول الجوار الجغرافي.
٤. توضيح مفاهيم المشاركة السياسية والمعارضة السياسية، ونظرة الإسلام لهذا الموضوع .
٥. توضيح أوجه الخلاف والإتفاق في موقف الإسلام من جهة، والقانون الدوليِّ من جهة أخرى بالنسبة لموضوع الأقليَّات والإثنيات ومشاركتها السياسية أو معارضتها.

٦. اتخاذُ العراقِ كنموذجٍ اعتبره الباحثُ أقرب إلى موضوعِ البحث.

٧. محاولةُ وضعِ الحلولِ والاقتراحاتِ لحلِّ إشكاليةِ موضوعِ الدراسةِ.

إشكاليةُ الدراسة:

تبرزُ إشكاليةُ الدراسةِ من خلالِ التعقيداتِ والتداخلاتِ في الحياةِ الاجتماعيةِ العربيةِ وما يمثّلهُ هذا الواقعُ من تعددٍ دينيٍ وطائفيٍ ومذهبي، وتداخلات بين الأقليَّةِ والأكثرية، وما لهذا الموضوعِ من حساسيةٍ وأهميَّةٍ في الدقةِ أثناء التطرقِ لموضوعِ الدراسةِ وما يحاولُ أن يقومَ به المتآمرون من دولٍ غربيةٍ والولاياتُ المتَّحدةُ الأمريكيةُ والصهيونيةُ العالميةُ من استغلالٍ لهذا الموضوعِ.

لذلك تطرحُ بعضَ التساؤلاتِ:

١ما هو مفهومُ الأقليةِ ومفهومُ الإثنيةِ.

٢ما هو مفهومُ المشاركة السياسيةِ والمعارضةِ السياسية.

٣ماهو موقفُ الإسلامِ من الأقليةِ والمعارضة.

٤ما هو الدورُ الذي تلعبهُ دولُ الجوارِ في الحياة السياسيةِ والإجتماعيةِ العربيةِ.

٥. ما هو الحلُّ لهذه الإشكالية في إطارِ الدولةِ الوطنيةِ أو القوميةِ.

فرضيّاتُ الدراسة:

من الطبيعي أن لا يكون وجود أثنياتٍ وتعددٌ طائفيٌ ومذهبيٌ وعرقيٌ هو من صناعةِ الخارجِ بلْ هو مِنْ محضِ الواقعِ الإجتماعيِ وتطورُ الحياةِ، لكنَّ الإستغلالَ الخارجيَّ لهذه الطبيعةِ والإستفادةَ من سلبياتها هو الأساسُ الذي يجب توضيحهُ في هذه الدراسةِ. لذلكَ لا بدَّ من طرحِ أهمِّ الفرضياتِ التي سيتمُّ مناقشتُها في هذه الدراسةِ:

١- إنَّ معظمَ الصراعات الداخليةِ في الوطنِ العربيِ مرتبطةٌ بموضوعِ (الأقليَّات – الإثنيات).

٢- يسعى العالمُ الغربيُّ ودولُ الجوارِ بصورةٍ مستمرةٍ لاستغلالِ موضوعِ (الأقليَّات – الإثنيات) لإضعافِ النسيجِ الإجتماعيِّ في الوطنِ العربيِّ بهدفِ إلغاءِ الهويةِ القوميةِ للعربِ.

٣- إنَّ قيامَ السلطةِ السياسيةِ بإضعافِ المشاركةِ واستبعادِ المعارضةِ قد يقودُ إلى تنامي النزعاتِ الطائفيةِ والإثنيةِ.

٤- إنَّ الإسلامَ منذُ ظهورهِ أعطى الحريةَ في العقيدة لكلِّ مَنْ يقطنُ في البلادِ التي فتحَها المسلمون دونَ المساسِ بمعتقدِهم.

وبناءً على هذه الفرضيَّة فإنَّ البحث يطرحُ التساؤلات التالية :

١. الإشكالية الإجتماعيَّة والسياسيَّة التي تتعرَّضُ لها منطقةُ الشرقِ الأوسط جراءَ التعدُّدِ الأثنيِّ والدينيِّ والعرقيِّ .

٢. الدور الذي تلعبه دولُ الجوارِ في ظلِّ الإرتباطاتِ الموجودة بين هذه الدول والدول العربيَّة .

٣. واقع الأنظمة السياسيَّة العربيَّة وواقع المعارضة فيها .

٤. موقف الإسلام والقانون الدوليِّ من موضوع (الإثنيات والأقليات) .

٥. واقع الحال في العراق بما يتعلَّقُ بموضوع الدراسة .

٦. إمكانيَّة إيجاد الحلول لموضوع إنهاء العصبيَّة والإنقسام من خلال الدول الوطنيَّة والقوميَّة .

وبالتأكيد في سياق البحث سيتمُّ العملُ على اختبار صحَّة هذه الفرضيَّة ، أو العكس . لاسيَّما عند دراسة حالة العراق .

منهجيَّةُ الدراسة :

إنَّ البحث استند في منهجيَّته على عدَّة طرقٍ لتصنيف ودراسة الجماعات الإثنيَّة والأقليَّات وتختلفُ القواعدُ التصنيفيَّة باختلاف المتغيِّر ، أو عدد المتغيِّرات التي يستندُ إليها التصنيفُ فهناك مثلاً مجموعة من التصنيفات المنهجيَّة ترتكزُ على متغيِّرات وصفيَّة هيكليَّة للأقليَّات والتكوينات الإثنيَّة حسب أحد المتغيِّرات الموروثة بيولوجيا أو اجتماعياً ، مثل السلالة أو اللُّغة والثقافة والأصل القوميِّ والدين . فكلٌّ من هذه المتغيِّرات يعطي تنميطاً وصفياً للجماعات الإثنيَّة في نفس المجتمع .

أمَّا فيما يتعلَّقُ بالمنهج التحليليِّ فإنَّ الباحث لا يتوقَّفُ عند تباين المتغيِّر الهيكليِّ الَّذي تنقسمُ على أساسه الجماعةُ الإثنيَّةُ .. بل يركِّزُ على نمط العلاقات السائدة بينها ، أو التي تحكمُ هذه العلاقات .

وقد استخدم الباحثُ المنهجَ أو التصنيفَ الحركيَّ . حيثُ أنَّ الدراسة لا تتوقَّفُ عند المتغيِّرات الهيكليَّة الَّتي ينشأ عنها التنوُّعُ الإثنيُّ ولا عند نمط العلاقات السائدة بين هذه الجماعات الإثنيَّة في نفس المجتمع ، بل يمضي بها إلى ما تحدثه من حركات اجتماعيَّة سياسيَّة داخل كلِّ جماعة بين هذه الجماعات ، ونقطةُ البدء في هذا المجتمع الحركيِّ هي عدمُ قبول الجماعات الإثنيَّة لوضعها الراهن في المجتمع .

كما أنّ الباحث استخدم المنهج التاريخي لتبيان الوجود الإثني والأقليّ في المنطقة العربيّة تاريخياً .

وفي نهاية المطاف تطرقّ البحث لنموذج دراسة الحالة عندما أخذ النموذج العراقي كحالة عامة عن الدراسة .

كلّ هذه المنهجية استخدمت من أجل الوصول بالدراسة إلى أبعد ما يمكن من النجاح .

تقسيم الدراسة :

نتيجة لأهميّة وعمق موضوع الدراسة ، ودقّة البحث فيه تمّ تقسيم الدراسة إلى مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة :

في الفصل الأولّ قام الباحث بالتطرقّ إلى مفهوم الأقليّة والإثنيّة وموقف الإسلام منها ومفهوم الشرق أوسط ، ومورفولوجيا دول الجوار والدول العربيّة .

في الفصل الثاني يحاول الباحث تحديد مفهوم المشاركة السياسيّة والمعارضة السياسيّة والأنظمة العربيّة ، ومدى شرعيّتها بالإضافة إلى الإسلام ، ومبدأ المشاركة والمعارضة وموقف الشرعيّة والقانون من هذه الأقليّات .

في الفصل الثالث اختار الباحث دراسة حالة /العراق/ كنموذج عن موضوع البحث .. تمّ التطرقّ فيه إلى وضع العراق جغرافياً وتاريخياً ، والأقليّات الموجودة فيه ، وتطورّ النظام السياسيّ في العراق والحرب الأخيرة على العراق ومستقبلها .

في الفصل الرابع حاول الباحث أن يتطرقّ إلى إمكانية بناء دولة ، تنصهر فيها كلّ الأقليّات والإثنيّات وعن دور الأحزاب السياسيّة في تحقيق هذه الدولة .

من ثمّ الخاتمة .. وتضمنّت نتائج وتوصيات .

الدراسات السابقة :

تمّ إجراء مسح للدراسات السابقة التّي تناولت موضوع (الأقليّات) في الوطن العربيّ ، ولكن لم يتمّ العثور على دراسات تتناول هذا الموضوع بذات الطريقة الّتي تتناولها هذه الدراسة ، ولكن تمّ العثور على بعض الكتب التّي تتناول موضوع (الأقليّات والإثنيات) بشكل تفصيليّ جداً ... أهمّ هذه الكتب :

١-كتاب بعنوان / الملل والنحل والأعراق / هموم الأقليّات في الوطن العربيّ تأليف : (سعد الدين إبراهيم) إصدار : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيّة ، القاهرة ١٩٩٤.

تحدثّ الباحث في جزء منه عن إطلالة نظرية ، تحدثّ فيها عن مفهوم الأقليّة ومفهوم الأثنيّة وتصنيفات لهما ، ومن ثمّ انتقل الباحث في جزء آخر للحديث عن الأقليّات والطوائف

في الوطن العربي، ومن ثمَّ تحدث عن مسح إثني للأقطار العربية. لكن الباحث أغفل في دراسته الهدف الرئيسي من إحياء موضوع (الأقليات – الإثنيات) من قبل الدول الغربية، على الرغم من أن هذه الأمور لم تكن موجودة في العصر الإسلامي وهذا الأمر أوضحه الباحث في دراسته هذه.

٢- الكتاب الثاني بعنوان: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، تحرير عبد الإله بلقزيز، وهو كتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠١ شارك فيه مجموعة من المفكرين والباحثين الاجتماعيين والسياسيين.

يتناول هذا الكتاب أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي من حيث أزمة المعارضة مع نفسها ومع السلطة، ومن ثمَّ يتحدث المفكرون والباحثون بتعقيباتهم حول هذه الأفكار.

٣- الكتاب الثالث بعنوان: (إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية) تأليف/ خميس حزام والي/. وهو صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية/ ٢٠٠٣/ يتناول الباحث من خلاله مدى مشروعية الأنظمة السياسية العربية موضحاً مفهوم الشرعية وأسباب ضعفها أو انعدامها.

بينما في هذا البحث تناول الباحث الأقليات والإثنيات في جغرافية العرب والجوار بين المشاركة والمعارضة. من حيث توضيحات نظرية لمفاهيم الأقلية والإثنية والمشاركة السياسية والمعارضة السياسية، كما أن الباحث وضح مفهوم الشرق الأوسط وموقف الإسلام من الأقليات والإثنيات، ومن المشاركة والمعارضة السياسية. وبعدها أسقط موضوع البحث على حالة العراق، ومن ثمَّ تناول إمكانية إيجاد حل لهذه الإشكالية من خلال إمكانية بناء دولة وتفعيل عمل الأحزاب السياسية لتساهم في هذا الدور.

حدود البحث:

سيتحصر هذه الدراسة في إطار توضيح مفاهيم متعلقة بالبحث كالأقلية والإثنية والمشاركة والمعارضة ومفهوم الشرق الأوسط، وموقف الإسلام والقانون الدولي من هذه المواضيع، ومن ثمَّ دراسة حالة العراق لما لهذه الدولة من أهمية مرتبطة ارتباطاً شديداً في موضوع الدراسة.

الفصل الأول

الجوانب التاريخية والنظرية لمشكلة (الأقليات – الإثنيات)..

في مراقبةٍ للأحداثِ الإجتماعيةِ والسياسيةِ والفكريةِ والعقائديةِ للوطنِ العربيِّ .وجدَ الباحثُ أنَّه وعلى الرغمِ من مرورِ أكثرَ من مئةِ عامٍ على الدعواتِ المعاصرةِ للقوميةِ العربيةِ ما زالتِ الدولُ العربيةُ تعيشُ حالةً من الصراعِ المتواصلِ والمتزايدِ والانقساماتِ الضيقةِ المحدودةِ التي تصلُ

ليس فقطْ إلى حدِّتقسيمِ الدولةِ الواحدةِ ،بلْ إلى تقسيمِ المدينةِ والقريةِ وحتَّى الحيِّ ، وفي تحليلٍ لهذا الواقعِ ولهذه الصراعاتِ وجدَ الباحثُ أنَّها تعودُ إلى أساساتٍ دينيةٍ أو إثنيةٍ ، هذا الواقعُ الذي يزدادُ تعمقًا وتأصُّلاً وتعصُّباً بسببِ التدخلاتِ الخارجيةِ وعلاقاتِ الجوارِ ،و على الرغمِ من أنَّ البلادَ العربيةَ استقلتْ منذُ زمنٍ باستثناء" فلسطين " ووصلَ إلى قياداتها زعماءُ وطنيون وقوميون ، ومعَ هذا كلِّه فإنَّ الباحثَ لاحظَ أنَّ أغلبَ الصراعاتِ الإجتماعيةِ والسياسيةِ والثقافيةِ يعودُ للأساساتِ التي ذكرَها الباحثُ .

إنَّ الفكرَ القوميَّ العربيَّ في كتاباتهِ لم يتناولْ موضوعَ الأقلياتِ بشكلٍ واضحٍ ومبين ، فعلى الرغمِ من أنَّ أكثرَ من ثمانينَ بالمائةِ من سكانِ الوطنِ العربيِّ يكونون مجموعةً متجانسةً لغوياً ودينياً و ثقافياً .. إلا أنَّه يوجدُ عدةُ تكويناتٍ بشريةٍ عرقيةٍ تختلفُ عن هذه المجموعةِ العربيةِ الرئيسيةِ .سواءً في الدينِ أو في اللُّغةِ أو الثقافةِ أو السلالةِ وقد يكونُ السببُ في هذا الأمرِ هو أنَّ هذه الظاهرةَ (الأقليات) لم تكنْ عائمةً على الساحةِ السياسيةِ و الإجتماعيةِ بسببِ ظروفِ الإحتلالِ العثمانيِّ والأوربيِّ والتفكيرِ الدائمِ والمستمرِّ بالإستقلالِ .

إنَّ الإبتعادَ عن دراسةِ همومِ وحقوقِ ودورِ هذه الأقلياتِ أو الأثنياتِ ، والإنشغالَ بفكرةِ الوحدةِ والإستقلالِ والدولةِ الواحدةِ ،وإلى ما هنالك لعبَ دوراً أساسياً في استغلالِ الدولِ الخارجيةِ لهذا الوضعِ .وبدأت بالتحريضِ وتحريكِ موضوعِ الأقلياتِ إلى أنْ بدأ هؤلاء بالتفكيرِ بأنَّهم مغلوبٌ على أمرِهم ، حتَّى وصلَ بالبعضِ منهم إلى التفكيرِ بإقامةِ كيانٍ قوميٍّ لهم مستقلٍّ عن الدولِ العربيةِ .

لكنَّ المتأملَ لكلِّ الإنفجاراتِ الداخليةِ المسلَّحةِ في الوطنِ العربيِّ خلالَ الثلاثينَ سنةً الأخيرةِ يلاحظُ أنَّ معظمَها كانتْ مرتبطةً بالمسألة " الإثنيات – الأقليات " فالحربُ الأهليةُ في السودانِ والحربُ الأهليةُ في شمالِ العراقِ كذلك كانت بعضُ التمرداتِ التي حدثتْ في جبالِ الأوراسِ في أوائلِ عهدِ الإستقلالِ للجزائرِ ، وتعثرُ التجربةِ الديمقراطيةِ في البحرين والقوانينُ التمييزيةُ في الكويتَ ودولِ الخليجِ العربيِّ الأخرى والأحداثُ الطائفيةُ في مصرَ قبيلَ حربِ تشرينَ ، وما يحدثُ الآنَ في كلِّ العراقِ من صراعاتٍ داميةٍ وفي لبنانَ ، كلُّ هذه الصراعاتِ بشكلٍ أو بآخرَ مرتبطةٌ بموضوعِ الأقلياتِ والهياكلِ الإثنيةِ .[١]

إنَّ إشكالياتِ " الأقليات " في الواقعِ العربيِّ من أكثرِ الإشكالياتِ العربيةِ حضوراً ومن أكثرِها غياباً في الوقتِ نفسِه ، فمن جهةٍ يرى الباحثُ أنَّ المسألةَ الطائفيَّةَ والمذهبيَّةَ والدينيَّةَ والقوميَّةَ من أكثرِ المسائلِ الطاغيةِ على الواقعِ العربيِّ والبارزةِ على الساحةِ السياسيةِ

---

[١] - إبراهيم ، سعد الدين: الملل والنحل والأعراق :هموم الأقليات في الوطن العربي- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – القاهرة – ط٢ - ١٩٩٤ص١٥

والاجتماعية والفكرية. ومن جهة أخرى يرى الباحث أن الكتابات في هذا المجال كان قليلاً جداً بما يتناسب مع حجم هذه الظاهرة. وبعد الاستقلال والتحرر لمعظم البلدان العربية تفاعلت المستجدات في الساحات العربية مع التحديات الخارجية حيث ارتقى طموح القوى المعادية للتحرر والتقدم والوحدة العربية من محاولة استغلال إشكاليات " الأقليات " في خلخلة النسيج الاجتماعي العربي، إلى السعي لتوظيف هذه الإشكاليات في إستراتيجيتها التي تستهدف الانتقال بالوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت والتهميش إن لم يكن إلغاء الهوية القومية، كما توالت الجهود –وما زالت– لإعادة تشكيل خريطة المنطقة على أساس تناقض انتمائها القومي العربي.

المبحث الأول: محاولة تأصيل جديد لمفهوم الأقلية والإثنية:

المطلب الأول: مفهوما الأقلية والإثنية:

أ–مفهوم الأقلية:

إن الحديث عن مفهوم الأقلية يدفع الباحث في البداية إلى التطرق إلى أغلب التعريفات التي تناولت هذا الموضوع بشكل أو بآخر:[١]

---

[١] htt//tamaynoot.net/vb/showthread.php?p=464-

تعرفُ الموسوعةُ الدوليةُ للعلومِ الإجتماعيةِ الأقليّةَ بأنّها "جماعةٌ من الأفرادِ الذّينَ يتميّزونَ عن بقيّةِ أفرادِ المجتمعِ عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً وهم يعانونَ من نقصٍ نسبيٍّ في القوّةِ ، ومن ثمّ يخضعونَ لبعضِ أنواعِ الإستعبادِ والإضطهادِ والمعاملةِ التمييزيةِ ".

وتعرفُها الموسوعةُ الأميركيّةُ بأنّها "جماعاتٌ لها وضعٌ اجتماعيٌّ داخلَ المجتمعِ أقلّ من وضعِ الجماعاتِ المسيطرةِ في المجتمعِ نفسهِ، وتمتلكُ قدراً أقلّ من القوّةِ والنفوذِ وتمارسُ عدداً أقلّ من الحقوقِ مقارنةً بالجماعاتِ المسيطرةِ في المجتمعِ ، وغالباً ما يحرمُ أفرادُ الأقليّةِ من الإستمتاعِ الكافي بامتيازاتِ مواطني الدرجةِ الأولى".

وتعرفُها الموسوعةُ البريطانيّةُ : أنّها جماعةٌ من الأفرادِ يتمايزونَ عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقيّةِ الأفرادِ في المجتمعِ الذّي يعيشونَ فيهِ .

وتصفُها مسودةُ الإتفاقيةِ الأوروبيةِ لحمايةِ الأقلياتِ بأنّها "جماعةٌ عددُها أقلُّ من تعدادِ بقيّةِ سكّانِ الدولةِ ، ويتميّزُ أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقيّةِ أعضاءِ المجتمعِ ويحرصونَ على استمرارِ ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم".

أمّا اللجنةُ الفرعيةُ لحقوقِ الإنسانِ التابعةُ للأممِ المتّحدةِ فتعرفُ الأقليّةَ بأنّها "جماعاتٌ متوطّنةٌ في المجتمعِ ، تتمتّعُ بتقاليدَ خاصّةٍ وخصائصَ إثنيةٍ أو دينيةٍ أو لغويةٍ معيّنةٍ تختلفُ بشكلٍ واضحٍ عن تلك الموجودةِ لدى بقيّةِ السكّانِ في مجتمعٍ ما وترغبُ في دوامِ المحافظةِ عليها" .

ويعرفُها البعضُ الأقليّةَ : بأنّها مجموعةٌ قوميّةٌ أو إثنيّةٌ أو دينيّةٌ أو لغويّةٌ تختلفُ عن المجموعاتِ الأخرى الموجودةِ داخلَ الدولةِ ذاتِ السيادةِ .[1]

في ضوءِ ما تقدّمَ يرى الباحثُ أنّ هناكَ معيارينِ لتوصيفِ وتعريفِ الأقليّةِ :

الأولُ: معيارٌ ديناميكيٌّ متغيّرٌ ، يتعلّقُ بالحقوقِ والمساواةِ والمشاركةِ وبالرغمِ من أنّ هذا المعيارَ لا يتعلّقُ بالعددِ وإنّما بوضعيّةِ الحقوقِ ، فقد تكونُ الجماعةُ الأقلُّ عدداً هي المسيطرةُ .

الثاني : يتميّزُ عن المعيارِ الأولِّ بأنّه ثابتٌ ، ويتعلّقُ بالتمايزِ الظاهرِ لجماعةٍ ما تشكّلُ أقلّيّةً عدديةً ، سواء كانَ هذا التمايزُ في العرقِ أو الدينِ أو اللّغةِ أو الشكلِ أو اللّونِ أو الثقافةِ .

ومنْ هنا يرى الباحثُ أنّ الأقلّيّةَ ظاهرةٌ مرافقةٌ لكلّ المجتمعاتِ الإنسانيةِ , قديمها وحديثِها وبهذا المعنى فهي متغايرةُ المعنى والمبنى زماناً ومكاناً باختلافِ الظروفِ المرافقةِ ، فهناكَ منْ يأخذُ بمفهومِ الأقليّةِ على أسسٍ سيسيولوجيةٍ وبعضُها يوعزُها ليأخذَها على أسسٍ ثقافيةٍ أو

---

[1] - وهبان ، أحمد : الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية — دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية(مصر)-١٩٩٧-ص.٢٥

لغويةٍ أو كميةٍ عدديةٍ . ومن هنا يرى الباحثون وعلماء الاجتماع أن مفهوم الأقلية يستخدم للإشارة لأحد المعنيين الأساسيين :[٢]

الأولُ : ثقافيٌّ بمعنى اتفاق أكثرية المواطنين على محاور اللغة والعرق والدين والطائفة, مع وجود فئة قليلة تختلف معها في أحد تلك المحاور وربما عليها كافة .

الثاني: سياسيٌّ ينصبُّ على طريقة تشكيل الحكومة وحجم ما ينعقد لها من تأييد المواطنين .[٣]

ولكن بشكل عام يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات لمفهوم الأقلية :

الاتجاه الأولُ يعتمد أنصار هذا الاتجاه معيار العدد في تفسير مفهوم الأقلية فهي بنظرهم: " مجموعةٌ من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات " ..وأيضاً بمعنى آخر فإن الأقلية هي عبارةٌ عن " أي طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها. متى تميزت عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعنية من حيث العنصر أو الدين أو اللغة " .

الاتجاه الثاني يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأقلية هي معيار كل جماعة عرقية مستضعفة وتعني أن الأقلية هي " مجموعةٌ من الأشخاص في الدولة ، ليست لها السيطرة أو الهيمنة , تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الدين أو اللغة عن باقي الشعب , وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة .

الاتجاه الثالث : الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عدداً و الأدنى موقعاً , فالأقلية هي مجموعةٌ من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية مواطنيها من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة وغير مسيطرة أو مهيمنة, وتشعر بالاضطهاد .

وفي هذا الإطار ترى /نيفين عبد المنعم مسعد/أن مفهوم الأقلية يبنى على عدة عناصر :[٤]

- العنصر الكمي (البعد الديمغرافي)
- تميز الأقلية لغوياً أو دينياً (البعد الثقافي) .
- اختلال ميزان القوى بين الأقلية والأكثرية وما ينتج عنه من حرمان وإقصاء.. (البعد الإجتماعي) .
- حرص الأقلية على بقاء خصوصيتها (البعد السياسي) .

[١] - وهبان ، أحمد : الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر- مرجع سابق – ص٢٧.
[٢] - مسعد ، نيفين عبد المنعم : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة (مصر)–١٩٨٨- ص٥٦.
[٣] - الملف السياسي – مركز المعلومات للدراسات والبحوث – مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر – الجمعة ١٠ ذو القعدة ١٤٢٤للهجرة ٢ يناير ٢٠٠٤ العدد ٦٥٩، ص٧٣-٧٢
[٤] - مسعد ، نيفين عبد المنعم : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ٥٧

وتميز /مسعد / زيد ثلاثة مفاهيم للأقلية في التداول الفكري والسياسي والإعلامي العربي الراهن :

أولاً: مفهوم الأقلية كجماعة دينية أو إثنية أو مذهبية متميزة، تشكل أقل من نصف السكان في مجتمع فيه أكثرية مطلقة من جماعة أخرى (أي تزيد نسبتها على النصف). أو هي جماعة صغيرة نسبياً في مجتمع لا أكثرية مطلقة فيه. يمكن أن نصف الدروز في لبنان بأنهم أقلية. لكن يصعب وصف الشيعة والموارنة والسنة اللبنانيين بأنهم أقليات. ففيما عداه أنه ليس ثمة أكثرية مطلقة في لبنان، فإن نسبة هذه الجماعات من السكان كبيرة نسبياً قد تتجاوز ربع السكان لكل منها.[١]

ثانياً: المفهوم الثاني: مرتبط حصراً بالنظم السياسية الديمقراطية التنافسية، التي تسمى أيضاً ديمقراطيات أكثرية، وهو يُعرف الأحزاب أو التحالفات السياسية التي خسرت الانتخابات بأن نالت أقل من نصف أصوات الناخبين. ويفترض من حيث المبدأ هنا أن الأقلية الإنتخابية هذه شيء متميز عن الأقليات الثقافية أو العمودية. ومثلها في ذلك الأكثرية أيضاً. وهذه سمة مجتمعات مندمجة قومياً تتمايز وتنقسم على أسس عقلانية ومصلحية لا على أسس هوياتية وثقافية غير عقلانية. ويتنضد في "الهرم الاجتماعي" فيها طبقات ينحدر أفرادها بنسب متكافئة أو متقاربة من المكونات الثقافية المختلفة. وهنا أيضاً يفترض أن الانقسامات الأفقية الطبقية، تحدد سلوك الأفراد والجماعات أكثر من الانقسامات العمودية الثقافية (على أنه يبدو أن الطائفية تتقدم في كل مكان من العالم في العقدين الأخيرين، والعقلانية والكونية تتراجع. وبفعل تضافر العولمة وما بعد الحداثة، يتوقع أن يستمر اللعب على ورقة الطائفية لما لهذه الأمور من أهمية في تحقيق مصالح الدول الإستعمارية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية..

ثالثاً: المفهوم الثالث الذي قد يلزم إحياؤه والتركيز عليه هو الأقلية كطبقة أو شريحة اجتماعية، بالخصوص إن كانت ممتازة على صعيد السلطة أو الثروة، ومقابلها الأكثرية التي توصف بأنها محرومة أو مستغلة أو مقهورة.

وقد يبدو أن الأقليات بالمعنى الديني والمذهبي والإثني تنتمي تلقائياً إلى الأكثرية بالمعنى الاجتماعي. هذا صحيح فقط حين تكون الأكثرية الدينية أو المذهبية... هي في الوقت نفسه حائزة الثروة والسلطة معاً. بتعريفها كأكثرية اجتماعية يبدو هذا محالاً فقد كانت السلطة في

---

[١]- المرجع السابق، ص ٧٢

كلِّ مكانٍ شأنُ لخصٍ شريحةً بالغةَ الضيقِ في قمةِ المجتمعِ . على أنَّ هذا لا يمسُّ حقيقةَ أنَّ فوقَ منحدرين من أقلياتٍ ثقافيةٍ في الارتقاء الاجتماعيِّ كانت محدودةً على العمومِ .[١]

لدينا إذن ثلاثة مفاهيمَ للأقلية: مفهومٌ ثقافيٌّ، مفهومٌ سياسيٌّ، ومفهومٌ اجتماعيٌّ. يستخدمُ الأولُ في سياقِ الكلامِ على سياساتِ الاضطهاد الديني والتمييزِ الطائفي أو حقوقِ الأقلياتِ وضمانها. والثاني مقترنٌ مع الديمقراطية في مجتمعاتٍ مندمجةٍ قومياً، وفي نطاقِ دولٍ عقلانيةٍ تشرفُ على صيانةِ الاندماج هذا وإعادةِ إنتاجه. والثالثُ مرتبطٌ مع سياساتٍ اجتماعيةٍ يساريةٍ منحازةٍ للأكثرية المحرومة .

مفهومُ "الأقلية" التعريفُ المعمولُ به في الأممِ المتحدة ومنظماتٍ دوليةٍ إقليميةٍ أخرى : نشرت الأممُ المتحدةُ عام /١٩٩١/ دراسةً للمقررِ الخاصِّ /فرانسيسكوكابوتورتي/[٢]، تتبعُ تطورَ مفهوم "الأقلية" منذُ عام /١٩٣٠/ حيثُ أوردَ رأياً استشارياً لمحكمةِ العدلِ الدولية. كانت قدَّمت فيه تفسيراً للمفهومِ وجاء فيه :"تُعرفُ الجماعةُ (الأقلية) بأنَّها مجموعةٌ من الأفرادِ يعيشونَ في قطرٍ ما أو منطقةٍ، وينتمونَ إلى أصلٍ ، أو دينٍ ، أو لهم لغةٌ أو عاداتٌ خاصَّةٌ ، وتوحدُهم هويةٌ قائمةٌ على واحدةٍ أو أكثرَ من هذه الخصائص. وفي تضامنهم معاً يعملونَ على المحافظةِ على تقاليدِهم، والتمسكُ بطريقةِ عبادتهم، والتأكيدِ على تعليمِ ونشأةِ أولادِهم طبقاً لروحِ هذه التقاليدِ ، مقدِّمين المساعدةَ لبعضِهم البعض". وفي عامِ /١٩٥٠/ ناقشت اللجنةُ الفرعيةُ لمنعِ التمييزِ وحمايةِ الأقلياتِ التابعةِ للأممِ المتحدة ، خلالَ عدةِ اجتماعاتٍ، العناصرَ الأساسيةَ المحددَةَ لمعنى اصطلاحِ "الأقلية "، فقالت: إنَّ الجماعاتِ التي تُعرفُ عادةً بأنَّها أقليةٌ قد تنتمي إلى أصلٍ عرقيٍّ، قد يكونُ لها تقاليدُ دينيةٌ أو لغويةٌ أو خصائصُ معينةٌ تختلفُ معَ خصائصِ بقيةِ السكان. ومثلُ هذه الجماعاتِ ينبغي حمايتُها بإجراءاتٍ خاصةٍ على المستويين /القومي والدولي/ حتَّى يتمكنُوا من المحافظةِ على هذه التقاليدِ والخصائصِ . وفي دراسةٍ لاحقةٍ قامَ بها المقررُ الخاصُّ /كابوتورتي/ حولَ تفسيرِ مفهومِ " الأقلية"، شاركت عدةُ حكوماتٍ بملاحظاتها وآرائها في هذا الموضوعِ وجاءَ في نهايةِ تلكَ الدراسةِ: "... التأكيدُ على ضرورةِ إضافةِ عنصرٍ ذاتيٍّ إلى تعريفِ الأقليةِ ، ويتمثلُ هذا العنصرُ في رغبةِ الجماعةِ (الأقلية) في المحافظةِ على تقاليدها وخصائصها". بالإضافة إلى ذلك تشكلُ كلُّ أقليةٍ شخصيةً اجتماعيةً وثقافيةً من جانبٍ آخرَ "يظلُّ العاملُ العدديُّ (أي صغرُ حجمِ الجماعةِ مقارنةً مع بقيةِ سكانِ البلد) عنصراً لا يمكنُ التقليلُ من أهميته، إذْ أنَّ الحاجةَ إلى حمايةِ الأقلياتِ تنشأُ أساساً من

---

[١] - مسعد ، نيفين عبد المنعم : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ٥٩

[٢] - Rights of persons belonging to ethnic ,religious and Francesco cadotorti, study on the (1991 united nations ; new York) linguistic minorities', pp5-10

ضعف وضعها حتى في محيط الدولة الديمقراطية..". وفي منتصف التسعينيات جرى تطورٌ جديدٌ على مفهوم "الأقلية" مع التأكيد على العناصر الأساسية المحدَّدة له والتي سبق الإشارةُ إليها، وانعكس هذا على بعض المواثيق الإقليمية المتعلّقة بالأقليات. فعلى سبيل المثال، جاء في إعلان /فيينا/ لحماية الأقليات القومية في الدول الأوربية والصادر عن مجلس أوربا في عام /١٩٩٤/[١] إنّ الأقليات القومية هي المجموعات التي صارت أقليةً داخل حدود الدولة نتيجةً لأحداث تاريخيةٍ وقعت ضد إرادتها. وأنّ العلاقة بين مثل هذه الأقلية والدولة علاقةٌ مستديمةٌ وأفرادُها من مواطني هذه الدولة وجاء في المادة الأولى من قانون حماية حقوق الأقليات الصادر عن المبادرة الأوروبية المركزية /بتورينتو في ١٨ من تشرين الثاني ١٩٩٤/: "أن اصطلاح الأقلية القومية يعني جماعةً تقلُّ عدداً عن بقية سكان الدولة، ويكونُ أعضاؤها من مواطنيها، ولهم خصائصُ إثنيةٌ، أو دينيةٌ، أو لغويةٌ مختلفةٌ عن تلك الخاصة ببقية السكان، كما أنّ لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية" وهناك تعريفٌ مشابهٌ لذلك ورد في المادة الأولى من العهد الضامن لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلياتٍ، والصادر /بموسكو في ٢١ من تشرين الأول ١٩٩٤/ عن رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً. حيث تُعتبر فالأشخاص المنتمين إلى أقلياتٍ قوميةٍ هم الأشخاص الكائنين بشكلٍ دائمٍ في إقليم أيٍّ من الدول الموقعة على العهد ويحملون جنسيتها، ولكنْ لهم من الخصائص العرقية، أو اللغوية، أو الثقافية، أو الدينية ما يجعلهم مميزين عن بقية سكان الدولة".

ب- مفهوم الإثنية:

إنَّما يمر به العالم بشكلٍ عامٍّ والوطن العربي بشكلٍ خاصٍّ من صراعاتٍ كبيرةٍ شهدتها وتشهدها مجتمعاتٌ كثيرةٌ في مختلف أنحاء العالم، أدَّت إلى انهيار دولٍ أو إلى حروبٍ طويلةٍ وتغيير أنظمةٍ سياسيةٍ في دولٍ أو إلى أزماتٍ وتحولاتٍ وانقساماتٍ سياسيةٍ. كلُّ هذه الصراعات والأزمات تنطوي أسباب قيامها تحت إطار ما يسميها علماء الاجتماع والمفكرون مفهوم "الاثنية" ومن هنا تنبع أهمية دراسة هذا المفهوم وصولاً إلى توضيح وتأصيل مضمون هذا المفهوم.

[١] - مسعد، نيفين عبد المنعم: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي – مرجع سابق، ص ٦٨

إن مفهوم الجماعة العرقية أو الاثنية "ETHNIC CROUP" من أهم المفاهيم الرئيسية التي تناولها علم الإجتماع في العقود الأخيرة, حيث أن كلمة "ETHNO" أي اثنية كلمة مشتقة من أصل يوناني بمعنى شعب أو أمة أو جنس, وكان يطلق هذا اللفظ في اللغات الأوربية على من هم ليسو ا مسيحيين أو يهوداً, ولكن في العصور الحديثة أصبح اللفظ يستخدم في العلوم الإجتماعية ليشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأية سمات أخرى مميزة, بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية , ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى هذه السمات .[1]

إن عملية التمايز والإختلاف بين جماعة ما وجماعات أخرى ضمن مجتمع ما يقوم على عناصر ثابتة وأساسية وغير قابلة للتغيير مثل اللغة والدين والثقافة والأصل القومي, ويقوم أيضاً على عناصر حركية ديناميكية ترتبط بذات هذه الجماعة بالرغبة والشعور والإدراك بمدى قدرتها على الإنتقال أو المشاركة أو الإدماج .

لقد ظهر مفهوم الاثنية في الأساس للتحايل على الدلالات اللغوية المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية .وكذلك على ميراثه التاريخي الذي يشير ولو بطريقة لا شعورية في التراث الغربي إلى مفهوم التعصب العنصري بمعنى إعلاء شأن من يمثل الأصل القومي والتمييز ضد من لا يمثلهم والتشكيك من ثم في صدق انتمائه .

ومنذ استخدام مفهوم الجماعة الاثنية لأول مرة عام /١٩٠٩/ فإنه أصبح أحد أكثر المفاهيم خلافية .حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة مراعية أو أقلية والتعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمعيين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولته المستقلة فالجماعات الفرعية الإيرلندية واليونانية والإيطالية في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال ليست في حقيقتها إلا أمماً بذاتها وإن لم يعترف المجتمع لها بحقها في التمايز عنه من منطلق استيعابه لمختلف الأقليات وصهرهم في بوتقته.

ويقوم مفهوم الإثنية على التقاط سمة مميزة أصلية أساسية لدى جماعة من البشر بهدف جعلها وسيلة تضاد رئيسية مع الآخرين الذين يعيشون في نفس المجال الجغرافي ذاته غير أن هذه السمة قد لا تنفع في التعبئة السياسية لمواجهة الآخرين , لذلك يتم إنزال لبنات أخرى ذات سمات ثانوية حول هذه السمة المركزية ،والتأكيد عليها أو تركيبها من أجل مهام التعبئة السياسية مثل الدين واللغة والتاريخ [2].

---

[1] - إبراهيم ،سعد الدين: الملل والنحل والأعراق ، مرجع سابق ص٢١

[2] - فيلا ند، كارستن : الدولة القومية خلافا لإرادتها , ترجمة محمد جديد- دار المدى – دمشق(سوريا)- ٢٠٠٨ - ص١٧٢-١٧٣

ومن الملاحظ أنّ الجماعات الإثنية وعلى الاختلافات فيما بينها إلا أنّها تتميّز بخاصّتين أساسيّتين :[1]

الخاصيةُ الأولى : أنّ عضويةَ الجماعةِ الإثنيةِ هي عضويةٌ غير تطوعية فأفرادُ الجماعةِ يولدون فيها , ويرثون خواصّها الإثنية مثل اللغةِ والدين أو لونِ البشرةِ , وبالتدريج يكتسبون بقيّةَ خواصّها الثقافية والمزاجية .

الخاصيةُ الثانية هي التزاوجُ الداخليُّ ، فالأغلبيّةُ العظمى من أفرادِ أيّ جماعةٍ إثنيةٍ ينتهي الحالُ بهم إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الإثنية من الجنس الآخر .

وبالعودة إلى القرن الماضي وجد الباحثُ أنّ سوء استخدام مصطلح العرق لتبرير سياسات وتحسين النسل وذبح ملايين البشر ، عبأ العلماءُ للهجوم على مفهوم مصطلح العرق بحدّ ذاته وكان في طليعة هؤلاء الأنتربوجي "أفشلي مونتاغيو " باستبدال مفهوم العرق "race" بمفهوم الجماعة الإثنية"[2]

واستناداً لما سبق يمكن للباحث إيجادُ اختلاف بين الإثنية والعرقيّة والأمّة والقوميّة :

فالاثنية هي ظاهرةٌ تاريخيةٌ تعبّرُ عن هويةٍ اجتماعيةٍ تستند إلى ممارساتٍ ثقافيّة معيّنةٍ ومعتقداتٍ منفردةٍ . والاعتقاد بأصلٍ وتاريخ مشتركٍ وشعورٍ بالانتماء إلى جماعةٍ تؤكّدُ هويّةَ أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين .

أمّا العرقيّة تختلفُ عن الإثنية في أنّها قائمةٌ على الأصل السلالي أو العرقي المشترك ، فهي تعبّرُ عن شعبٍ أو قبيلة بغضّ النظر عن الثقافة والمعتقدات .

أمّا الأمّةُ فهي ظاهرةٌ اجتماعيّةٌ تعبّرُ عن جماعةٍ تشترك في سماتٍ جامعةٍ كالدين والعرق واللّغة والتاريخ والثقافة سواء كان تعيشُ في إقليمٍ واحدٍ أو عدّة أقاليم ومفهومُ الأمّة هو الأكثرُ قرباً وتشابهاً مع مفهوم الإثنية .

أمّا القوميةُ تعبّرُ عن جماعةٍ قائمةٍ على المكان وهي تعبيرٌ عن الوجود الواقعيّ للأمّة فتدلُّ على الوجود القوميّ وعلى واقع هذا الوجود فهي تخصيصٌ لوجودٍ بعينه ، ومن ثمّ وصفٌ للعلاقة التي تجمعُ الناس في مجتمعهمُ القوميّ أي أنّها تدلُّ على الصفات المميّزة لكلّ قوميّةٍ بعينها .والقومية بهذا المعنى هي أقربُ إلى مدلول الأمّة وإن كانت تمتازُ عنها بتخصيص ما هو عامٌّ .

تصنيفُ الجماعات الإثنية :

---

[1] Richard Schafer , Racial and Ethnic croup . Boston : little , Brawn and company , 1979, pp . 7-

[2] - انظر مونتياغو ١٩٤٦ Man, smost dangerous myth : the fallacy , of race (New York : Colombia univer city press

إنَّ الإثنيةَ ظاهرةٌ معقَّدةٌ ومركبةٌ يتطلب تصنيفها والسعي في فهمها ضرورةَ الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية التي تمثلُ البيئة الخاصة الظاهرةَ والتي تمنح كلَّ جماعةٍ طابعها المميزَ ودوافع قيام الجماعة الإثنية وتبلورها، وهناك عدةُ طرقٍ لتصنيف الجماعات الإثنية، تختلف باختلاف المتغير أو عدة المتغيرات التي يستند إليها التصنيف فهناك مثلاً تصنيفٌ وصفيٌّ وهناك تصنيفٌ تحليليٌّ وهناك تصنيفاتٌ حركيةٌ.[1]

فالتصنيفُ الوصفيُّ هو الذي يستند إلى تصنيف الجماعات الإثنية حسب المتغيرات الموروثة بيولوجياً أو اجتماعياً مثل السلالة واللغة والثقافة والأصل القومي والدين.

أما التصنيفُ التحليلي فلا يتوقف فيه المفكرُ أو الباحثُ عند تباين المتغير الوصفيِّ بل يركزُ على نمط العلاقة السائدة بين الجماعات الإثنية ضمن المجتمع الواحد، ففي المجتمعات التي تتعددُ فيها الجماعاتُ الإثنية قد يكون هناك نوعٌ من التسلسل في نمط العلاقة بين هذه الجماعات، من ذلك مثلاً أنْ تتربعَ جماعةٌ إثنيةٌ على قمة الهرم الاجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيبة، وقد يكون التسلسلُ الهرمي ليس فقطْ على أساس القوة والثروة فقد يكونُ على أساس عنصريٍّ فالبيض من ذوي الأصول الأوربية يتربعون على قمة الهرم الإجتماعي الإثني في جنوب إفريقيا ويليهم السمرُ ذوو البشرة البنية، ومن ثم الزنوج السودُ، أيضاً قد يكونُ التسلسلُ الهرمي مبنياً على أساس التباين الثقافي اللغوي ففي الولايات المتحدة تأتي الثقافةُ الأنجلوسكسونية ومن ينتمون إليها في قمة الهرم الإثني وتليها الثقافةُ اللاتينيةُ ثمَّ السولافيةُ ثمَّ الثقافات الأخرى غير الأوربية.

- أما التصنيفُ الحركي فهناك نظامٌ تصنيفي للجماعات الإثنية لا يتوقفُ عند المتغير الوصفيِّ أو عند نمط العلاقات الهيكلية الترابية بين الجماعات الإثنية بلْ يمضي بها إلى ما تحدثُه من حركات اجتماعية سياسية داخل كلِّ جماعةٍ وبين هذه الجماعات ومن بين هذا التصنيف نجدُ عدةَ أنواعٍ من التصنيفات الحركية الإثنية وهي: الحركاتُ الإنصهارية التي تصلُ بها النتيجةُ بأنَّها ترى أنَّ من مصلحتها كجماعة إثنية أن تنصهر ضمن جماعةٍ إثنيةٍ أخرى، وهنا تفقدُ الجماعةُ الإثنيةُ التي انصهرت مع الجماعة الأخرى كلَّ صفاتها المميزة لتكتسب صفات الجماعة التي انصهرت فيها.

أما النوعُ الثاني من التصنيفات الحركية هي الحركاتُ الإدماجيةُ حيث تندمجُ جماعةٌ مع جماعةٍ أخرى دون أنْ تتخلَّى عن صفاتها المميزة بلْ تشتركُ بصفاتها وصفات الجماعة

[1] - عاشور، محمد مهدي : إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية ، المركز العلمي للدراسات ، الأردن -٢٠٠٢ ، ص٥٢-٥٣

الأخرى ضمن حركة اندماجية تميزهم عن جماعة أخرى وهذا هو الفرق بين الإدماج والإصهار .

أما النوع الثالث من التصنيفات الحركية فهو الحركات التعددية التي تهدف إلى احتفاظ كل جماعة إثنية بخصوصيتها مع المساواة في الحقوق الثقافية والمدنية ويرفض هذا النوع من الحركات عملية الذوبان أو الإدماج .

وهناك أيضاً نوع رابع من التصنيفات الحركية وهو الحركة الإستقلالية وهي الحركات التي يعتبر أفرادها أنهم متفوقون على غيرهم من بقية الشعوب الذين يعيشون معهم وهناك مثال : الحركة الصهيونية في فلسطين .

أما التصنيف الأخير الذي نورده ضمن هذا المجال فهو الحركات الإنفصالية ، وهنا ترى هذه الحركات أن بقاءها مع جماعات أخرى في نفس المجتمع لا يحقق مطالبها وطموحها فتبرز بين أفرادها الدعوة للإنفصال عن المجتمع الأكبر والإستقلال الذاتي في إقليمها أو الإستقلال الكامل في دولتها الخاصة مثال (الأكراد في شمال العراق).

وفي نهاية هذا السرد النظري فإن الباحث يرى أن مفهوم الأقلية غير قابل للبناء بمفرده ، وهو ذو دلالة عددية فحسب وإن أية محاولات لتحميله أكثر مما يحتمل هي تعسف منهجي وموضوعي ولغوي محض .فالأقلية كلمة تشير إلى لغة رقمية أي ذات دلالة كمية وهي غير قابلة التحديد بمفردها ،لذا لابد من إضافتها للمبحوث الذي يقيم عليها ولذلك نستطيع أن نشير إلى عدد من الأمور تكون ركناً في توضيح مفهوم الأقلية :

١ -الأقليات المجتمعية وهي تشير إلى تلك الظواهر السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي هي جزء من الممارسات التعبيرية عن الوجود الواقعي للأمة نفسها من قبيل : الجماعات الحزبية , الجماعات العمالية والفلاحية, الجماعات الدينية.

٢ -الأقليات القومية: وهي وجود موضوعي لجماعة ما ضمن أمة أخرى على شكل أقلية تنتمي " لأمة دولة " – غالباً – استكملت تكوينها التاريخي , وفي حالات نادرة تشير إلى تعدد قومي في إطار دولة واحدة دون أن يكون لإحدى هذه القوميات أية امتدادات في الخارج.

٣ -الأقليات الوافدة : وهي عبارة عن مجموعات بشرية تتواجد في إطار دولة أخرى وتتميز بطابعها الإفرادي وفي حالات قليلة تشير إلى تجمعات متواصلة .

المطلب الثاني : الإسلام والأقلية

إن الشيء الذي دفع الباحث للتنويه به في بداية الدراسة بأن الكتابات قليلة في موضوع البحث (الأقليات - الإثنيات) هو انطلاق من أن الإهتمام المكثف بهذه المفاهيم بدأ عملياً مع بداية القرن التاسع عشر حين تضمنت اتفاقيات /فيينا ١٨١٤-١٨١٥/ نصوصاً تدعو إلى الحرية الدينية والمساواة السياسية ثم زاد الإهتمام بظاهرة الأقليات بمناداة الحركة الإشتراكية العالمية منذ بدايتها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وإعلان الرئيس الأميركي /ويلسون/ لمبدأ حق تقرير المصير في عام /١٩١٨/ ، ومن ثم جاءت في اتفاقيات مؤتمر السلام في /فرساي عام ١٩١٩-١٩٢٠ م/ في إطار عصبة الأمم إشارة إلى الحقوق الثقافية والقومية للأقليات ، وبعد ذلك تم إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في/ ١٠/١٢/١٩٤٨/ والذي حرص على التأكيد على منع التمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون أو الإتجاه السياسي وصولاً إلى إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية والصادر في /١٠/١٢/١٩٩٢/ .

وبناءً على دراسات كثيرة تتعلق بالأديان والمذاهب ، يتفق الباحثون في هذه المواضيع على أن المسلمين أول من وضع بعض القواعد المنهجية المتعلقة بالملل والنحل ، وأن اهتمام المسلمين بدراسة كتب الأديان السماوية والعقائدية المذهبية بدأ مبكراً .[1]

فلم يستخدم العلماء المسلمون تعبير الأقليات سواء فيما يتعلق بدراسة الجماعات التي تختلف عن جماعة السنة أو فيما يتعلق بدراسة الجماعات غير المسلمة. ففي حين استخدمت مفاهيم الملل والنحل والشيع والطوائف كبدائل لمفهوم الأقليات الإسلامية وهي تلك الأقليات التي كانت تختلف حول واحدة أو أكثر من الأمور الفقهية ، فإن مفاهيم أهل الذمة وأهل الكتاب وأصحاب الملل قد طرحت للتعبير عن مفهوم الأقليات غير الإسلامية خاصة أقليات الفرس والهنود التي حظيت باهتمام واسع من العلماء المسلمين .

من الأمور المهمة والجديرة بالملاحظة والإعتبار أن تراثنا الإسلامي الديني والحضاري والتاريخي وكذلك اللغوي لم يعرف استخدام مصطلح الأقلية بالمفهوم الوافد وإنما عرفه فقط بمعناه اللغوي أي الأقلية العددية في مقابل الأكثرية العددية دونما أي مفاضلة أو تمييز بسبب هذه الكثرة أو القلة في الأعداد .[2]

---

[1] - عمارة،محمد: الإسلام والأقليات : الماضي والحاضر والمستقبل -القاهرة - مكتبة الشروق الدولية - ٢٠٠٣- ص٥.

[2] - محمود، جمال الدين :الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة : نظام الحكم ، حقوق الإنسان ، الأقليات : القاهرة – دار الكتاب المصري – بيروت – دار الكتاب اللبناني -١٩٩٢ – ص٢٦٤ .

لقد كثر الحديث في القرآن الكريم عن ارتباط الكثرة بقلة العلم وبقلة الإيمان كقوله تعالى : "فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون "[١] "ولكن أكثر الناس لا يشكرون "[٢]

وكقوله تعالى أيضا: "ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[٣] "ولكن أكثر هم يجهلون "[٤]

فلم تكون الكثرة العددية في الإسلام شيئاً جيداً دائماً بل ارتبط مصطلحها في كثير من الاستخدامات بالصفات السلبية، وعلى العكس من ذلك ارتبط مصطلح القلة – غالباً – في التعبيرات القرآنية بالصفات الإيجابية كقوله تعالى " إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم "[٥] "كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله "[٦] .

فالأكثرية والأقلية مصطلحان يستخدمان بمعنى الكثرة العددية والقلة العددية دونما أية ظلال مفهومية لصيقة بالكثرة أو القلة وإنما العبرة بالمعايير التي تجتمع عليها وتؤمن بها وتنتمي إليها الأكثريات والأقليات فالمدح والذم والإيجاب والسلب والقبول والرفض إنما هي للمعايير والمكونات والهويات والمواقف ولا أثر في ذلك للكثرة أو القلة في الأعداد .

فالإنسانية كلها قد خلقها الله سبحانه وتعالى من نفس واحدة ثم شاء لها التنوع والاختلاف إلى ذكور وإناث وشعوب وقبائل وألسنة ولغات وقوميات وألوان وأجناس وملل ونحل وشرائع وأديان فالإسلام يرى من خلال ذلك أن جامع الأمة هو الرابط الذي يظلل التنوع والاختلاف في العقائد والشرائع والشعوب والقبائل ،كل هذا التنوع الذي هو سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل يعيش ويزدهر في ظلال جوامع الأمة الواحدة والحضارة الواحدة يقول تعالى : " ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرا ونساء "[٧] " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة "[٨]

وفي المحصلة يمكن القول أن الإسلام نظر إلى مفهومي الأقلية والأكثرية كمصطلحات لغوية أمَّا بالنسبة لموقف الإسلام من الأقليات فقد مثّل الإسلام منذ ظهوره ثورة إصلاحية وإصلاحا ثورياً على المفاهيم السائدة التي حكمت علاقات الشعوب والأديان في ذلك التاريخ فالرومان كانوا يحتكرون السيادة والشرف للجنس الروماني ،واليهودية التلمودية تحولت إلى اثنية عنصرية ،والنصرانية هي الأخرى بادلت الآخرين إنكاراً بإنكار ولكن جاء الإسلام ليسجل المواقف الرافضة لقبول الآخر والتعايش معه عندما قال تعالى " وقالت اليهود ليست

---

[١] - سورة الحديد – الآية ١٦
[٢] - سورة البقرة – الآية ٢٤٣
[٣] - سورة الأعراف – الآية ١٨٧
[٤] - سورة الأنعام – الآية ١١١
[٥] - سورة ص – الآية ٢٤
[٦] - سورة البقرة – الآية ٢٤٩
[٧] - سورة النساء – الآية ١
[٨] - سورة المائدة – الآية ٢٨

النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء " فقد وضع الإسلام لبنات احترام الآخرين بأعرافهم وتقاليدهم وبإيمانهم وحريَّاتهم ،واعتبر كما جاء في سورة الفاتحة أنَّ الله سبحانه وتعالى هو ربُّ العالمين وليس ربَّ شعب واحد من الشعوب .

ورغم التحريف الذي أصاب بعض الكتب السماوية والنسيان الذي أصاب بعضها جاء القرآن ليقول : إنَّ التوراة والإنجيل هدى ونور عندما قال تعالى : " وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله "[٢] "وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ..لكن الإسلام ميَّز بين الصادقين في في تدينهم بهذه الكتب السماوية وبين غير الصادقين فهم " ليسوا سواء " ،كما أنَّ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم بعد قيام الدولة الإسلامية عقب الهجرة قام بتنظيم الحقوق والواجبات بين مكونات الأمة في الوطن الواحد ،ورأى أنَّ القطاعات العربيَّة المتهوِّدة من قبائل المدينة ومن لحق بهم وعاهدوا ، قد أصبحوا جزءاً أصيلاً في الأمة الواحدة والرعية المتَّحدة لهذه الدولة الإسلامية .

كذلك سلكت التطبيقات الإسلامية باب المصاهرة والزواج بين المسلمين والكتابيات المحصنات [٣] لتحقيق أعلى درجات التلاحم بين المسلمين وغير المسلمين في بناء الأمة الواحدة فزواج المسلم من الكتابية يدخل ذويها من غير المسلمين في دائرة أولي الأرحام عند المسلمين ، وتلك قمَّة التلاحم والإدماج ، وعن ذلك يقول الإمام /محمد عبده/ أباح الإسلام للمسلمين أن يتزوجوا الكتابية نصرانية أو يهودية وجعل من حقوق الزوجة الكتابية على زوجها المسلم أن تتمتَّع بالبقاء على عقيدتها والقيام بفروض عبادتها والذهاب إلى كنيستها وهي منه بمنزلة البعض من الكلِّ .إذاً بعد هذا العرض البسيط لرؤية الإسلام لغير المسلمين الذين عاشوا سوية يرى الباحث مدى عمق مفهوم الإسلام ، وإن كان حدث هناك بعض التوترات والإضطهادات لغير المسلمين في فترات كانت قصيرة وكان يحكمها ثلاثة عوامل :

العامل الأول هو مزاج الخلفاء الشخصي فأخطر اضطهادين تعرَّض لهما الذميين وقعا في عهد /المتوكل/ وفي عهد الخليفة /الحاكم بأمر الله/ .

العامل الثاني : هو تردِّي الأوضاع الإقتصادية لبعض المسلمين والظلم الذي يمارسه بعض الذميين المعتلين لمناصب إدارية عالية .

العامل الثالث : فهو مرتبطٌ بفترات التدخُّل الأجنبي في البلدان الإسلامية وقيام الحكام الأجانب بإغراء واستدراج الأقليات الدينية لغير المسلمين إلى التعاون معهم ضدَّ الأغلبية المسلمة [٤].

---

[١] - البقرة – الآية ١١٣
[٢] - سورة المائدة – الآية ٤٣
[٣] - يقصد بتعبير الكتابيات المحصنات أهل الكتاب من نصرانية ويهود .
[٤] - عمارة، محمد:الإسلام والأقليات :الماضي والحاضر والمستقبل ،مرجع سابق- ص٤٥.

إنَّ الدولةَ الإسلامية لا تحملُ صفةً قومية أو عرقيةً في خطوطها وعناوينها وقوانينها وتطلعاتِها مما يجعلُ من الصفةِ القوميةِ الغالبة –في هذه المنطقةِ أو تلك من الدولةِ الإسلاميةِ الواحدةِ، أو هذه الدولةِ الإسلاميةِ أو تلك –صفةً لا موضوعَ لها من الناحيةِ القانونيةِ على مستوى الامتيازاتِ للأكثريةِ –في حركةِ التشريعِ –على حسابِ الأقليةِ، فليس هناك تشريعٌ للعربِ يختلفُ عن التشريعِ للفرسِ أو الأكرادِ أو الأتراك أو غير ذلك ، بل هو تشريعٌ موحدٌ يتساوى فيه الجميعُ " وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " فلا فضلَ لعربيٍّ على أعجمي ولا لأبيضَ على أسودَ إلا بالتقوى ، إذ أن التشريعَ الإسلامي يشملُ الناسَ كلَّهم بعيدا عن قومياتِهم ولكن هذا لا يمنعُ من توفيرِ قوميةٍ ثقافية تعطي الحريةَ لأفرادِ القوميةِ التي تمثلُ الأقليةَ في هذا البلدِ أو ذاك من حيثُ الحفاظِ على خصوصيتِهم ولكنْ في ضوء انتمائِهم إلى الدائرة الإسلاميةِ العامَّة .

وإذا كان الباحثُ اقتصرَ في هذه الفقرة على علاقة الإسلام بالأقلياتِ غيرِ المسلمةِ إلا أنَّ الباحثَ يرى أن الوطن العربي والعالمَ الإسلامي ليسوا فقط الذين تأثَّروا من مسالةِ الأقلياتِ والإثنياتِ وعانوا منه بل إن العالمَ بأكمله يتعرضُ لمواجهاتٍ صعبةٍ ومصيريةٍ بهذا الخصوصِ ففي عامِ /١٩٨٩/ انفجرت مسالةُ الأقلياتِ والجماعاتِ الإثنيةِ في الاتحاد السوفييتي السابقِ ، فقد شهدَ الاتحاد السوفييتي توتُّراً وصراعاً عنيفا بين جماعتي الأرمنِ والاذربيجان ، وبين سكانِ جورجيا في مجابهةِ الروس وبينَ جماعتين إسلاميتين هما الأوزباكستانيينَ والتركمان ، بلْ نستطيع أنْ نقول : إنَّ أحدَ أسبابِ انهيارِ الاتحادِ السوفييتي عام /١٩٩١/ يعود بشكلٍ أو بآخرَ إلى أسسٍ عرقيةٍ وقوميةٍ وثقافية .

وفي مسارٍ آخرَ فإنَّ /يوغسلافيا/ أيضاً قد تفجَّر الوضعُ فيها في أواخرِ الثمانينات بين قومياتٍ وأقلياتٍ ، وخاصَّةً بين الصربِ والكرواتِ ومسلمي البوسنة والهرسك ، وبين الألبانِ والصربِ وبين المسلمينَ وغيرِ المسلمين في إقليمِ البوسنةَ ، وفي نهايةِ المطافِ أيضاً تفكَّكَ الاتحادُ السوفييتي إلى عدَّةِ جمهورياتٍ مستقلَّة .[١]

لقد ذكر الباحثُ هذه الأمثلةَ الثلاثةَ من المعسكرِ الإشتراكي لأنَّه لم يكنْ متوقَّعاً في ظلِّ النظامِ الاشتراكي أن تنْفجرَ هذه المسائلُ الإثنيةُ والأقلياتيةُ هذا الأمرُ لا يعني أن بلدانَ المعسكرِ الغربي الرأسمالي لا تعاني من نفسِ المشاكلِ بل هي ظاهرةٌ معتادٌ عليها في هذه البلدانِ فأمريكا لم تزلْ تعاني من العنصريةِ غيرِ المؤسَّسيةِ ، وبريطانيا لم تزلْ تشهدُ توتُّراً طائفيا عنيفاً بين الإيرلنديين من أصلٍ كاثوليكيٍّ والإيرلنديين من أصلٍ بروتستانتي .

---

[١] - براسيموس ، أسطفان: المسألة الشرقية : حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس – ترجمة :كمال نعيم الخوري – دمشق- مركز الدراسات العسكرية -١٩٩٦-ص١١٣.

إنَّ من خلال ما يراه الباحث فإنَّ كلَّ ما يحدث على الساحة السياسية في المنطقة العربية ودول الجوار من محاولات لخلق فتن وحروب دينية أو إثنية أو عرقية ، كل هذا هو من اختراع المستعمرين ومن بنات أفكارهم ، فالإسلام لم يميّز بين دين وآخر أو بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى ، حيث أنَّ جميع القاطنين في حدود الحكم الإسلامي كانوا متعايشين ومنسجمين مع الواقع الاجتماعي والسياسي .

المبحث الثاني : الأقليات والإثنيات في الوطن العربي ودول الجوار بين التاريخ والسياسة :

المطلب الأول : الأقليات في الوطن العربي ،لمحة تاريخية :

ليس من شك في أنَّ مصطلح «الأقليات» ليس دقيقاً فليس هناك تعريف علمي واحد لأية أقلية في الوطن العربي. وهناك جماعات تصنَّف في خانة الأقليات وتعد بعشرات الملايين. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الأكراد على المستوى العرقي وهم يتوزعون ما بين تركيا والعراق وإيران وسورية. ويقدَّر عدد هم بحوالي /٢٥ /مليون كردي.[1] وهناك الأقباط في مصر على المستوى الديني ويُقدر عدد هم بعشرة ملايين . وهناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا، ويقدَّر عدد هم بأكثر من عشرين مليون، ويطالبون باعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية يضاف إلى ذلك أنَّ خريطة «الأقليات» في الوطن العربي تضمُّ عدداً كبيراً من الطوائف المسيحية ، والإسلامية ، واليهود ، والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان . كما أنَّ هناك أقليات عرقية كالأرمن ، والشركس ، والتركمان والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية ،

---

[1] - مراد ،عدنان : الأكراد ، وزارة الخارجية السورية، إدارة البلاد العربية ، ١٩٦٢ ، ص٤-٥

وغيرهم. وإجمالاً يشكل المسلمون العرب السنة، والشيعة غالبية سكان العالم العربي البالغ عدد هم أكثر من /٢٠٠/ مليون نسمة.[1]

بعد أن وضعت بعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وروسيا السلطنة العثمانية تحت رقابة مشددة، وعملت على تفكيكها واقتسام ولاياتها، برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة في المنطقة العربية والبلقان وكانت السلطنة العثمانية تميز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، وتقسم الرعايا على أساس نظام الملل العثماني، الذي أعطى لكل طائفة حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها، وبناء مؤسساتها التربوية، والثقافية، والاجتماعية، وإدارة أوقافها عبر مجلس ملي لكل منها دون تدخل مباشر من جانب السلطنة. لكن نظام الملل العثماني الذي شكل نموذجا متطوراً للتعايش بين المذاهب والطوائف والجماعات الدينية والفرق الصوفية وغيرها في مرحلة القوة التي امتدت طوال القرنين السادس والسابع عشر /، تحول إلى عبء عليها في مرحلة الضعف. فقد أضعفت الهزائم العسكرية السلطنة منذ أواسط القرن الثامن عشر. وتجرأ الأوروبيون عليها بإرسال حملة /نابليون بونابرت/ إلى مصر في أواخر ذلك القرن، وتحديداً في عام/ ١٧٩٨ /. وكان نابليون قد خطط لاحتلال مصر وبلاد الشام في طريقه لاحتلال الأستانة وإنهاء السلطنة العثمانية. إلا أن صمود الجزار في عكا أحبط مخططه العسكري قبل أن يتلقى أسطوله البحري هزيمة كبيرة أمام الأسطول الإنكليزي في معركة /أبي قير/ قرب الإسكندرية.[2]

يلاحظ في هذا المجال أن نابليون أكثر من إصدار البيانات الموجهة إلى طوائف بلاد الشام ومصر بهدف استمالة زعمائها إليه تحت ستار إنقاذهم من الحكم العثماني الإستبدادي، ومساعدتهم على إقامة أنظمة ديمقراطية على النمط الغربي تحمي الأقليات الدينية والعرقية واللغوية ورغم فشل مشروعه السياسي والعسكري بات على السلطنة العثمانية أن تواجه مطالب تلك الأقليات في طلب الديمقراطية، والحريات العامة والفردية.

وقد واجهت السلطنة تلك المطالب بمزيد من القمع والإرهاب والممارسات الإستبدادية من جهة، والقبول ببعض الإصلاحات والتنظيمات المفروضة من الخارج الأوروبي على أمل إنقاذ وحدة السلطنة ومنعها من السقوط المبكر. لكن تلك التدابير زادتها ضعفاً حتى وصفت عام /١٨٥٣/ بأنها أصبحت «جثة شبه مهترئة» بعد ذلك خاضت السلطنة حروباً خاسرة على جميع الجبهات، فخسرت تباعاً الكثير من ولاياتها البلقانية والعربية، وانتهت إلى المزيد من الإفلاس الاقتصادي، والقروض الكبيرة بفوائد فاحشة. وسرعان ما تحولت مسألة الأقليات الدينية،

---

[1] -الظاهر,مسعود : الأقليات في الوطن العربي http//www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-3869.htmi

[2] - الحموي ، محمد نهاد – محمد، نجاح،ومجموعة من المؤلفين : تاريخ العرب الحديث –دمشق – وزارة التربية السورية – المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية -٢٠٠٤-٢٠٠٥-ص٤٨-٤٩.

والعرقية، والقومية، واللغوية ، بالإضافة إلى التقسيمات القبلية والعشائرية، إلى منطلق لتدمير السلطنة من الداخل وقيام أنظمة من الحكم المحلي تحت السيطرة الأوروبية تحت مسميات متنوعة ، منها الاحتلال المباشر ، والحماية ، والوصاية وصولاً إلى الانتداب بعد انهيار السلطنة النهائي في الحرب العالمية الأولى .

لذا يمكن التأكيد على أن «المسألة الشرقية» أو بالأحرى مسألة الأقليات التي انفجرت في السلطنة العثمانية إبان القرن التاسع عشر كانت بفعل إرهاصات داخلية تزامنت مع تدخلات أوروبية متزايدة للسيطرة على قرار السلطنة السياسي، والتحكم بقواها البشرية ، واستنزاف موارد ها. لقد مارست بعض الدول العربية سياسة تعريب خاطئة أدت إلى حرمان الأقليات من حقوقها الطبيعية في التحدث بلغاتها والحفاظ على تراثها الثقافي من جهة وإلى افتعال معركة ثقافية ما زالت مستمرة حتى الآن بين العربية واللغات الأوروبية الأخرى، خاصة الفرنسية في دول شمال أفريقيا العربية .[1] وكان بالإمكان تجاوز تلك المعركة بسهولة عن طريق تعليم الطلاب اللغتين معاً أو ثلاث لغات كما يجري في المدارس اللبنانية مثلاً والواقع أن الباحث قام بتحليل أبعاد السياسة العربية تجاه موضوع الأقليات ، انطلاقاً من فهم

أبعاد المشكلات الكبرى المتعلقة بها، وأبرزها[2]:

١. سياسة الدولة العربية الحديثة تجاه الأقليات في داخلها نشأت الدولة العربية الحديثة عن طريق انضمام أو سلخ عدد من المقاطعات ، أو الإمارات ، أو المشيخات التي توحدت في دولة مركزية، بعد أن توفرت لها قيادات قديمة - جديدة كان عليها أن تتعاطى بشكل إيجابي مع خصوصيات مكوناتها الداخلية . وخلال مسيرتها الطويلة والتي تجاوزت أكثر من نصف قرن واجهت الدولة العربية الحديثة مشكلات عدة منها مشكلة الأقليات . فكان عليها إظهار مقدرتها على تجاوز الموروث القديم للحدود القبلية والنزاعات العائلية ، والتشنجات الطائفية والعرقية.[3] وقد تمتعت بعض القيادات العربية بروح عالية من المسؤولية الوطنية والقومية مكنتها من تجاوز غالبية الحساسيات السابقة للزعماء المحليين ، وصولاً إلى بناء دولة حديثة منفتحة على العلوم العصرية ، وتخطط لبناء مؤسسات قادرة على التكيف الإيجابي مع تحديات العولمة

---

[1] -الظاهر ,مسعود, مرجع سابق,http//www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-3869.htm

[2] - الظاهر ,مسعود, مرجع سابق,http//www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-3869.htm

[3] - غليون، برهان : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات – بيروت – دار الطليعة -١٩٧٩ - ص١٣.

. وتعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، من أرقى التجارب الوحدوية العربية في التاريخ الحديث والمعاصر. فقد رسخت دعائم الوحدة على أسس ثابتة لم تضطر معها إلى إعادة فرض التوحيد بالعنف أو الإكراه بعد ردة معاكسة على غرار ما حدث في تجربة /اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي. وقد جمعت الدولة الجديدة سبع إمارات ومشيخات ،تقدمت جميعا بخطى مسرعة على طريق التقدم الإجتماعي والثقافي، والإزدهار الإقتصادي، وبناء علاقات سليمة مع دول الجوار وباقي الدول العربية والعالمية. كما نجحت المملكة العربية السعودية، ومصر، وتونس، والمغرب، وسورية، والأردن وغيرها في تجاوز الكثير من سلبيات الموروث القبلي والطائفي. في حين أن دولاً أخرى كالسودان، والعراق، ولبنان، ما زالت تعاني من الموروث السلبي للعهدين العثماني والأوروبي. فبناء الدولة الحديثة على أسس سليمة يتطلب تجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية والقبلية الموروثة ، والإنتقال بها نحو المواطنة السليمة .

٢. اعتماد مبدأ المواطنة لحل مشكلة الأقليات :يؤكد المفهوم الخلدوني للعصبية القبلية على أن بناء الدولة يفترض وجود عصبية ، دينية أو قبلية. إلا أن العصبية القبلية لا تنسجم بأي حال من الأحوال ، مع طبيعة الدولة العصرية التي تعتمد في استمرارها وثباتها على تجاوز كل أشكال العصبيات السابقة على ولادة الدولة العصرية، وبناء الدولة الجديدة على أساس المواطنة والمساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. ففي الفصل التاسع من «المقدمة»، وهو بعنوان «في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب، قل أن تستحكم فيها دولة»، أشار /ابن خلدون/ إلى «أن السبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الإنقضاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية ،لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة »[1]. ويمكن التأكيد على أن معظم الزعامات القبلية أو العرقية أو الطائفية لم تكن تطمح إلى بناء دولة حديثة ، أو لعلها تدرك الآفاق الوطنية المرجوة منها فتهرب نحو تحالف تقليدي يساهم في إعلاء شأنها، ويضمن لها نفوذها ومصالحها لعقود طويلة. وهنا تبرز أهمية الدور الرائد الذي تقوم به السلطة المركزية في الدولة الحديثة ،شرط أن تكون ديمقراطية وعادلة وتعتمد الشفافية في اتخاذ القرارات ، وتفضل مصلحة البلاد العليا على المصالح الشخصية .

٣. النزاعات الإجتماعية وتأثيرها على تطور الأقليات في بعض الدول العربية :شهدت الدول العربية تبدلات بنيوية مهمة في مختلف المجالات طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فالبداوة التي كانت تشكل الغالبية الساحقة من دول الخليج العربي وفي كثير من الدول العربية

---

[1] - ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، دار البلخي ، دمشق ٢٠٠٤ ،ص٣٠

الأخرى في أواسط القرن العشرين قد انحسرت بشكل حادٍّ في نهاية ذلك القرن وازداد التوسعُ الحضري بمعدلات كبيرة في معظم الدول العربية لدرجة أن بعض المدن العربية تضمُّ نسبةً كبيرةً من السكان قد تصل إلى نصف سكان البلد . كذلك ارتفعت أعداد الريفيين بشكل ملحوظ على حساب انحسار البداوة والسكن الصحراوي. وبسبب سوء توزيع الثروة والمداخيل الوطنية والقومية تحولّت ظاهرةُ التمدين السريع إلى أزمة حادةً تعاني من نتائجها السلبية غالبيةُ الدول العربية بعد ظهور أحياء مدنية فقيرة ، وأكواخ البؤس ، ومدن الصفيح ، وتدنّي أو انعدام كلّ أشكال السكن الصحي فيها وتحولها إلى بؤر للفساد ، والدعارة، وباتت أرضاً خصبةً لكل أشكال العداء للدولة المركزية . ونظراً لأنّ المشاركة في إدارة الدولة ومؤسّساتها شكلّت مصدر غنى ونفوذ ، فإنّ غالبية الأقليات كانت مهمّشةً، وتعرضّت لكل أشكال القمع والإستغلال . ممّا انعكس بصورة سلبية على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية، ودفع بأعداد كبيرة منها للسفر إلى الخارج .

٤ – «العروبةُ الحضارية» كحلّ لمشكلة الأقليات اللغوية تنطلقُ مقولةُ «العروبة الحضارية أو العروبة الثقافية» من واقع التطورُّ التاريخيّ والثقافي للشعور بالعربية . فقد كانت الجزيرةُ العربيّة مهد العرب ، وعرفت في التاريخ بجزيرة العرب [١] وكانت هذه الجزيرة موطن شعوب أخرى تتكلّمُ بلغات مختلفة ، هي والعربية من أصول واحدة ، وتطورّت لغاتُها بعد خروجها من الجزيرة ، وبقيت العربية أقرب إلى الأصل. ثم تعربّت تلك الشعوبُ بصورة تدريجية، ودون ضغوط أو إكراه كما دخل قسم كبير من تراث الأقليات في الحضارة العربية والإسلامية. وشهدت مرحلةُ ازدهار الحضارة العربية اتخاذ العربية لغةً رسميةً وظهور الخطّ العربي، وانتشار اللغة العربية الأدبية إلى جنوب الجزيرة إضافةً إلى شمالها، وازدهار الشعر العربي..

المطلبُ الثاني : العربُ والجوار وملابساتٌ حول مفهوم الشرق الأوسط

–من أهم القضايا في البحث العلمي مسألةُ تكوين المفاهيم وتحديدُها ،إذ أنّ التعاطي مع أيّ مفهوم يعطي دلالات معيّنةً لأيّ دراسة كانت فإذا كانت المفاهيمُ واضحةً ومحددّةً انجلى أيُّ غموض قد يؤثّرُ سلباً على الدلالات المراد إبرازُها وقد قام الباحثُ بطرح مفهوم الشرق الأوسط في هذا المطلب ليبيّن للقارئ المحاولات الغربية والأمريكية المستمرة لتقسيم المنطقة إمّا على أسس طائفية أو على أسس مناطقية أو على أسس إثنية ، وكلُّ ذلك بحجج واهية وغير واقعية ، وتختلفُ من بلد غربي إلى آخر ، كلٌّ بلد حسب مصالحه الخاصة .ويبدو أنّه من الضروري

[١] السماك ، محمد : الأقليات بين العروبة والإسلام – بيروت – دار العلم للملايين – ١٩٩٠- ص ١٠٤.

البحث وراء الدلالات والأهداف التي تقف وراء شيوع هذا /مصطلح الشرق الأوسط /وخاصةً أنّ لذلك علاقةً ما بموضوع نا من الناحية التقسيمية والإستعمارية للمنطقة العربية .

إن استعراض الكتابات الغربية المختلفة عن الشرق الأوسط يبرز لنا على الفور ثلاث نتائج :

١- إنّ هذه المنطقة لا تسمّى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها ولكن سمّيت دائماً من حيث علاقتها بالغير .

٢- إنّ مصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها .

٣- إنّ الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضمّ خليطاً من القوميّات والسلالات والأديان والشعوب واللغات والقاعدة فيه التعدّد والتنوّع وليس الوحدة والتماثل .يرتبط ظهور مصطلح الشرق الأوسط بتطوّر الفكر الاستراتيجي الإنكليزي وقد استخدم هذا التعبير أول مرّة عام /١٩٠٢/ بواسطة " ألفرد ماهان "ولم يذكر حينها البلاد التي يشملها بهذا الاسم وفي العام نفسه كتب " فالنتين شيرول " مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز سلسلة مقالات من تشرين الأول /١٩٠٢/ حتّى نيسان /١٩٠٣/ بعنوان " المسألة الشرق أوسطية " وكان موضوع المقالات هو الدفاع عن الهند .[2]

وتتالى استخدام هذا التعبير في هذه الفترة فصدر كتاب " هاملتون" بعنوان " مشاكل الشرق الأوسط " في لندن عام /١٩٠٩/ حيث تحدّث عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلاً للهند وهكذا حتّى الحرب العالمية الأولى ،أخذت دلالة التعبير في التغيير إذ استخدم الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى ، وفي آذار عام ١٩٢١ أنشأ " تشرشل " وزير المستعمرات البريطانية آنذاك (إدارة الشرق الأوسط) لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق .

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكّد هذا المفهوم ، فأنشئ مركز " تمويل الشرق الأوسط" و " قيادة الشرق الأوسط " التي كانت تشرف على مساحة غير محدّدة تزداد وتقلّ تبعاً لتطوّرات الحرب فإيران أضيفت إليها عام/ ١٩٤٢/ .

[1] - عساف ،ساسين: من الصهيونية إلى الشرق أوسطية ، ثقافة المواجهة , شرق أوسط جديد أم صهيونية جديدة – بيروت- دار النفائس - ١٩٩٦- ص٣٢.

[2] - المرجع السابق ، ص ٣٣

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انتشر هذا التعبير وتحت اسم "الشرق الأوسط" بدأ يدرس الآن العديد من المواد في الجامعات وتعقد المؤتمرات العلمية وتقام مراكز البحث ومع ذلك فلا تزال هناك اختلافات عدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها حول هذا المصطلح .
البعض يرى أن هذا المصطلح يشمل المنطقة التي تمتد من غربي مصر إلى شرقي إيران والتي يسميها البعض غرب آسيا , ويحددها معهد الشرق الأوسط بواشنطن بشكل يجعلها تتطابق مع العالم الإسلامي أي من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان .
بينما يعرفها المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص , وتعرفها الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلتها السنوي الذي يصدر تحت اسم " كل الشرق الأوسط " بواسطة معهد شيلوح للدراسات والأبحاث " بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوباً ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً ، وفي مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن تشمل المنطقة تركيا وإيران وقبرص والهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية والسودان وليبيا ومصر وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر , وهناك من يعرفها فيخرج منها مصر ويذكر أنها مجموعة شعوب غرب آسيا التي تضم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز والعراق [1]
إن التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط يستند إلى مسلمة تقول : إن هذه المنطقة هي منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، وبهذا فإنها منطقة تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني والسلالي ،وتبدو المنطقة حسب هذا التصور فسيفساء ، وتضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أبعاد قومية ولغوية ودينية وعرقية ما بين عرب وإيرانيين وأتراك وأرمن وأكراد ودروز ويهود وبروتستانتيين وكاثوليك وعلويين وصائبة وشيعة وسنة ويزيدين وشركس وتركمان وآشوريين وكلدانين .[2] ويستخلص البعض من ذلك أن المنطقة ما هي إلا مجموعة أقليات وأنه لا يوجد تاريخ موحد يجمعها ،ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة .لكن هل ثمة أهداف معينة لهذه النظرة الغربية في تصورها للمنطقة؟!إن إجراء تقاطع لمختلف الكتابات "الغربية" في هذا المجال تملينا إلى ثلاثة أهداف أساسية من وراء استخدام هذا المصطلح :[3]

---

[1] - عبد العزيز ،مصطفى:العرب في مفترق الطرق بين تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي - القاهرة - دار الشروق- ١٩٩٥- ص٤٥.
[2] -عبد العزيز، مصطفى : العرب في مفترق الطرق بين تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي – المرجع السابق- ص ٤٨.
[3] - عساف ،ساسين: من الصهيونية إلى الشرق أوسطية ، ثقافة المواجهة شرق أوسط جديد أم صهيونية جديدة – مرجع سابق ص٤٢.

رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية ، فانطلاقاً من هذا التصور تصبح فكرة القومية العربية محاطة بالغموض يعتبرها الغرب "مجرد طرفة" في حين ، وفي أحسن الأحوال يراها البعض بأنها مجرد فكرة عاطفية ناتجة عن اللغة العربية ولكنها غير قادرة على التجسيد علمياً .

تبرير شرعية وجود إسرائيل في المنطقة ، فالمنطقة كما أسلف الباحث في نظرهم خليط من الشعوب والقوميات واللغات والأديان وبالتالي تكتسب إسرائيل شرعيتها باعتبارها إحدى مكونات هذا الخليط ، ولعل هذا ما يفسر دعوة الفكر الصهيوني لمنطق الأقليات والتحريض على قيام دويلات مارونية ودرزية على حدوده تشكل حاجزاً أمنياً ماديا ومعنويا بينه وبين الأقطار العربية.

تبرير التدخلات الخارجية المستمرة والمتواصلة ، فمنطقة كهذه وطبقاً لهذا التصور هي خليط يقوم على التعدد والتنوع والتناقض في التطلعات والطموحات ،وبالتالي فإن الأمن في هذه المنطقة الذي هو جزء من الأمن والسلم الدوليين – مهدد ،وبما أن المنطقة لا يمكنها اكتساب خاصيات أمنية وتنموية ذاتية فالوجود ،والتخطيط الخارجي لهذه المنطقة وفي التصور السابق يصبح ضرورياً ولا مفر منه.

ونظراً للملابسات العديدة التي أشار إليها الباحث آنفاً وإجلاء للغموض فإن الباحث لم يتطرق في بحثه إلى مفهوم الشرق الأوسط على الرغم من أنه أحد المصطلحات التي حاول من خلالها الغرب تأجيج مفهوم التعصب والتقسيم والتفتيت وانطلق الباحث في بحثه لجغرافية العرب والجوار من منظومة البيئة العربية بما تمثله من وحدة جغرافية متميزة وهوية حضارية وثقافية متكاملة في إطار شبكة العلاقات المتنوعة والمعقدة مع دول الجوار الجغرافي وهي تركيا وإيران والدول الأفريقية .

بعد كل هذا الحديث فإن الباحث يقف عند النتائج التالية :

١. إن مصطلح الشرق أوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية بل إنه مصطلح سياسي في نشأته وفي استخداماته .
٢. إن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها بل تسمية تشير إلى علاقة المنطقة بالغير ،فالشرق الذي يسمَّى أوسط هو أوسط بالنسبة لمن ؟
٣. إن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولاً مثل تركيا إيران قبرص – أفغانستان إثيوبيا وتخرج منه دولاً عديدة .

المبحثُ الثالثُ : جغرافيةُ العربِ والجوار

المطلبُ الأولُ : مورفولوجيا[1] البيئةِ العربية:

أ - البناءُ الجغرافي :

تتوسَّطُ البيئةُ العربيةُ قاراتِ العالمِ القديمِ آسيا وإفريقيا وأوربا ، وتمتدُّ رقعتُها على القارتَّينِ الأوليتينِ ، وفي الوقت نفسه تشرفُ على البحرِ الأبيض المتوسطِ في جبهةٍ بحريةٍ طويلةٍ ، ومن ناحيةٍ أخرى فهي تَشرفُ على محيطينِ كبيرينِ : الأطلسي غرباً والهندي من الشرق وتتمتّعُ الدولةُ العربيةُ بحدودٍ طبيعيةٍ لأنَّ معظمها بحارٌ وجبالٌ شاهقةٌ، ففي الشمال والغرب يقعُ البحرُ الأبيض المتوسِّطُ والمحيطُ الأطلسيُّ وفي الجنوبِ الشرقي يقعُ المحيطُ الهندي وتفرعُّاته ، أمَّا في الشمالِ الشرقي فتمتدُّ جبالُ طُوروس وهضبةُ أرمينيا وجبالُ زاغروس وفارس ، ويقعُ ما تبقَّى من حدودِ الوطن العربي البريِّ في القارةِ الأفريقيةِ وهي تفتقرُ للمواقعِ الطبيعيةِ بسببِ اتصالِ الصحراءِ الكبرى بالسهولِ السودانيةِ ووجودِ حوضِ نهرٍ كبيرٍ يصلُ بينَ المناطقِ الاستوائيةِ والبحرِ المتوسطِ عبر الصحراءِ الكبرى وهو النيلُ ، بالإضافة إلى وجودِ شواطئِ أنهارٍ أخرى اختلطت في أحواضِها القبائلُ العربية والزنجيةُ وأصبحَ من العسيرِ وضعُ حدودٍ بينَها .

---

[1] كلمة مورفولوجيا تعني : دراسة العوامل الجغرافية والبيئية وتوضيح أثرها في طبيعة وشكلية المجتمع ، كدراسة آثار المناخ والتضاريس على المجتمعات ، كما أن هذه الدراسة تهتم بالتوزيع الجغرافي والمهني للسكان والعلاقة بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية من جهة وبين حجم السكان وطبيعة التسهيلات الخدمية التي تحتاجها من جهة أخرى

ويمكن القول أن معظم تلك الحدود هي حدود ثقافية منها طبيعية إذ تخترق دول السنغال مالي – النيجر – تشاد – إفريقيا الوسطى، زائير أوغندا كينيا وأثيوبيا .

وتحتل البيئة العربية منطقة جغرافية واسعة إذ تبلغ مساحتها حوالي/ ١٣،٦/كم٢ وتقع ثلاثة أرباع المساحة تقريباً في إفريقيا ويتجمع السكان على شواطئ البحار وضفاف الأنهار ووسط مساحات شاسعة من الصحارى ، وتبلغ المساحة عرضاً بين أبعد نقطتين وهما الرأس الأبيض في موريتانيا ورأس الحد في عمان حوالي ثمانية آلاف كم أي سدس قطر الكرة الأرضية ، كما يبلغ امتداده من الشمال إلى الجنوب أربعة آلاف كم بين خط الاستواء في الصومال وسفوح جبال طوروس[1] ، ومن هنا ندرك أهمية المساحة كمجال حيوي للأمة العربية .

بعض خصائص الموقع الجغرافي العربي :

يمتد الوطن العربي من خط /٥٤/ جنوباً إلى خط عرض/٣٧/شمالاً ومن خط الطول ٥٨ درجة شرقاً حيث أطراف الجزيرة العربية إلى خط الطول/ ١٠ /غرباً .حيث شواطئ المحيط الأطلسي، وتنقسم حدود الوطن العربي إلى قسمين :حدود ساحلية وحدود برية للحدود الساحلية في الوطن العربي ذات مزايا هامة حيث يبلغ طولها/ ١٢٠٠٠/كم٢ بالإضافة إلى كونها متنوعة من حيث المكان والصفات حيث شكلت هذه السواحل حدوداً وفواصل طبيعيةً، كما مثلت عامل اتصال سهل مع العالم الخارجي، أما بالنسبة للحدود البرية فهي تفصل بين الوطن العربي والدول المجاورة له من الجنوب والشمال والشمال الشرقي في قارتي أسيا وا فريقيا ، فتشكل الحدود الجنوبية الحد الفاصل بين الدول العربية في الشمال الأفريقي وبين بقية الدول الأفريقية ، وهذه الحدود ليست حدوداً طبيعية بقدر ما هي حدود ثقافية وا ن كانت الحدود السياسية المرسومة الآن حديثة العهد .ومع هذا فإن هذه الحدود مائية وزراعية ومعدنية . أمّا بقيّة الحدود البرية فتفصل بين الوطن العربي والدول الواقعة شماله وشرقه وهي مع تركيا وا يران وهي حدود طبيعية في الأصل ،حيث مثلت جبال زاغروس الحدود الشرقية وجبال طوروس وامتدادها الحدود الشمالية، إلا أن الحدود القائمة حالياً هي حدود سياسية حديثة العهد ، رسمت نتيجة التنافس الإستعماري على المنطقة ولذلك تم إحداث تغيرات هامة في هذه الحدود لصالح الدول المجاورة للوطن العربي على حساب الأراضي العربية[2].

وللوطن العربي من حيث بيئته الطبيعية خصائص هامة تجعل منه واحداً من أهم الموقع الجيوبوليتيكية من هذه الخصائص :

---

[1] - المحمودي، عبدا لغني – منير كيال : جغرافية الوطن العربي ، مديرية المطبوعات وزارة التربية السورية - ١٩٧٦- ١٩٧٧-ص٧-٨

[2]- الحمصي، هيام – احمد الغضبان – نديم القرة : جغرافية الوطن العربي ، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية ، وزارة التربية السورية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ص٣٠-٣١.

١)يشرفُ الوطن العربي على أهمِّ ثلاثة أزرعٍ مائية من الناحية الإستراتيجيه والإقتصادية والحضارية ، وهي البحر المتوسطِّ والأحمرُ وبحر العرب والخليجُ العربي ،مماَّ يجعلُ الوطنَ العربيَّ يشرفُ ويُفترض أُن ْ يتحكمَّ بأيِّ تحركٌاتٍ اقتصادية وا ٍستراتيجية في العالم ِ ، لأنَّ البحارَ السابقةَ تعدُّ من البحارِ المفتوحةِ نتيجةً لارتباطها بالقاراتَّ والدولِ الأخرى واتصالِ ها بالمحيطات حيثُ تتمركز حركةُ التجارةِ والمرورِ العالمي بجميع مظاهرها العسكرية والتجارية والإقتصاديةِ .

٢)إنَّ الوطنَ العربي يشكلُّ رقعةً واسعةً ذاتَ امتدادٍ جغرافي كبيرٍ فمساحتهُ تزيدُ على مساحة القارةِ الأوربيةِ مجتمعةً وكذلك تساوي أكثرَ من ثلثِ القارة الأفريقية . وهذا الإمتدادُ الواسعُ جعلَ الوطنَ العربي يتحكمُّ ويشرفُ على البحارِ الهامةِ ،ويحتوي أيضاً على قيمةٍ إستراتيجيةٍ عسكريةٍ تسمحُ له بسهولةِ المناورةِ والحركةِ والإنتقالِ ، وتشكلُّ عمقاً استراتيجياً من حيثُ توزيعِ المراكزِ الإقتصادية والصناعية الهامةِ .

٣)يوفرُّ الإمتدادُ الجغرافي الواسعُ للوطنِ العربي مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي الزراعيةِ ومقوماتٍ مائيةٍ ضخمةً كما يحتوي على مكامنَ واسعةٍ من المعدنِ والغازِ الطبيعيِّ والنفطِ وهذه الأخيرةُ تعتبرُ من أهمِّ موارد الطاقةِ .

٤)يحيطُ بالوطن العربي مجموعةً من الدول من القارتيَّنِ الأفريقية والآسيوية وهذه الدولُ جميعهُا تقعُ في إطارِ الدولِ الناميةِ ، إلا أنَّ بعضَها يرتبطُ بأحلافٍ عسكريةٍ وسياسيةٍ مع الدولِ الأوربيةِ والولاياتِ المتحدةِ وتوجدُ على أراضيها قواعدُ عسكريةٌ (تركيا مثلاً).

٥)إنَّ الخصائصَ السابقةَ للوطنِ العربيِّ شكلَّتْ وتشكلُّ عاملاً جذبَ للقوى الكبرى من أجلِ السيطرةِ على هذا الموقعِ الهامِّ واستغلالِه بشرياً واقتصاداً واستراتيجياً إدراكاً منها لقيمتِه الكبيرةِ والخطيرةِ في آنٍ واحدٍ معاً .[1]

ب -البناءُ السكاَّني :

تبينُّ الإحصاءاتُ أنَّ عددَ سكاَّنِ الوطنِ العربي قد بلغَ / ١٣٧،٤/مليونَ نسمة في عام ١٩٧٥ وقد بلغَ /٢٥٢،٤/ مليون نسمة في عام/ ١٩٩٧/ومن المتوقعَّ أن ْ يصلَ سكاَّنُ الوطنِ العربي إلى /٣٦٥،٤/ مليون نسمة في عام/ ٢٠١٥ /أي ْ أنَّ المعدلَّ السنوي لنموِّ السكاَّنِ من عام /١٩٧٥/ وحتى /١٩٩٧ / بلغ /٨,٢%/ومن المتوقعَّ أن يْكونَ المعدلُ السنوي لنموِّ السكاَّن من عام /١٩٩٧و٢٠١٥/ حوالي/١٠,٢%/ وتبلغُ نسبةُ السكاَّنِ الحضرِ لعام /١٩٩٧/ حوالي /٦,٥٥%/ بعد أن كان في عام/ ١٩٧٥/"١,٤٢%"ومن المتوقعَّ أن يْبلغَ عام

[1] - المحمودي، عبدا لغني – منير كيال : جغرافية الوطن العربي ، مرجع سابق ص ١٢

٢٠١٥/حوالي/ ٧,٦٥% أي[١] أنه بالإضافة إلى الانفجار الديمغرافي الكبير فإنَّ الوطن العربي يشهد ثورةً "حضرية" ونمواً لمدنه بشكل كبير لا يتناسب مع نمو قدراته الإنتاجية أو قدرته على توفير العمل واستيعاب هذه الزيادة، أي أنَّ الاختلال بين النمو السكاني للحضر وقدرة المدن على الوفاء باحتياجات سكانها سيكون خطراً وخاصةً أنَّه يتصف بسوء التخطيط وعدم التنظيم، وهو أمر ذو دلالات سياسية واجتماعية هامة حيث يوجد الظروف الموضوعية لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من أقطار الوطن العربي.

ج- البناء الإقتصادي :

من نافل القول إن الوطن العربي يزخر بالثروات النفطية والمعدنية والطاقات البشرية الهائلة والإمكانات الزراعية الضخمة ،وعلى كل الأحوال فإن الباحث حاول أن يجمل أهم السمات الأساسية التي تميز البناء الإقتصادي العربي بما يلي :

يدخل الوطن العربي عموماً ضمن نطاق البلدان المختلفة فلا يوجد قطر من أقطاره تسهم الصناعات التحويلية فيه بنسبة ذات أهمية في الدخل القومي الإجمالي ، وفي حين توظف الصناعة نسبة محدودة جداً من قوة العمل فإنَّ الزراعة في أغلب البلدان العربية تمثل أكبر قطاع للتوظيف ، ويبلغ حجم القوة العاملة العربية (١٥ – ٥٦ سنة) ٥٤% من السكان ، ويقدَّر عدد المنخرطين منهم في نشاط اقتصادي بنسبة ١،٦٠% من هذه القوة أي بنسبة ٣٢،٢% من إجمالي عدد السكان .[٢]

ويمكن تحديد المشكلات التنموية التي تواجه الوطن العربي بالآتي :

أولاً: تزايد حجم الفجوة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه وبالتالي ازدياد الإعتماد على العالم الخارجي في هذا الصدد .

ثانياً : الخلل المرتبط باستراتيجيات التصنيع ،والذي يتمثل في الفهم الجزئي للتصنيع وعدم دراسة آثاره على القطاعات الإقتصادية الأخرى وغياب معايير الترشيد الإقتصادي والإجتماعي وما يترتب على ذلك من إهدار وتبذير للموارد.

ثالثاً : محدودية تراكم الخبرات التكنولوجية .

وأمَّا بالنسبة إلى التركيب السلعي للصادرات والواردات العربية ، لاحظ الباحث أنَّ الهيكل السلعي للصادرات يشير إلى تزايد اعتماد أقطار الوطن العربي على تصدير السلع الأولية كالنفط والخامات العربية ، أمَّا بالنسبة إلى الواردات فإنَّها تتركز بشكل رئيسي حول القطاع الغذائي الصناعي والتكنولوجي .

---

[١] - المرجع السابق ، ص٢٢

[٢]- المرجع السابق ص١٠

ورغم تزايد الأرباح الضخمة الناتجة عن تصدير النفط فإنّ حدّة التبعية للغرب قد تزايدت في الحقبة النفطية ،وليس العكس كما أن ظهور الأرباح النفطية الضخمة قد دفع القوى الكبرى إلى إحكام قبضتها على الأرباح وامتصاص الجانب الأكبر منها بأشكال مختلفة .

د - البناء القومي :

من خلال ما بيّنه الباحث من بناء سكاني واقتصادي ...الخ.. يتبيّن أنّ الأمة العربية هي أمةٌ عريقةٌ تاريخيا ،إذ تمتدُّ في التاريخ السحيق إلى بابل والفينيق وكنعان ....،حيث أنّ هذه البقعة شهدت مولد الحضارات والديانات الكبرى ، وإنّ عوامل التجديد الحضاري مافتئت تمارس تأثيرها على هذه الأمّة فتجدّ في معطياتها ، وعلى هذا فلا يمكن الركان إلى جمودية عقائدية فجّة بالادعاء بصفاء عرقي أو جغرافي أو ديني أو نفسي....الخ للأمّة العربية. ولئن كان الدين الإسلامي قد لعب في مرحلة من المراحل دور المحرّض الأكبر في إعادة تفعيل الظهور القومي للأمة العربية ،فإنّ عملية الفرز التاريخي التي نمت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ما بين الوعي القومي والديني فرضت نفسها على الواقع العربي بشكل صدامي مازلنا نعاني من وجع صداه حتّى الآن .إنّ العمق التاريخي للأمة العربية ترك آثاره الكبرى على المجتمعات العربية المعاصرة ، إذ أنّه في إطار التطور التاريخي امتدّت الأمة العربية أو تقلّصت على الرقعة الجغرافية الخاصّة بها ، وتنازعت وتصارعت وتسالمت مع المجتمعات المجاورة ،مما أدى إلى أن يحتوي الوطن العربي في إطاره مجموعة كبيرة من الجماعات المتجانسة بالثقافات والأفكار والعادات والتقاليد والأديان والتطلعات . ولئن كان المجتمع العربيُّ محكوماً بمرجعية الفكر القومي فإنّ هذا المجتمع عانى انعكاسات كبرى في ظلّ تراجع المدّ القومي ،ممّا يفسّر كثيراً تعدُّد التوتّرات والولاءات الفكرية سواء في إطار الفكر القومي نفسه ،أم تلك التي انسلخت عنه أم تلك التي تقف ضدّه .[1]

إنّ القومية العربية عانت عجزاً واضحا في إطار علاقتها بمجموعات الأقليات القومية وغير القومية التي تعيش في كنف الوطن العربي ممّا يقدّم تفسيراً ما (وطبعاً ليس وحيد الجانب) للكثير من الحالات التي عاشتها الأمّة العربية في محاولتها لبناء دولتها القومية الواحدة ، إذ إنّ الكثير من الجماعات القومية أو غير القومية كانت تنظر بعين الحذر أو حتى المعارضة لهذه الفكرة من ذلك مثلاً موقف أكراد العراق وزنوج جنوب السودان وبربر المغرب العربي "وموارنة لبنان " .[2] وبطبيعة الحال فإنّ علاقة العرب بالجوار الجغرافي كثيراً ما كانت تبدأ عبر باب الأقليات القومية وغير القومية المتواجدة فيها ،وخاصّة تلك الجماعات المتمركزة على التخوم ,

---

[1] - مسعد ، نيفين عبد المنعم : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي – مرجع سابق – ص ٧٨.
[2] - الحسن ، عبد الله : الأقليات في الواقع العربي :الاندماج والتجزئة- دمشق- دار مشرق مغرب – ١٩٩٥- ص ٢٥.

هذا عدا أنَّ القوميةَ نفسَها بما فيها القوميةُ العربيةُ يمكن أن تأخذَ حالةً تنافسيةً أو حتَّى صداميةً تجاه القومياتِ المجاورةِ .

إنَّ ما تقدمَّ به الباحثُ للبعدِ الجغرافي والسكاني والاقتصادي والقومي للوطنِ العربي ما هو إلا محاولةٌ لتبيانِ مدى أهميةِ هذه البقعةِ من الكرةِ الأرضيةِ من كلِّ النواحي التي ذكرها الباحثُ ، وهذه الأهميةُ جعلت من الكثيرين في هذا العالمِ طامعين بما تملكهُ من مقوماتٍ اقتصاديةٍ وجغرافيةٍ وسكانيةٍ مستخدمين بذلك كلَّ وسائلِ الإحتلالِ منها العسكريةُ ومنها السياسيةُ ومنها الإجتماعيةُ ، ومن ضمنِ هذه الوسائلِ استخدامُ مسألةِ الأقلياتِ والإثنياتِ .

المطلبُ الثاني: مورفولوجيا دولِ الجوارِ :

تركيا :

تقعُ تركيا في قارتي أسيا وأوربا بمعدل ٩٧% من مساحتها في الأولى و ٣% في الثانيةِ ، ويفصل بين امتدادها الآسيوي والأوربي مضيقُ الدردنيل والبوسفور ، والمساحةُ الإجماليةُ لتركيا هي ٧٧٩٤٥٢كم بامتدادٍ من الغربِ إلى الشرقِ يصل حتى ١٦٠٠كم ومن الشمالِ إلى الجنوبِ حتى ٦٠٠كم .[١]

يحدُّها من الشمالِ البحرُ الأسودُ وجورجيا ومن الشرقِ أرمينيا وا إيران ومن الجنوبِ سورية والعراق والبحر المتوسط ومن الغربِ اليونان وسلفاريا وبحر ايجه .

عددُ السكانِ ٥٩،٢٠٠ مليون نسمهٍ حسب تقديرات عام ١٩٩٢ ومن المتوقَّع أن تصلَ إلى ٧٥ مليون نسمه عام ٢٠٠٠ ومعدلُ الزيادة السنوي هو مليون ونصف المليون أي ١،٢% سنويا.[٢]

أكثريةُ السكانِ من الأتراك ،ثمَّ تأتي نسبةُ الأكرادِ والعربِ والشركسِ ، وهناك أقلياتٌ جورجيةٌ وأذربيجانيةٌ وبلغاريةٌ وألبانيةٌ ويونانيةٌ ، والديانةُ هي الإسلامُ (٩٨%) واللغةُ الرسميةُ هي التركيةُ (يتكلمها ٩٠% من السكان) وتوجدُ لغاتٌ أخرى متعددةٌ /العربية، اليونانية الأرمينية ، الكردية /.[٣]

وهناكَ ثلاثةُ ملايينَ تركيٍّ منقطعينَ عن الوطنِ الأمِّ حيثُ ينتشرونَ في كلٍّ من بلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا .

[١] - سيد، عبد المجيد: تركيا والاتحاد الأوربي : الواقع وآفاق المستقبل – القاهرة – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – ٢٠٠١- ص٧.
[٢] - مركز التعريب والترجمة : تركيا - الدار العربية للعلوم – بيروت- لبنان -١٩٩٤ - ص٤٢.
[٣] - الجهماني ، يوسف إبراهيم : تركيا والأرمن – دمشق – دار حوران -٢٠٠١- ص ٨.

تتميز الأراضي الزراعية التركية باتساعها وخصوبة تربتها وكثرة الموارد وهي تنتج القمح والشعير والذرة والقطن ، بالإضافة إلى ثروة حيوانية هائلة، وتتركز الصناعة حول المدن الكبرى ولا سيما في استانبول وأنقرة وفي الجنوب الشرقي حول أضنه . وتتركز الأنشطة الصناعية بشكل رئيسي حول النسيج وتكرير البترول والمواد الكيماوية والورقية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية .

يبلغ متوسط دخل الفرد التركي(٣١٣٠) دولاراً، وعدد العاطلين عن العمل حوالي (٢٠%) من القوة العاملة ، وهناك ثلاثة ملايين تركي من العمال المهاجرين ، وهم ينتشرون غالباً في ألمانيا وفرنسا والخليج العربي والولايات المتحدة .[1]

ومن الجدير بالذكر أن الديون التركية تجاوزت ٥٥ مليار دولار ، وخدمتها تشكل حوالي ٣٠% من الدخل القومي التركي ، وعجز الميزانية تجاوز ستة مليارات دولار ، والمساعدات السنوية لتركيا من الأطلسي والولايات المتحدة التي تتجاوز خمسة مليارات دولار تمكنها من الاستمرار .[2]

إضافة إلى الوضع الاقتصادي المأزوم ، فإن الوضع السياسي في الداخل تميز بعدم الاستقرار فالمؤسسة العسكرية تدخلت في ثلاث مناسبات بمعدل مرة كل عقد (١٩٦٠ – ١٩٧١ – ١٩٨٠)[3]

وتركيا التي تطمح لأن تكون جزءاً من أوربا في طريقها الكثير من العقبات مثل النزعة الانفصالية التركية وما تثيره من تفجير الوضع الداخلي بحكم طبيعة التركيب السكاني إضافة إلى ظهور نزعة جديدة (العثمانية الجديدة) والتي تسعى إلى التوجه شرقا بعد التحولات الجيواستراتيجية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة بالإضافة إلى بروز تيار أسلامي قوي على صعيد الساحة السياسية التركية ويضاف إلى كل ذلك الخلافات المتراكمة مع معظم الدول المجاورة لها (اليونان ، أرمينيا، إيران ، العراق) وبخصوص خلافاتها مع الدول العربية فإن الأبعاد القومية كثيراً ما تكون سبباً في تأزيم الأوضاع وخاصة أن تركيا تحوي أقليات عربية بالإضافة إلى أقليتها التركمانية في سوريا والعراق .

ب – إيران:

تقع إيران في الجنوب الغربي من أسيا ، يحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وبحر الخرز ومن الغرب تركيا والعراق والخليج العربي ومن الجنوب خليج عمان والخليج العربي ومن الشرق

[1] -مركز التعريب والبرمجة : تركيا ،مرجع سابق ص٥٦
[2] - سيد، عبد المجيد: تركيا والاتحاد الأوربي : الواقع وآفاق المستقبل- مرجع سابق –ص ٢٣.
[3] - دلي ، حسين خورشيد : تركيا وقضايا السياسة الخارجية –دمشق – اتحاد الكتاب العرب – ١٩٩٩ – ص ٣٦.

باكستان وأفغانستان، حيث تمثّل إيران جسراً بين الغرب والشرق، ومساحتها الإجمالية ١،٦٤٨ مليون كم. قلب إيران الجغرافي هو الهضبة الإيرانية التي ترتفع عن سطح البحر ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠م [١]، يحيطها جبال شاهقة، أهمها مجموعة جبال زاغروس التي تنحدر مكونة مجموعة من الوديان والسهول. وداخل هذه الهضبة وجد العنصر الفارسي الذي ظل طوال التاريخ يمثل المجموع الأساسي من سكان فارس ومنهم عرف الاسم القديم لإيران. وذلك على الرغم من وجود جماعات سكانية متميزة عبر التاريخ في الهضبة منهم الأذربيجانيون والأتراك والعرب والأكراد وأقلية صغيرة من الهنود.

عدد السكان ٥٩،٦٠٠ مليون نسمة (١٩٩١) ومعدل نمو السكان ٣،٢% سنوياً [٢] ويتميز المجتمع الإيراني بتعدد لغاته وثقافاته، واللغة الرسمية هي الفارسية غير أن هناك عدداً من اللغات المحلية التي يتكلم بها الناس في مناطقهم مثل التركية والكردية والعربية والكيلانية والبلوحنية، والديانة هي الإسلام (٩٧% من السكان).

بعد الثورة الإسلامية تمّ الالتفات إلى تطوير الأداء الزراعي للبلاد وخاصّةً أنّ ١٦،٣% من الدخل الإجمالي القومي يأتي من الزراعة وما زالت الجهود تبذل لتهيئة المزيد من الأراضي الزراعية لتخصيصها لزراعة الحبوب المهمة مثل الحنطة والشعير والرز وكذلك لزراعة القطن والتبغ والشوندر السكري وكذلك الزيتون والفواكه والأعشاب الطبية من المزروعات التجارية. [٣]

وقد قامت "الحكومة الإسلامية في إيران" بوضع خطط وسياسات مبنية على أساس الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في جميع القطاعات الصناعية وتتركز الأنشطة الصناعية حول تكرير النفط والغاز والفولاذ والتجهيزات الكهربائية والإسمنت والنسيج والسكر والسيارات والمنتجات الغذائية والصناعات الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر أنّه إلى جانب الاحتياطي الكبير من النفط والغاز الطبيعي فإنّ في إيران كميات كبيرة من المواد المعدنية الأخرى (الرصاص، الزنك، ....). أمّا متوسط دخل الفرد فيبلغ ١٧٨٠ دولار.

ورغم أنّ المحاولات التي تبذلها الدولة الإيرانية لبناء هيكلها الاقتصادي المستقل، فإنّ الحصار الاقتصادي الغربي المفروض على الجمهورية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ يحول عائقاً دون إتمام ذلك، ويدفع بالاقتصاد الإيراني لأن يكون اقتصاداً وحيد الجانب حيث يعتمد الدخل القومي الإيراني على عائدات النفط بنسبة ٩١% [٤] لقد نجحت الثورة

---

[١] - شاكر، محمود: إيران – بيروت- المكتب الإسلامي- ١٩٧٥ ص٧٣-٧٤.

[٢] - المرجع السابق ص٨٨-٨٩ .

[٣] - مكاريوس ، شاهين : تاريخ إيران – القاهرة – دار الآفاق العربية – ٢٠٠٣- ص١٦٩

[٤] - هوليداي ، جون: النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران – ترجمة زاهر ماجد – بيروت – دار ابن خلدون -١٩٧٥-ص٧٢.

الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ في خلع الشاه وإقامة الدولة الدينية تحت قيادة الخميني إلا أن الثورة العاصفة قد انتهت وتحولت إيران إلى نظام مؤسسي متكامل الأركان .

ج- الدول الإفريقية :

تمتد على الحدود الجنوبية للوطن العربي سلسلة من الدول الإفريقية من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي وهي كينيا وأثيوبيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال وأريتيريا بمساحات شاسعة أغلبها صحارى وهضاب قاحلة هذا إذا ما استثنينا بعض هذه الدول الغنية نسبياً بالموارد المائية ولاسيماً إثيوبيا وكينيا وأوغندة وزائير حيث تشترك كلها تقريباً في روافد نهر النيل الذي ينبع رئيسياً من فكتوريا في أوغندة[1] .

من الطبيعي أن تكون الكثافة في دول الجوار الإفريقية في الشرق من دول الجوار الإفريقية في الغرب ، لأن مساحات هذه الأخيرة استهلكتها الصحراء الكبرى وخاصة منها تشاد والنيجر ومالي ، وأما عن معدل النمو السنوي للسكان في دول الجوار هذه فإنه يبلغ ٢،٦% لدول شرق إفريقيا في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ويبلغ ٢،٧ لدول وسط إفريقيا في نفس الفترة ويبلغ ٢،٥% في غرب إفريقيا لنفس الفترة وترجع أصول السكان إلى اختلاط القبائل الحامية والزنجية والعربية إضافة إلى استيطان بعض الجماعات الأخرى القادمة من الشمال وحتى من أوربا نتيجة الاحتلالات الأوربية لهذه المنطقة .أما من الناحية الإقتصادية فهذه الدول تعتبر من أشد دول العالم فقراً. حيث أن معدل دخل الفرد يتراوح بين ٢٦٠ دولار و٥٢٢ دولار لعام ١٩٩٧ [2]

إن دول الجوار العربي الإفريقية حديثة العهد بالإستقلال حيث أنها عرفت استقلالها منذ بداية الستينات وحتى الآن وهي لاتمتلك الهياكل الإقتصادية القوية على إدارة الموارد المتاحة ، فبعض هذه الدول وخاصة الواقعة منها في الجناح الشرقي تمتلك مساحات زراعية كبيرة وقوة عمل هامة ، ولكنها تعاني من أكثر مظاهر الإنسانية بؤساً وهي المجاعة (أثيوبيا ، إفريقيا الوسطى ، كينيا ،........).وعموماً فإن اقتصاديات هذه البلدان تعتمد على الإقتصاد الطبيعي بشكل رئيسي ، فزراعة بعض أنواع الحبوب وخاصة الذرة والقطن والشاي والقهوة تشكل العمود الفقري لصادراتها وتعتبر تربية الماشية مسألة أساسية وهامة وخاصة في المناطق التي ينتشر فيها البدو والقبائل غير المستقرة. كما توجد بعض الصناعات التمويلية كالصناعات الغذائية والإسمنت وتكرير البترول ، لكنها غير قادرة على إحداث توازن داخلي بين عمودي الإنتاج والاستهلاك .[3]

---

[1]- رفله ، فيليب: الجغرافية السياسية لإفريقيا - القاهرة - شركة الطباعة الفنية المتحدة- ١٩٩١- ص٣٢.
[2] - رأفت ، إجلال محمود– نصر الدين ، إبراهيم: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية - دار النهضة العربية – القاهرة- ١٩٩٥- ص٦٤.
[3] - المرجع السابق – ص٦٥.

وعن البنية السياسية لهذه الدول فإن أغلب الدول الإفريقية ما زالت تعاني من آثار المعاهدات والارتباطات مع الدول الأوربية حيث يمكن الجزم بأنها تعيش في علاقة تبعية بالكامل مع الغرب حتى في لغاتها الرسمية التي غالباً ما تكون لغة البلد المستعمر سابقاً .

نتيجة لتعدد القوميات والأعراق والسلالات والقبائل , وكذلك الأوضاع الاقتصادية السيئة فإن هذه الدول تعيش في ديمومة عدم الاستقرار السياسي , وغالباً ما تكون المؤسسة العسكرية , القبلية المرجع ، هي صاحبة السلطة المطلقة ويترافق ذلك مع انتشار واسع وملحوظ لحركات التمرد على الحكومات المركزية في هذه الدول . [1]

إن حالة التأزم وعدم الاستقرار التي تعيشها دول الجوار الأفريقي لا يمكن أن تحمل طمأنينة للطرف العربي بانشغال تلك الدول بمشاكلها الداخلية ، إذ أن تلك الصراعات والأزمات غالباً ما تنعكس على الدول العربية المجاورة نفسها بسبب التداخل السكاني والطبيعي والماثلة كثيرة (جنوب السودان , الصومال , جيبوتي ,) [2]

بعض الخصائص العامة المشتركة لدول الجوار الجغرافي :

إن الدول والمجتمعات المجاورة للوطن العربي لها جملة من السمات المشتركة فيما بينها حتى وإن تفاوتت في بعضها نتيجة لبروز عناصر متقدمة هنا وأخرى متخلفة هناك ويمكن إجمال هذه الخصائص والسمات على النحو التالي :

١- هي دول غير رئيسية في النظام الدولي بمعنى أنه لا يوجد بين هذه الدول دولة عملاقة بأي من معايير القوة التقليدية والمتعارف عليها بالنسبة للفاعلين في النظام الدولي سواء من حيث القوة العسكرية أو القاعدة الصناعية أو الاقتصادية المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي , غير أن ذلك لا ينفي أن بعضها يتمتع بقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة, وتنبع الأهمية الإقليمية من زاوية عدد من عناصر القوة النسبية التي تتسم بها بعض دول الشرق الأوسط , ونقصد بذلك تركيا وإيران ، أما باقي الدول الأفريقية فهي صغيرة ذات تأثير إقليمي محدود هذا إذا استثنينا إثيوبيا ما قبل المتغيرات الدولية الراهنة .

٢- تندرج دول الجوار الجغرافي جميعها في إطار مجموعة الدول المعروفة باسم العالم الثالث . هذا إن لم نقل إن الدول الإفريقية الواقعة على الحدود الجنوبية للوطن العربي يمكن وضعها في إطار التسمية التي راجت في فترة ما قبل المتغيرات الجيواستراتيجية التي عصفت بالنظام الدولي وهي العالم الرابع .

---

[1] - رفله ، فيليب: الجغرافية السياسية لإفريقيا – مرجع سابق –ص٣٦.

[2] - رفله ، فيليب: الجغرافية السياسية لإفريقيا – مرجع سابق،ص٤١.

٣. تعتبر دول الجوار الجغرافي دولاً تابعةً للقوى الكبرى والعظمى في العالم , من الناحية السياسية والعسكرية ، فإن تركيا عضو كامل في الحلف الأطلسي ، ولكل من مالي وتشاد والسنغال و إفريقيا الوسطى روابط أمنية مع فرنسا والتي تسمح لهذه الأخيرة بالتدخل عند اللزوم [١], أمّا كينيا وزائير وأوغندا والنيجر فلها روابط ببريطانيا وبلجيكيا والولايات المتحدة , وكانت إيران قبل الثورة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الحلف الغربي سواء في حلف بغداد أو الحلف المركزي أو بارتباطات الشاه القوية مع الولايات المتحدة ومن الملاحظ أنّ هناك تباين في هذه الناحية من حيث اتجاه التبعية أو عمقها حسب الأهمية الإستراتيجية لكل دولة ، فإنّ هذه الدول من الناحية الاقتصادية مندمجة اندماجاً كبيراً في اقتصاديات الدول الصناعية .

٤. هي دول غير مستقرة سياسياً ، فبالإضافة إلى التخلف الاقتصادي والتنموي لهذه الدول فإنّها تعاني العديد من المشكلات المتعلقة باستكمال البناء السياسي فهي جميعها تعيش في ظلّ أنظمة سلطوية تفتقر إلى الاستقرار والشرعية , وعموماً فإنّ المؤسسة العسكرية في هذه الدول هي صاحبة القرار السياسي النهائي .

٥. جميع هذه الدول ذات بعد حضاري إسلامي مشترك مع الوطن العربي والإسلام هو الدين الغالب على هذه الدول وجميعها تقريباً عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقد يشكّل هذا البعد قاعدة هامة في العلاقات العربية الإقليمية في حال التوافق , وقد يكون العكس هو صحيح في حال الصراع .

المطلب الثالث : الأبعاد الجغرافية والقومية لدول الجوار مع الوطن العربي :

البعد الجغرافي :

يتمثّل البعد الجغرافي بعلاقات العرب بدول الجوار في جانبين أساسيين : الأول طابع جيواستراتيجي حيث تتحكم هذه الدول في مواقع إستراتيجية ذات أهمية خاصة للعالم عموماً وللوطن العربي خصوصاً , والثاني: أن رسم الحدود بين هذه الدول والوطن العربي قد حدث في مراحل تاريخية متأخرة , وعلى وجه التحديد في القرن العشرين بعد قرون من التواصل الجغرافي بين الطرفين ، ولما كان هذا التحديد لم يتم على أسس موضوعية وإنّما استند إلى القوى الاستعمارية والنفوذ الغربي فإنّه أدّى إلى توالد عدد من المشاكل بين الطرفين .

---

[١]- الريس ، رياض نجيب : العرب وجيرانهم : الأقليات القومية في الوطن العربي ،دار الريس ، لندن ، ١٩٨٩ ،ص٢٢.

١-الطابع الجيواستراتيجي : تتحكم دول الجوار الجغرافي كلها تقريباً في مواقع إستراتيجية حاكمة بالنسبة للعديد من الدول العربية وأمنها الوطني , فتركيا تقع في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط مجاورة كلاً من سوريا والعراق , وتنبع أهميتها الجيواستراتيجية من دورها في الجناح الشرقي للحلف الأطلسي وإشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يقعان في المياه الإقليمية التركية وهما ذات أهمية إستراتيجية دولية , فتركيا تمثل الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحرين /الأسود والمتوسط/ , وتمثل المنفذ الوحيد لكل من بلغاريا ورومانيا و أوكرانيا وجورجيا ، وهي منفذ روسيا إلى المياه الدافئة , وتركيا هي بمثابة البوابة الشمالية التي تطل على الوطن العربي , أما إيران فتشغل الشاطئ الشرقي للخليج العربي مواجهة بذلك الأقطار العربية الخليجية ،إضافة إلى حدودها الطويلة مع العراق , وتشارك إيران الأقطار العربية التحكم بمضيق باب السلام (هرمز) ،والذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية الطبيعية في العالم , وهو يعد ممراً دولياً تتمتع فيه جميع الدول بحقوق الملاحة من دون شروط , ويعتبر المضيق محوراً مهماً لأمن الخليج ككل , فهو يشكل مع مضيق باب المندب وقناة السويس مثلث المضايق الإستراتيجية في المنطقة العربية ومنذ السبعينات أخذت إيران بتدعيم موقعها في هذا المضيق, وهناك خلاف عربي إماراتي وإيراني على ثلاث جزر واقعة على الخليج العربي وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى, وبهذا الوجود الإيراني في هذه الجزر تتمكن من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي [٢], أما الدول الإفريقية المجاورة للأقطار العربية في القسم الإفريقي فقد بدأت تفقد قيمتها الإستراتيجية إذا أخذنا بعين الاعتبار تفكك الإمبراطورية الإثيوبية واستقلال إرتريا عن الحكم الإثيوبي حيث كانت إثيوبيا قبل ذلك تشارك العرب الإطلالة والتحكم في مضيق باب المندب الذي يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين إفريقيا , ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي وتنبع أهمية المضيق باعتباره ممراً هاماً يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس كممر رئيسي ودولي وحيوي بالنسبة للملاحة العسكرية والسلمية , وتبقى ثمة أهمية إستراتيجية لأثيوبيا ،وتشاركها في ذلك كل من كينيا و أوغندا وزائير بسبب سيطرتها المباشرة على منابع النيل [٣] ولو استثنينا السنغال التي تسيطر على الجزء

---

[١] - براسيموس ، أسطفان: المسألة الشرقية : حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس – ترجمة :كمال نعيم الخوري – مرجع سابق ،ص ١١٥ .

[٢]- السويدي ، جمال سند : إيران والخليج : البحث عن الاستقرار ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات ، ١٩٩٦، ص ١١٣

[٣] -السروجي ، محمد محمود : العلاقات بين مصر وإثيوبيا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٦٠،ص١٧

الأكبر من النهر الفاصل بينها وبين موريتانيا فإن باقي الدول الإفريقية لا تمثل أي تهديد مباشر على الأقطار العربية على الأقل في المدى المنظور.

٢ - الحدود: نجم عن الظروف التاريخية لرسم الحدود بين الأقطار العربية ودول الجوار الجغرافي عدد من المشاكل الحدودية التي عادة ما تنفجر من وقت لآخر حسب تطورات توازن القوى بين الطرفين .

فبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة لاتفاقية لوزان ١٩٢٣/عدلت تركيا عن جميع ادعاءاتها بالنسبة إلى الأقاليم العثمانية العربية ، ولكنّها أوردت تحفظاً في شأن كل من لواء اسكندرون والموصل حيث كان يعيش عدد من الأتراك (وكانت اتفاقية أنقرة لعام ١٩٢١ قد سلخت كيليكيا الشرقية والغربية عن سورية التي أعطت للأخيرة بعد اتفاقية فرساي ١٩١٩) ثم تنازلت تركيا بعد ذلك عن مطالها بالموصل في عام ١٩٢٥ نتيجة ضغط بريطانيا الطامعة بالنفط وقد عادت قضية الموصل إلى البروز من جديد في تركيا إبان حرب الخليج الثانية هذا البروز في المطالبة باسترجاع الموصل الذي "فقد بضغط بريطاني "ولا عجب في ذلك "إذ أن الكتب التاريخية التركية تصف هذه المسألة بأنّها "شوكة في العلاقات بين بريطانيا وتركيا "غير أنّ تركيا تمسكت بلواء اسكندرون وبالتآمر مع فرنسا تمّ ضمّه نهائياً عام ١٩٣٨ و أجرت تغييراً في بنيته السكانية بحيث أصبح الأتراك اليوم الأغلبية في اللواء المسمّى (بهاتاي) ولم تعترف سوريا بهذا الضمّ وهو الأمر الذي يشكل عائقاً دائماً في العلاقة بين البلدين .

أمّا بالنسبة لإيران فإن مشكلات الحدود متعددة الأبعاد ، ففي ٤ أيار ١٩٧٠ أعلن شاه إيران تنازله عن البحرين بعد مطالبة عديدة بها ، وقبل الانسحاب البريطاني من الخليج العربي احتلّت إيران الجزر الثلاث ، كما أنّ هناك مشاكل حدودية كبرى بين إيران والعراق الذي ورث خلافات الحدود بين الدولة العثمانية وإيران ، لأنّ خطّ الحدود بين إيران والعراق يستند إلى معاهدة "أرضروم" المعقودة بين الحكومتين العثمانية والإيرانية عام ١٨٤٧، وبروتوكول لتحديد الموقع في تشرين الثاني ١٩١٣ من قبل الصدر الأعظم وزير الخارجية العثماني والسفير الإيراني ومن قبل سفيري روسيا وبريطانيا بصفتها دولتين وسيطتين وتوالت البروتوكولات بين العرب والإيرانيين قبيل الحرب العالمية وعلى وتيرة غير مستقرة ، وفي عام ١٩٧٥ وقعت معاهدة بين إيران والعراق بواسطة الجزائر بشأن شط العرب والحدود البرية ، وبعد انتصار الثورة

الإسلامية في إيران تراجع العراق عن هذه الاتفاقية بدعوى أنها في ظروف مجحفة بحقه مما أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى في ١٩٨٠/٩/٢٢ .[1]

وبالنسبة إلى دول الجوار الإفريقية ، فإن رسم الحدود الأثيوبية الصومالية وكذلك الصومالية الكينية الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة مفاوضات اشتركت فيها ايطالية (الوصية على الصومال بتفويض الأمم المتحدة ابتداء من كانون الأول عام ١٩٥٠) وكل من أثيوبيا وبريطانيا لم يكن أبداً على أسس طبيعية أو بشرية ولكن تم رسمها على أسس فلكية في معظمها ، الأمر الذي أدى إلى تقسيم الصومال بصورة تعسفية مما جعل القرن الإفريقي يعيش بتوتر مستمر ، وقد خلقت الحدود الاستعمارية أيضاً مشكلات مماثلة بين ليبيا وتشاد حول إقليم أوزو وبين مالي من جانب ، وكل من الجزائر وموريتانيا ، وبين السنغال وموريتانيا حين ظل التوتر يخيم على هذه المناطق باستمرار ونفس الأمر بالنسبة للحدود السودانية الكينية حول مثلث أليمي الواقع في الجنوب الشرق من حدود السودان .[2]

إن استعراضنا للبعد الجغرافي يوحي لنا بطبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط الدول العربية ودول الجوار الجغرافي التي تتم بدافع من الأوضاع الجغرافية لهذه الدول وقدرتها على التهديد أو التحكم بمصالح حيوية للوطن العربي ، وكذلك تبدو مسألة الحدود غير المستقرة وتتحكم فيها أوضاع تاريخية أكثر من كونها موضوعية وخاصة أنها غالباً ما قسمت المجموعات السكانية الواقعة على جانبي خط الحدود .

البعد القومي :

عند الحديث عن البعد القومي في الوطن العربي ودول الجوار لا بد من أن نتذكر بعض الأمور المتعلقة بهذا الموضوع :

١. إن هناك ذاكرة تاريخية وثقافية لشعوب هذه المنطقة تعود إلى العصور الإمبراطورية القديمة التي لم تكن تعرف فكرة الحدود الجغرافية ومن ثم كانت لديها نزعة توسعية باستمرار بمقدار قوتها وهذه الميول كانت متوافرة عبر عصور مختلفة سواء للعرب المسلمين أم الأتراك العثمانيين أم الإيرانيين الفرس أم للأثيوبيين الحبشيين.
٢. إن نقاط الانطلاق الجغرافية لهذه الشعوب تركت بصماتها النفسية والثقافية اللاحقة . شبه الجزيرة العربية للعرب وهضبة الأناضول للأتراك وهضبة الإيرانيين للعنصر الفارسي وهضبة الحبشة للعنصر الحبشي ، ولقد تم التحاور بين هذه العناصر المحيطة

---

[1] - الحياني ،جاسم إبراهيم: خفايا علاقات إيران (اسرائيل) وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية ، الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ٢٠٠٧ ص٥٣

[2] رفله ، فيليب: الجغرافية السياسية لإفريقيا – مرجع سابق ، ص ٥٢

بالوطن العربي مع الشعب العربي بطرق متعددة ،هذا الجدل تمثل في موجات من التوسع والانكماش عبر فترات تاريخية طويلة وأدى إلى تبلور جنيني للتمايزات فيما بينها ووضع الأسس الأولى لتكوين الشخصية القومية لكل منها .

٣. إن الاستعمار الأوربي لعب دوراً في وضع الحدود الجغرافية لهذه الشعوب وتكريس الظهور القومي لها المحدد جغرافياً والانتقال من قومية الدولة إلى الدولة القومية ممَّا أضاف بعداً جديداً لروابط هذه الشعوب أي الرابط المكاني المحدد وبذلك نشأت فكرة الأمن القومي والدفاع عن حدود الوطن .

٤. لم يقتصر النفوذ الأوربي على رسم الحدود وإنما أضاف عوامل تطويرية وتحديثية (بقصد أو دون قصد) ففي خلال عملية المواجهة مع الغرب نشأت الحاجة لتمثيل رموزه وأفكاره وعناصر قوته من (فكرة قومية , مركزية الدولة ،استيعاب الأقليات تكريس تقسيم العمل الداخلي , تنمية وسائل الإنتاج) مما أسهم في إعادة هيكلة التكوينات الاجتماعية في ظل بروز الصناعة وتقدم المواصلات ، مما أعاد تنشيط الذاكرة لهذه المجتمعات وتمييزها عن غيرها من المجتمعات . وإن عملية إعادة الظهور القومي لشعوب المنطقة حدثت في ظروف متغيرة وخاصة بكل شعب ولم تكن متوازنة أو بطريقة واحدة , واختلفت درجة الظهور أو الاكتمال القومي مما أثر على نوعية التفاعل الحاصل بينها وبين الشعب العربي الذي احتفظ بذاكرته الخاصة به ولكن في نفس الوقت تم انقسام الشعب العربي على عدد كثير من الدول , مما أسهم في تقسيم هذه الذاكرة على عدد من الدول الناشئة وظهور ذاكرة خاصة بكل دولة قطرية على حدا .

إن إدراك الباحث للملاحظات السابقة بني عليه عدد من النقاط الارتكازية التي تغطي البعد القومي الذي يحكم علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي و هي:

أولاً : إن القومية العربية ذات أصول قديمة ترجع إلى ما قبل ظهور الإسلام. والإسلام ساهم بإعادة استعراب المنطقة وقد ظلت الحضارة العربية تحتفظ بخصائصها المميزة طيلة القرون السابقة وإن كانت الظروف التاريخية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد أعادت الشحن القومي العربي بوعي جديد يحاول أن ينفض غبار التقهقر والتخلف والاحتلال ويحاول إعادة اللحمة بين الشعب المجزأ في إطار دولة قومية واحدة، لكن حركات التحرر العربي انتهت إلى أكثر من واحد وعشرين دولة عربية مستقلة , وكل منها أخذت في تكريس قطريتها في ظل ظروف ذاتية وموضوعية , داخلية وخارجية مما عطل القومية العربية عن " الوجود بالفعل " وأحالها إلى " الوجود بالقوة " وإضافة إلى كل الأسباب التي ساهمت في عدم إقامة

الدولة العربية القومية الواحدة يمكن أن نذكر وجود عدد من الأقليات ذات الثقافة المتميزة (الغير مندمجة ثقافياً في نسيج القومية العربية والدول العربية) والتي تتوجه خيفة من فكرة الإدماج العربي ، وأهمها الأكراد في العراق والزنوج في جنوب السودان والبربر في شمال إفريقيا [١]

ثانياً : إن الدول الثلاث الكبرى المحيطة بالوطن العربي وهي تركيا وإيران وإثيوبيا تنتمي هي الأخرى إلى الحضارات القديمة في العالم ، مما يعني وجود استمرارية تاريخية لعدد من الرموز " القومية " داخلها ولقد تزامنت هذه الدول مع الوطن العربي في إعادة الظهور القومي بشكله الحديث وإن كان بدرجات ونوعيات مختلفة (الرابطة العثمانية انتهت إلى القومية التركية والرابطة الفارسية انتهت إلى القومية الإيرانية والرابطة الحبشية إلى القومية الإثيوبية) ورغم أن هذه الدول الثلاث لا تزال تواجه عدداً من مشكلات الإدماج القومي ممثلاً في الأقليات الأمنية والكردية في تركيا والأقليات الكردية والعربية في إيران والأقليات الإيترية والصومالية (أوغادين) في إثيوبيا فإنها نجحت في تحقيق الإنجاز القومي وإن كانت إثيوبيا نسبياً هي أقل هذه الدول إنجازاً في هذا المضمار .

ثالثاً : إن باقي دول الجوار الجغرافي في إفريقيا وهي كينيا وأوغندا وزائير وإفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال تعد من الدول الحديثة في الإطار العالمي , وقد حصلت على الإستقلال وصفة الدولة منذ عقود بسيطة من الزمن , ولذلك فإن هذه الدول تجاهد في عملية بناء الأمة في ضوء الحقائق التي أبرزها وجودها كدولة والتي تنتمي في معظمها إلى تأثيرات الحقبة الإستعمارية وليست نتيجة التطور الذاتي لقبائلها وشعوبها .

ج- البعد السكاني والقومي :

نشأ عن علاقات الجوار الجغرافي بين العرب وجيرانهم عدد من المشكلات المتفاوتة الشدة المتعلقة بالسكان والأقليات القومية وحركتهم عبر المجتمعات المختلفة , فقد تم تهجير وتتريك العرب في لواء اسكندرون ومحاولة سحق الأقلية العربية التي بقيت في تركيا , وإن كانت الأقلية التركية التي بقيت في الوطن العربي امتزجت فيه بالمصاهرة والتزاوج , وتبقى مشكلة الأقليات الكردية هي الأكثر ظهوراً في علاقات العرب والأتراك .

أما بالنسبة لإيران والعلاقات العربية الإيرانية فإن البعد السكاني والأقليات القومية يأخذ شكلاً أكثر تعقيداً, فمن جانب هناك أقليات إيرانية عاشت لسنين طويلة في بلدان الخليج العربي

---

[١] غليون ، برهان : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، مرجع سابق، ص ١٠٣

وخصوصاً في الكويت والبحرين والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية عموماً , أما العراق فقد ورث مشكلة الجالية الإيرانية الكبيرة التي تقيم حول الأماكن المقدَّسة في النجف وكربلاء وفي المقابل إلا أنَّ على الجانب الآخر للحدود الإيرانية في إيران فإنه توجد أقلية عربية تربو على الثلاثة ملايين نسمة ، وذلك في اقليم عربستان وترجع أصولهم إلى قبيلة بني كعب العربية واشتهرت إمارتهم باسم المحمرة. ولذلك قامت إيران بتغيير اسمها إلى خوزستان وأخذت تناهض الثقافة العربية وتعمل على إضعاف العنصر العربي في الإقليم ، أضاف إلى ذلك مشكلة الأقلية الكردية بين العراق وإيران القائمة حتى الآن حيث يحاول كل طرف زعزعة الوحدة الوطنية للطرف الآخر عبر استخدام ورقة الأكراد في النزاعات الحدودية والإقليمية ، إضافة إلى استخدام إيران لورقة الشيعة في العراق للضغط على نظامه .

أمَّا بالنسبة للعلاقات العربية الإفريقية فإنَّ مسألة البعد السكاني تبرز بشكل مختلف وأقل جديَّة والسبب في ذلك ليس أنَّها مسألة صغيرة الحجم أو قليلة الأهمية ولكن لأن مستوى تأثيرها في الأحداث الهامة ذات العلاقة بمصير العلاقات العربية بدول الجوار محدود إلى درجة ما ، لكنَّ البعد السكاني يبقى ذات حضور في هذه العلاقات فالحدود بين الوطن العربي والدول الإفريقية هي حدود سياسية رسمت في ظل سيطرة المستعمر على القارة الإفريقية .

وهذه الحدود هي حدود ثقافية أكثر منها طبيعية ،ولذاك فثمة مشكلات متعددة ترتَّبت على هذا الوضع من ذلك مثلاً المشكلة السكانية في سهل أوغادين بين الصومال وكينيا ومشكلة جنوب السودان، وا إن كان لها أسباب ودوافع أخرى مع دول الجوار ، وكذلك مشكلة الطوارق في الصحراء الكبرى بين الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد ، وكذلك المشكلة السكانية بين موريتانيا والسنغال والمتمثلة بالأقلية الزنجية في الحدود الجنوبية لموريتانيا .

[1] - آذرشب، محمد علي : العلاقات الثقافية الإيرانية – العربية ، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، دمشق ،٢٠٠١ ، ص ٣٢.

الفصلُ الثاني

المشاركةُ والمعارضة

المبحثُ الأولُ : مدخلٌ نظريٌّ في مفهومي المشاركةِ والمعارضةِ

المطلبُ الأولُ : مفهومالمشاركةِ والمعارضة

أولاً : مفهوم المشاركة

ثانيا: مفهومُ المعارضةِ السياسية

المطلبُالثاني : الإسلامُ ومبدأ المشاركةِ والمعارضة

أولاً:المشاركةُفي الإسلامِ

ثانياً:المعارضةُفي الإسلامِ

المبحثُ الثاني : المشاركةُ والمعارضةُفي الوطنِ العربي

المطلبُ الأولُ : الأنظمةُالعربية ومصدرُ شرعيتِها

المطلبُ الثاني : المعارضةُ والسلطةُ

المطلبُ الثالثُ :المعارضةُ ومشاكلُها الداخليةُ

المبحثُ الثالثُ: الأقلياتُ بينَ المشاركةِ والمعارضةِ "في الشريعةِ والقانونِ "

المطلبُ الأولُ: الأقلياتُ في الإسلامِ: حقوقُ المشاركةِ والمعارضةِ

المطلبُ الثاني : الأقلياتُ في العصرِ الحديثِ : حقوقُ المشاركةِ والمعارضةِ

إن الظواهر السياسية العربية تحتاج إلى معالجة علمية . حيث أن العلماء قد اعتنوا بمسائل الاجتماع السياسي على مدى تاريخ قيامه من خلال مقاربات مختلفة ، وحين يتجه علماء السياسة والاجتماع إلى العناية بالظواهر الراهنة فكثيراً ما يشوب عملها مسائل عميقة تتعلق بمدى ملائمة الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث لموضوعات البحث نفسها ، شأنه شأن كثير من العلوم التي جرى نقلها إلى المجال العربي . و قد حمل علم السياسة مقولات ومناهج ومصطلحات كانت وليدة المجال الغربي ومتناسبة مع مقتضياته، وأصبح الهمُّ العربي كيف يمكن أن نطبق هذه المصطلحات على واقعنا العربي دون الرجوع إلى تحليل ودراسة هذا الواقع العربي ومقارنته مع الواقع الغربي وهل يمكن أن نطبق هذه الأفكار الغربية على واقعنا العربي ،إن صورة الأنظمة السياسية العربية تغطي كل الواقع السياسي العربي ، فمن مشيخة إلى إمارة إلى سلطنة إلى مملكة إلى جمهورية إلى جماهيرية ,فهي جميعاً عاشت واقع التجزئة وخضعت لقدر معلوم من الاحتلال الأجنبي بكل أشكاله و اختلفت طبيعة أوضاعها وتباينت ظروفها و تفاوتت في مراحل استقلالها السياسي ، ولكنها على الرغم من هذا الاختلاف فهي بلا شك تعكس أزمة الدولة العربية ونظامها السياسي وما يتصل بها من محاذير , فلقد خرجت هذه الأنظمة السياسية إلى الوجود بعد قرون من السيطرة الإستعمارية و الركود الاقتصادي و الاجتماعي بقيادات نخبوية ثائرة ومقاومة ومفاوضة ، وكان عليها أن تواجه عدداً كبيراً من القضايا المختلفة التي لم تكن مؤهلة لمعالجتها.

إن مفهوم المشاركة والمعارضة في ظل ما تحدثنا عنه في الأسطر السابقة كان لا بدَّ من أن يعاني تطبيقها و العمل بها من مصاعب و مشاكل كبيرة نتيجة للظروف التي خرجت منها تلك الأنظمة العربية بعد استقلالها رغم محاولات البعض من تطبيق هذه المفاهيم في بداية تكوين الدولة .

المبحثُ الأول: مدخلٌ نظري إلى مفهومي المشاركةِ والمعارضة

المطلبُ الأول : مفهوما المشاركةِ والمعارضة

أولاً: مفهومُ المشاركة:

يعرفُ كلٌّ من /لوسيان باي وغابرييل ألموند/ المشاركةَ السياسية أنَّها مشاركةُ أعدادٍ كبيرة من الأفرادِ والجماعات في الحياةِ السياسية [١].

ويرى /صموئيل هنتغتون وجون نيلسون/ بأنَّها ذلك النشاطُ الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصدِ التأثير في عملية صنعِ القرار الحكومي، سواءَ كان هذا النشاطُ فردياً أم جماعيا ، منظماً أم عفويا ، متواصلاً أم متقطعا ، سلمياً أم عنيفا ، شرعياً أم غير شرعي ، فعَّالاً أم غير فعال [٢].

ويقولُ آخرون: إنَّها شكلٌ من أشكالِ الممارسة السياسية تتجسدُ في مدخلات النظامِ السياسي وتستهدف تغييرَ مخرجاته ، بما يتلاءمُ مع مطالب الأفرادِ والجماعات الذين يقدمون عليها .

والحقيقةُ أنَّ المشاركةَ السياسية هي قدرةُ المواطنين على التغيير والتأثيرِ العلني الحرِّ في اتخاذِ القرارات وصنعِ السياسات العامة ، وإدارةِ الشؤون العامة واختيارِ القادة السياسيين ، سواءَ بشكلٍ مباشر أو عن طريقِ اختيار ممثلين يفعلون ذلك .

إنَّ المشاركةَ السياسية تمثلُ مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقةِ بين المجتمعِ والدولة فبقدرِ ما تكون الدولةُ تعبيراً أمينا عن مجتمعِها بقدر ما تزدادُ المشاركة السلميةُ المنتظمة لأفراد المجتمعِ في الشؤون العامة سواءَ بصيغتهم الفردية أو الجماعية من خلالِ منظماتهم وجمعياتهم الطوعية .

كما أنَّ المشاركةَ السياسية هي إحدى الأدلةِ المباشرة والأساسية على القدرة على تحقيق أهدافِ التنمية السياسية ، وتنفيذِ برامجها وسياساتها ، ونقلِها من مستوى الأطروحاتِ النظرية إلى مستوى الإنجازات والسياساتِ التنموية التطبيقية . والمشاركةُ السياسيةُ هي مؤشرٌ على ديمقراطية النظامِ السياسي ، فالمشاركةُ من خلال تعزيزِ دورِ المواطنين في إطارِ النظام السياسي وضمانِ مساهمتهم في عمليةِ صنعِ السياسة العامةِ والقرارات السياسية واختيارِ القادةِ السياسيين بشكلٍ حرٍّ تغدو المظهرَ الرئيسي للديمقراطية.

Lucian w.pey ;aspects of political development,bostonlittle brown and company lnc,1960,p.p.63-67-1

[٢]- الخزرجي، ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع : عمان ، الأردن ٢٠٠٤ ، ص١٨١

وبذلك يمكن أن يلخص –حسب ما يراه الخزرجي – مفهوم المشاركة السياسية بالنتائج التالية :[1]

أولاً : المشاركة السياسية الديمقراطية تعني تحقيق مساهمة واسعة للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية واتخاذها وتنفيذها .

ثانياً : تعني إعادة هيكلة وتنظيم بيئة النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته بما يتلاءم مع صيغة المشاركة الواسعة للشعب في العملية السياسية .

ثالثاً : وهي أيضا توفر للسلطة إمكانية التعرف بشكل حقيقي وليس وهمي على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته .

رابعاً : والمشاركة الديمقراطية هي أحد معايير شرعية، ومشروعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

خامساً: هناك علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية والإستقرار السياسي، لأن عملية تحقيق الإستقرار السياسي تتطلب بناء مؤسسات سياسية تشكل قنوات فعلية لتنظيم المشاركة السياسية الفعالة، مما يحول دون انعدام الإستقرار، وهكذا فإن الإستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة تطور المؤسسات السياسية، باعتبار أن وجود المؤسسات السياسية المتطورة تعني بناء سلطة سياسية قوية تضمن المشاركة والمساواة بين المواطنين، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز، وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية العامة، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يضمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها وكذلك نوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى عال من الإستقرار والتنمية السياسية.

إن مفهوم المشاركة السياسية بمعناها العام تشير إلى تحديد كيفية الإشتراك في العملية السياسية، وتدور حول تحديد من يشترك في صنع القرارات الحكومية. والحقيقة هي أن إشكالية المشاركة السياسية ناجمة عن التزايد في عدد الراغبين بالمشاركة من جهة، وعدم موافقة النخبة الحاكمة على شرعية مطالب الأفراد والجماعات الساعين إلى المشاركة في العملية السياسية، كما أن هذا المفهوم ناجم أيضاً عن أنها ليست فقط إمكانية لإرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع وإنما من باب أولى تعتبر بالإضافة إلى حق التعليم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص

[1] الخزرجي، ثامر كامل محمد : المرجع السابق ،ص١٨٤

إطاراً ضرورياً لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة ، و المشاركةُ السياسية هي الضمانةُ الحقيقية للخروج من الأزمة الناجمة عن احتمالات انفجار العنف وتحقيق المصلحة الوطنية ومنح الفرص على أساس الانتماء الوطني والقومي والكفاءة والقضاء على الخلافات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد .إنَّ المشاركة السياسية موضوعٌ حيوي ومهمٌ وهو يعني بمدى انشغال الفرد بالأمور السياسية داخل مجتمعه وإلمامه بالقضايا السياسية سواء على الصعيد المحلي أو العربي أو الدولي .

والمشاركةُ السياسية هي العمليةُ التي من خلالها يلعبُ الفرد دوراً هاما في الحياة السياسية لمجتمعه وتكونُ لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع , وكذلك أفضلُ الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف ,أمَّا المشاركةُ السياسية من وجهة نظر علم السياسة وبمعناها الواسع تتصلُ بإعطاء الحقِّ الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في وضع القرارات السياسية ,التي تتصلُ بحياتهم معاً في مجتمعٍ من المجتمعات على ألا تكون المشاركةُ السياسية قاصرةً على إعطاء هذا الحقِّ ،أو النص عليه في الدستور فقط دون الممارسة ,ولكنَّ المشاركةَ السياسية ممارسةُ هذا الحقِّ ممارسةً فعلية بعيداً عن عوامل الضغط و الإجبار و الإلزام ,إذ يجبُ أن تظلَّ في إطار ديمقراطي يتسق معه إطارُ الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكر حرية العمل وحرية التعبير عن الرأي .[1]

أمَّا المشاركةُ السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع فهي العمليةُ التي يمكنُ من خلالها أن يقوم كلُّ فرد بدورٍ في الحياة السياسية المجتمعية ,بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ,على أن تُتاح الفرصةُ لكلِّ مواطن بأن يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراكُ المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي ,الذي يترجم شُعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم ,ووفق هذا المفهوم فإنَّ المشاركةَ السياسية تمثلُ سلوكاً اجتماعياً يعتمدُ على نشاطات وجهودٍ سياسية مختلفةٍ يقوم بها أفرادُ المجتمع بهدف تحقيق أهداف تفيدُ المصلحةَ العامة.

يمكن تُصنيفُ تعريفات المشاركة السياسية إلى أربعة اتجاهاتٍ مختلفةٍ هي :[2]

---

[1] -الأسود ، شعبان الطاهر : علم الاجتماع السياسي : قضايا الأقليات بين العزل والإدماج ، القاهرة ، مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ ، ص٥٢

[2] - عليوة ، السيد - منى محمود : المشاركة السياسية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة ١٩٩٦،ص١٠٥

أولاً : المشاركةُ السياسية تعني الأنشطةَ والأعمالَ التي تستهدفُ اختيار الحكام والتأثير في القرارات السياسية وصنعَ السياسةِ العامة للمجتمعِ .

ثانياً: وهي تعني قيامَ الفرد بنشاطٍ انتخابي مثل التصويت والمشاركة في الدعايةِ الإنتخابية .

ثالثاً: وتعني قيامَ الفرد بدورٍ أساسي في الحياة السياسيةِ حيث يقومُ بتشكيلِ التحالفات والتكتلات حيث يستطيعُ أن يشاركَ في صنع الأهدافِ العامة لمجتمعه.

رابعاً: وأخيراً فإنَّ المشاركةَ السياسية تعني الإنشغالَ بالسياسة ، وتتسمُ بالشمولِ والإتساع حيثُ لا يستبعدُ أيَّ عملٍ سياسي.

أشكالُ ومستوياتُ المشاركة:

لمّا كانت المشاركةُ السياسية تعنى بصفةٍ عامة تلك الأنشطةَ الإختياريةَ أو التطوعية التي يسهمُ المواطنون من خلالها في الحياةِ العامة، فإنَّ هذه المستوياتِ لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلفُ من دولةٍ لأخرى ومن فترةٍ لأخرى في الدولة نفسها .. ويتوقفُ ذلك على مدى توفرِ الظروفِ التي تتيحُ المشاركةَ أو تقيدها، وعلى مدى إقبالِ المواطنين على الإسهامِ في العمل العام.

١-هناك أربعة مُستوياتٍ للمشاركة:

أ-المستوى الأعلى: وهم ممارسو النشاطِ السياسي، ويشملُ هذا المستوى من تتوافرٍ فيهم ثلاثُ شروطٍ من ستة : عضويةِ منظمةٍ سياسية، والتبرعِ لمنظمةٍ أو مرشح، وحضورِ الإجتماعاتِ السياسية بشكل متكررٍ ، والمشاركةِ في الحملات الإنتخابية، وتوجيهِ رسائلٍ بشأنِ قضايا سياسيةٍ للمجلس النيابي ولذوي المناصبِ السياسية أو للصحافة، والحديثِ في السياسةِ مع أشخاص خارجَ نطاقِ الدائرة الضيقةِ المحيطة بالفردِ .

ب – المستوى الثاني: المهتمون بالنشاطِ السياسي مع أشخاصٍ خارجَ نطاقِ الدائرة الضيقةِ المحيطة، ويشملُ هذا المستوى الذين يصوتون في الإنتخابات ويتابعون بشكلٍ عامٍ ما يحدثُ على الساحةِ السياسية.

ج-المستوى الثالث ويشملُ من لا يهتمون بالأمورِ السياسية ولا يميلون للإهتمامِ بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقتٍ أو موارد له، وإنْ كان بعضهم يضطرُ للمشاركة بدرجةٍ أو بأخرى في أوقاتِ الأزمات أو عندما يشعرون بأنَّ مصالحهم المباشرةَ مهددةٌ أو بأنَّ ظروفَ حياتهم معرضةٌ للتدهور.

د -المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً وهم أولئكَ الذين يعملون خارجَ الأطرِ الشرعية القائمةِ ، ويلجئون إلى أساليبِ العنفِ .

والفردُ الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إمَّا أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإمَّا أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف .

٢. مراحل المشاركة السياسية:

أ . الإهتمام السياسي : ويندرج هذا الإهتمام من مجرد الإهتمام أو متابعة الإهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الإنتخابية .

ب . المعرفة السياسية : والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى والشخصيات القومية.[1]

ج. التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الإنتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

د . المطالب السياسية : وتتمثل في الإتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والإشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحةً في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية[2] وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الإنغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم ، وبعبارة أخرى أنَّه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجةً لذلك.

خصائص المشاركة السياسية :

تتسم المشاركة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك على النحو التالي :

١- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الإجتماعية تجاه القضايا والأهداف .

---

[1] - الأسود ، شعبان الطاهر : علم الاجتماع السياسي : قضايا الأقليات بين العزل والإدماج، مرجع سابق ، ص٥٥

[2] - السيد عليوة ، منى محمود ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ص٨٢

٢-المشاركةُ سلوكٌ مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولدُ به الإنسانُ أو يرثه وإنَّما هي عمليةٌ مكتسبة يتعلمها الفردُ أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفرادِ والمؤسسات الموجودة في المجتمعِ .

٣-المشاركةُ سلوكٌ ايجابي واقعي، بمعنى أنَّها تترجمُ إلى أعمالٍ فعليةٍ وتطبيقية وثيقة الصلة بحياةِ وواقع الجماهيرِ ، فهي ليست فكرةً مجردةً تلقى في الأجواء ولا تهبطُ إلى مستوى التنفيذِ .

٤-المشاركةُ عمليةٌ اجتماعية شاملةٌ ومتكاملةٌ متعددةُ الجوانبِ والأبعاد تهدف إلى اشتراكِ كلِّ فردٍ من أفرادِ المجتمع في كلِّ مرحلة من مراحل التنميةِ ، في المعرفة والفهمِ والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائدِ والمنافع .

٥-لا تقتصرُ المشاركةُ على مجالٍ أو نشاطٍ واسع من أنشطةِ الحياةِ ، بل إنَّ للمشاركةِ مجالاتٍ متعددةً اقتصاديةً وسياسية واجتماعية يمكنُ أن يشاركَ فيها الفردُ من خلال اشتراكِه في أحدها أو فيها كلِّها في آنٍ واحدٍ .

٦ -المشاركة الجماهيرية لا تقتصرُ على مكانٍ محددٍ ولا تتقيدُ بحدودٍ جغرافية معينةٍ فقد تكونُ على نطاقٍ محلي أو إقليمي أو قومي .

٧-المشاركةُ حقٌّ وواجبٌ في آنٍ واحدٍ فهي حقٌّ لكلِّ فردٍ من أفرادِ المجتمع وواجبٌ والتزامٌ عليه في نفس الوقتِ ، فمن حقِّ كلِّ مواطنٍ أن يشاركَ في مناقشةِ القضايا التي تهمُّه وأن ينتخبَ من يمثله في البرلمانِ وأن يرشحَ نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرةَ على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالسِ النيابية. فالمشاركةُ هي الوضعُ السليم للديمقراطية فلا ديمقراطيةَ بغير مشاركةٍ، كما أنَّ المشاركة واجبٌ على كلِّ مواطنٍ فهو مطالبٌ بأنْ يؤدي ما عليه من التزاماتٍ ومسؤوليات اجتماعيةٍ تجاه قضايا مجتمعه لإحداثِ التغيرِ اللازم نحوَ التوجه التنموي في المجتمعِ .

٨-المشاركةُ هدفٌ ووسيلةٌ في آنٍ واحدٍ .. فهي هدفٌ لأنَّ الحياةَ الديمقراطية السليمةَ تقتضي مشاركةَ الجماهيرِ في المسئولية الاجتماعيةِ ، مما يعني تغييرَ سلوكياتِ وثقافات المواطنين في اتجاهِ الشعورِ بالمسئولية الاجتماعيةِ ، كما أنَّها وسيلةٌ لتمكينِ الجماهيرِ من لعبِ دورٍ محوري في النهوضِ بالمجتمع نحوَ الترقي والرفاهية.

ثانياً: مفهومُ المعارضةِ السياسية:

إنَّ مفهومَ المعارضة هو من المفاهيمِ الحديثة في علم السياسة كفكرٍ وثقافة، فحتى الربعِ الأولِ من القرن العشرينَ لم يكن الكلامُ عن المعارضة وارداً في الكتاباتِ التي تعالجُ الموضوعاتِ السياسيةِ أما اليوم فنرى المفكرين السياسيين يتناولون بالتحليلِ المعارضة ودورَها في الحياة

السياسية . إنَّ أولَ ما تعنيه المعارضةُ هو عملُ القوى السياسيةِ ضدَّ نهجِ من هم في السلطةِ , ولكنْ لكي تنشأ المعارضةُ يجب أن يكونَ للسلطةِ الحاكمةِ سياسةٌ منظمةٌ وواضحة تقومُ على مرتكزاتٍ ثابتة ,فالمعارضةُ تكونُ معارضةً للنهج الذي تتبعُه الحكومةُ في ممارسةِ السلطة,وللتوجهاتِ السياسيةِ التي تعتمدُها ،لذلك لا تنشأ المعارضةُ إلا في المجتمعاتِ التي بلغت مستوى لا بأسَ به من التطورِ والنمو ،حيثُ أنه لا يمكننا اعتبارُ المعارضةِ السرية للسلطةِ بأنها معارضةٌ بل نستطيع أنْ نسميها مقاومةً للسلطة, ولا نستطيع أن نعتبرَ أنَّ الانتقادات الفرديةَ الموجهةَ للسلطة أنها معارضةٌ إذا يمكننا القولُ أنَّ المعارضةَ تشمل بشكلٍ عام كلَّ الجماعاتِ التي لها أهدافٌ سياسيةٌ والتي تملكُ في الإطارِ الحقوقي القائمِ القدرة على إعلانِ وجهاتِ نظرٍ ومواقفَ مغايرةٍ لوجهاتِ نظرٍ ومواقفِ الحكومةِ , وعلى التعبيرِ العملي عن أفكارِها عبر العملِ السياسي.وتهدفُ المعارضةُ غالباً للوصول إلى السلطة, وهنا يكمنُ الفرقُ بين الأحزابِ السياسية والجماعاتِ الضاغطة ،فالأولى تنشأ أصلاً لبلوغِ هدفٍ سياسي وتطمحُ للوصول إلى السلطة, بينما الثانية أي القوى الضاغطة تنشأ لتحقيقِ مصلحةٍ اقتصاديةٍ أو اجتماعية لمجموعةٍ من الأفراد وتطمحُ للوصول إلى هذه الغاية دونَ الوصولِ إلى السلطةِ .ولا تقتصرُ المعارضةُ على الأحزابِ السياسية إنما تشملُ أيضاً جماعاتٍ لها تأثيرُها على الأوضاعِ السياسية ، ولكنها تعملُ من أجلِ استلامِ السلطةِ [١].

تمارسُ المعارضةُ في النظمِ الديمقراطية وظائفَ مهمةً لا غنى عنها من أجلِ الحفاظِ على التوازنِ الداخلي لهذه النظمِ والحيلولةِ دونَ تحولِ الحكمِ عن المبادئ الديمقراطيةِ والجنوحِ نحوَ الإستبداد , فالمعارضةُ تقومُ مثلاً بكشفِ الخللِ في السياسة ونهجِ الحكومة ،فالسلطةُ السياسية الحاكمةُ تميلُ إلى إظهارِ الصورةِ المشرقة عن أعمالها وتبيانِ النجاحاتِ التي حققتها سياستُها وإلى إخفاءِ مواطنِ النقصِ والفشلِ والسلبياتِ الناتجةِ عن هذه السياسة ،ولكنَّ المعارضةَ عليها أن تكشفَ ذلك وتثيرَ القضيةَ بالرأي العام كما أنَّ المعارضةَ تلعبُ من جهةٍ أخرى دوراً إيجابياً بالنسبة للحكومةِ , فعلى هذه الأخيرة أن تبقى على معرفةٍ تامةٍ بمطالبِ كافةِ الفئاتِ الشعبية وأن تتعرفَ على مختلفِ اتجاهاتِ الرأيِ العام وهذا الأمرُ لا يتمُّ لولا وجودُ المعارضةِ .

أما من الوظائفِ الأساسيةِ الأخرى للمعارضةِ فهي ضمنَ البرلمانِ حيث تستطيعُ المعارضةُ أن تحجبَ الثقةَ عن الحكومةِ من داخلِ البرلمانِ إذا استطاعت أنْ تشكلَ نواةً برلمانيةً كبيرة وذلك عندما ترى أن هذه الحكومةَ أخلت في النظامِ الإجتماعي والإقتصادي للبلدِ .

---

[١] - سليمان ،عصام : مدخل إلى علم السياسة ،دار الشرق ، بيروت : ١٩٩٦ ، ص ٢٧٧

إن فكرة المعارضة بالأساس وفي الأنظمة الديمقراطية تقوم على أساس التبديل بين القوى السياسية في الوصول إلى السلطة أي أن المعارضة تطرح أفكارها المنددة للسلطة وتعمل من أجل زيادة شعبيتها حتى تصبح أكثرية نيابية وبالتالي تصل إلى السلطة وتحقق طموحها وتخلق معارضة جديدة تقاوم السلطة التي وصلت إلى الحكم وهكذا...ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون المعارضة بالنسبة للناخبين حكومة المستقبل فيتوجب عليها أن لا تكتفي بتوجيه الانتقادات للسلطة الحاكمة ، إنَّما أن تصوغ هذه الانتقادات من خلال رؤية واضحة في برنامج سياسي متكامل تخوض على أساسه معركة إسقاط هذه السلطة ، بتعبير آخر يجب على المعارضة أن تقدم للمواطنين برنامجاً سياسياً للتغيير يكون بديلاً عن سياسة الحكومة وعلى هذا البرنامج أن يكون قابلاً للتحقيق، لذلك يجب على المعارضة أن تتجنب أمرين الأول : هو المغالاة في المثالية التي تعود المعارضة إلى إغداق الوعود على المواطنين وعود لا يمكن تحقيقها عملياً ، إذا حازت المعارضة على ثقة القسم الأكبر من الناخبين . أمَّا الأمر الثاني الذي يواجه المعارضة فهو احتمال تقديم برنامج سياسي للناخبين شبيه إلى حد كبير ببرنامج الحكومة ، فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم ، لأنَّه لا يرى فارقاً بين الفريقين المتنافسين .[1]

كثيراً ما يؤخذ على المعارضات السياسية عجزها من إحداث التغيير الذي ينتظره الرأي العام وفي حالات كثيرة تستخدم النظم التسلطية هذا العجز لإقناع الجمهور بأنَّه لا قيمة للمعارضة ولا جدوى منها... والحال أنَّ المعارضة لا تستطيع أن تكون وسيلة تغيير إلا في إطار نظام ديمقراطي، يعترف بشرعية المعارضة ويحترم حقوقها، لاسيما حقَّها في الحكم إذا ما نالت أكثرية نيابية. خارج هذا الإطار لا يمكن لحركة التغيير أن تستند إلى المعارضة السياسية، خاصة أنَّ هذه المعارضة تكون سرية أو شبه سرية وبالتالي مقيدة إلى حد كبير .

يرتبط تغيير النظم السياسية بالتقاء عاملين: نموذج النظام وسياساته ووضعه العام من جهة ، وتحول الأوضاع الدولية وموقعه فيها من جهة ثانية. لذلك تتخذ تغييرات النظم شكل موجات تعكس تحولات عميقة في الأوضاع والتوازنات الدولية؛ ومن ذلك موجة التحول التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وعكست في الوقت نفسه تراجع قوة الدول الاستعمارية الأوروبية من جهة، وفقدان النظم المجتمعية التي أقامتها في مستعمراتها أية صدقية من جهة ثانية. وفي سياق الحرب الباردة التي وسعت هامش مناورة الدول النامية شهدت ستينيات القرن الماضي موجة ثانية من التغييرات استلهمت النموذج السوفييتي والذي بدا آنذاك مثالاً لاستدراك التأخر والصعود إلى مصاف الدول الكبرى وكان لانهيار هذا النموذج وتفككه أثر كبير على

---

[1] - سليمان، عصام : مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق ، ص ٢٧٨

نشوء موجة ثالثة من التغيير ، حلت بموجبها النظم شبه الليبرالية في العديد من بلدان العالم النامي محلّ النظم الأحادية ، الإشتراكية القومية لكنّ القول بأنّ المعارضة ليست أداة التغيير الرئيسية في ظلّ النظم الإستبدادية ، لا يعني أنّها عديمة القيمة أو لا دور لها في التغيير ؛ فهي تستمد أهميتها من كونها الوسيلة الوحيدة للتغيير داخل النظم وحفظها من الفساد والإنحطاط ، وبالتالي ضمان عدم تحول الحكم السياسي، مهما كان نوعه، إلى حكم العصبية والولاءات الشخصية المدمرة لروح القانون والعدالة والمخربة للأوطان والأعمال وهذا ما يفسر وجودها وتعددها وتنوع مشاربها في معظم الدول والمجتمعات. فالمعارضة لا تستمد شرعيتها من مقدراتها على التغيير وقلب نظم الحكم، وإنّما من قيامها بوظائف أخرى ضرورية حتى من دون تغيير النظام ، بل بسبب امتناع هذا التغيير أو صعوبة تحقيقه. وفي مقدمة هذه الوظائف وأهمها مراقبة الحكومة ومتابعة سياستها وبالتالي بثّ حدّ أدنى من التوازن في السلطة، وبشكل أكبر ، عندما يتعلق الأمر بنظم يعكس فيها البرلمان إرادة السلطة التنفيذية ويمثل أداة طيعة في يدها. وتشكل مراقبة الحكومة ونقدها وتحليل سياستها، مدرسة أساسية لتأهيل النخب الإجتماعية والسياسية المشاركة في الحكم والموجودة خارجه .ومن هذه الوظائف عقلنة حركات الإحتجاج وترجمتها إلى مطالب سياسية يمكن نقاشها والتفاهم حولها. وإلغاء المعارضة أو تغييبها يخلق فراغاً كبيراً لا يمكن لأي حزب حاكم ملؤه لأنّه يمثل الحكومة ، ولا يستطيع –مهما فعل أن يعبر عن مطالب وطموحات القوى والفئات الإجتماعية الأخرى التي لا تشارك في الحكم أو التي تتناقض مصالحها مع سياساته الخاصة . والإفتقار إلى المعارضات السياسية الشرعية القانونية يهدد بتحويل أيّ حركة احتجاج أو اعتراض أو نزاع ، مهما كان حجمها ومحدودية مطالبها وضيق مجال انتشارها، إلى ما يشبه الثورة أو التمرد على النظام، بقدر ما يحرم المجتمع من آلية التوسط التي تمثلها المعارضة بين المصالح الخاصة والعامة ويشير هذا إلى الدور البنيوي التي تمثله المعارضة في أيّ نظام، أي تحويل حركات الإحتجاج إلى مطالب سياسية وتجنيبها الإنخراط في منطق الإنشقاق والتمرد والمواجهة فوجود المعارضة هو التعبير الأبسط عن وجود السياسة ذاتها. فكما أنّه لا مكان للسياسة ولا وجود لها دون معارضة ، ليس للمعارضة أيضاً وجود ولا مكان في مناخ المواجهة والمجابهة والإنفجار؛ فهي صمام الأمان الوحيد ضد احتمال تحول النزاعات الداخلية إلى صراعات وحروب . ولا يستطيع أحدٌ أن ينكر أن هذا هو الوضع القائم في العديد من البلاد العربية إن لم يكن في

[1] - براسيموس ، أسطفان – ترجمة :كمال نعيم الخوري : المسألة الشرقية : حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس، مرجع سابق ،ص٩٢.

معظمها. فبسبب إلغاء السياسة واستبعاد المعارضة أو التنكيل بها وحرمانها من الشرعية، تكاد جميع حركات الاحتجاج الاجتماعية تتحول إلى حركات انشقاق إثنية أو طائفية أو عقائدية، وهو ما يفسر أيضاً مناخ المواجهة التي تعيشه هذه المجتمعات.[1] بل إن المعارضة السياسية نفسها لا تجد في غياب السياسة، مبرراً لوجودها خارج المشاركة في حركة التمرد والانشقاق وتقمص روحها وجدول أعمالها. وهكذا تفقد المعارضة أيضاً دورها التوسطي للنزاعات الأهلية، لتتحول إلى فريق احتجاج من نوع آخر، يضاف إلى جماعات الاحتجاج الأهلية الأخرى.

ويرى الباحث أنه بتحويل المعارضة إلى حركة انشقاق معزولة عن المجتمع مرتبطة بأجندتها الخاصة، لا أجندة التحول الاجتماعي العام، تضمن السلطة تفريغ النظام الكامل من السياسة وإقفاله تماماً أمام أي احتمال لإعادة إحيائها. وفي سبيل ذلك لا تكف السلطة عن استفزاز المعارضة والتحرش بها لدفعها إلى الدخول في منطق رد الفعل والتحدي والمجابهة، ومنعها من العمل في السياسة وحسب منطق السياسة، أي كوسيط بين المصالح الخاصة المتعددة والمتنازعة وبين المصلحة العامة، وبالتالي كمحول سياسي ومركز استقطاب اجتماعي. وبمقدار ما تنجح في تقويض ديناميكية المعارضة السياسية، تستطيع السلطة أن تفرض على أعضائها صورة المنشقين وتعاملهم معاملة المجرمين، تماماً كما يحدث حالياً في بعض البلاد العربية وبقبولها الدخول في منطق الانشقاق، سقطت المعارضة في فخ النظام ذاته، ودخلت هي نفسها في هوس القيامة أو الانقلاب الوشيك للأوضاع، فتحولت إلى قوى اعتراض واحتجاج على نظام السيطرة القائم أكثر مما هي معارضات منظمة تعمل حسب أصول وقواعد مرعية ومشروعة. وأصبح مفهوم التغيير شعارها الرئيسي، وهو في ذهنها يرادف تغيير النظام أو قلبه، ويطرح عادة كنقيض للإصلاح أو للتغيير الذي يمكن الحصول عليه بالتفاهم والحوار. والواقع أن العجز عن التمييز بين مفهوم المعارضة السياسية ومهامها من جهة، ومفهوم التغيير الجذري للنظام ومهامه من جهة ثانية، يشكل بالإضافة للقهر الفكري والسياسي الذي تمثله السلطة التسلطية وشبه الإقطاعية السائدة اليوم في البلاد العربية السبب الرئيسي لفشل المعارضة.

لا يمكن للمعارضة السياسية أن تحل محل الثورة أو الانقلاب، كما لا يمكن لأي انقلاب أن يتحول إلى تغيير فعلي للنظام دون إعداد طويل وعميق للنخب والرأي العام وتغيير مسبق في

---

[1] - بلقزيز، عبد الإله: في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، بيروت، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، ٢٠٠١، ص١٣٧

سلم القيمِ والأولويات ، وهو ما لايمكن تحقيقه دون السياسة وخارج السياسة، بصرف النظر عن طبيعة النظم ووسائل القمع وحجم القوى الانقلابية أو طبيعتها. [١]

المطلب الثاني : الإسلام ومبدأ المشاركة والمعارضة

أولاً: المشاركة في الإسلام

إذا كان لا بد من الحديث عن المشاركة و المعارضة السياسية فلا بد أن يذكر الباحث أخر الدعوات والرسالات السماوية التي كانت وما زالت في مرونتها و قرآنها وسنتها الشريفة ذخراً للمناداة بالحريات والمساواة والحقوق والواجبات بكل ما تعنيه هذه المصطلحات من معنى ابتداء من الحريات الاجتماعية والمعيشية والدينية والثقافية والعقائدية ،وانطلاقاً من الحريات السياسية من خلال المشاركة في قرارات الحكم والحكام من خلال مبدأ الشورى .

وا إذا كان الغرب يتغنى بالديمقراطية والحرية في الحكم وفي الشؤون السياسية فإن الإسلام سبقه قبل مئات السنين لهذا المعنى وبشكل أعمق وأدق.

والشورى في الإسلام هي طرح موضوع عام لم يرد بشأنه نص قاطع في القرآن والسنة على الأمة ممثلة في علمائها للمناقشة وتبادل الآراء بحثاً عن الحكم الصحيح الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية [٢] والشورى بمعناها الاصطلاحي هي استطلاع لرأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها وذلك عن طريق المشاركة العامة في شؤون الحكم[٣].

إن مصدر الشورى في الشريعة الإسلامية هو القرآن الكريم والسنة النبوية ففي القرآن يقول الله تعالى :"فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين". [٤]

ويقول الله تعالى:"والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" [٥] وأما في السنة الشريفة فقد رويت أحاديث كثيرة عن رسول الله "ص" تحض الشورى وتشجع عليها فقد روي عن /أنس بن مالك/ أن النبي "ص"قال:"ما خاب من استخار ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد ". [٦]

ومن الأحاديث التي ذكرت الشورى قوله (ص):الشورى حصن من الندامة والأمان من الملامة [١]، من هنا فإن مبدأ الشورى هو من الأصول الجوهرية التي يرتكز عليها نظام الحكم

---

[١] - غليون ،برهان : المعارضة الدور ومصدر الشرعية ، جريدة الاتحاد الإماراتية
[٢] - الحلو، ماجد راغب :الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية -١٩٨٣- ص١٥٦
[٣] - الأنصاري ،عبد الحميد : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، المطبعة العصرية - بيروت – ١٩٨٠- ص٤
[٤] - سورة آل عمران آية ١٥٩
[٥] - سورة الشورى آية ٣٨
[٦] - رواه القضاعي في المسند،والطبراني في الأوسط.

في الإسلام إلا أنه اقتصر في هذا المجال على الكليات أي أقرّ المبدأ وأكده في كليته تاركاً تطبيقاته التفصيلية والجزئية لظروف الأمة في كل عصر بما يحقق صالح المجتمع الإسلامي.
ولم يضع القرآن والرسول للشورى نظاماً خاصا لأنه من الشؤون التي تتغير فيها وجهة النظر بتغيير الأجيال والتقدم البشري ولم يحدد كيف تكون هذه الشورى ولا كيف تشكل الهيئات التشريعية وهل يكون البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين فكل أمة تصبح في سعة من أمرها .

ثانياً:المعارضة في الإسلام

وجدت المعارضة في العالم منذ القديم و منذ أن اختلفت العقول ولكنها لم توجد بمعناها السياسي المعاصر إلا في الحقبة التي نشأ فيها النظام البرلماني الإنتخابي الدستوري ,فكانت هناك أكثرية تحكم وأقلية تعارض أو تؤيد ، والسؤال الذي يسأل في هذا الإطار هل عرفت الشريعة الإسلامية المعارضة وما مدى تطبيقها في التاريخ ؟

إنّ الحرية بجميع أنواعها كانت وما زالت قاعدة أصيلة من قواعد نظام الحكم في الإسلام سواء أكانت حرية فردية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية ومادامت هذه القاعدة أصلاً من أصول الإسلام ،فإنّ المعارضة نتيجة طبيعية لها ,ومن مستلزماتها ،ويستمد وجوب المعارضة في الإسلام في الكتاب والسنة ,وهو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقوله تعالى "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر "[٢]وبهذا المبدأ تستطيع الأمة أن تراقب الحكام فإذا انحرف الحاكم عن الحق فعلى الأمة محاسبته وتصحيح الأخطاء التي ارتكبها ,فإذا لم يرتدع فأصبح عزله واجباً على الأمة وعلى ذلك فإنّ المعارضة واجبة في الإسلام .ولقد كانت الحرية متاحة في الإسلام للجماعة وللفرد ،كل يقول ما يراه صحيحاً حيث كان إبداء الرأي حقاً لكل فرد من أفراد المجتمع كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ,فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان وحول طبيعة المعارضة في الإسلام يرى كريم كشاكش :[٣]

١-إنّ المعارضة في الإسلام واجبة ,وهي مستمدة من الكتاب والسنة .
٢-والمعارضة في الإسلام هي معارضة مواقف وجزئيات وليست معارضة مبادئ وأصول .
٣-كفل الإسلام حقّ المعارضة لكلّ فرد ,في حدود الشريعة الإسلامية .

---

[١] -الجامع الصغير للأصيوتي ص ١٦٢
[٢] سورة آل عمران ، آية ١١٠
[٣]- كشاكش، كريم يوسف : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مؤسسة الناشر للمعارف ،الإسكندرية ،١٩٨٧، ص٢٦٨

٤- المعارضة في الإسلام تعني تصحيح الخطأ وطرح البديل وتحقيق مصلحة الأمة وفي حدود الشريعة الإسلامية.

إن الباحثين والمفكرين الذين اهتموا بالفكر الإسلامي يرون أن هناك توجهين بالنسبة للمعارضة في الإسلام :الأول:لايجيزها بدعوى أن رجال السلطة لهم مواصفات قررتها الشريعة (كالعدل، والعلم ، والتقوى، والالتزام بمبادئ الإسلام). وفي ظل هذه الطبيعة والمواصفات لا داعي لوجود معارضة، لأنها لو تحركت في واقع الحياة الإسلامية، وفي داخل الحكم الإسلامي ستعرض الوحدة للتزلزل والاضطراب ، وتصبح أداة بأيدي الحاقدين على الإسلام، الذين يبحثون عن أي ثغرة لنقد التصور الإسلامي ومقوماته للحكم والدولة والسياسة. أمَّا الاتجاه الثاني: فيرى مشروعية قيام معارضة سياسية داخل الإطار الإسلامي الواحد، تتحرك في موقعها لترشيد الحكم ، وتصحيح الأخطاء مستندة إلى مرجعية إسلامية . تحكم وتضبط الجميع . تجعلها تتحرك في نفس الخط الإسلامي العام، ولا تخرج عن الثوابت والمعايير الإسلامية.

يرى الباحث أنّ المعارضة بتحركها المنهجي والملتزم هذا ترسخ كيان الدولة الإسلامية وتؤصد له وتحفظه ، فمعارضتها تأتي من خلال رؤية اجتهادية تراها شرعية للتحرك والعمل للإسلام ، وتصحيح بعض الأخطاء، لأنّ الحكم الإسلامي ليس معصوماً عن الخطأ.

والمعارضة هنا تكون ملتزمة بالمبادئ الإسلامية العامة، وبكليات الدولة ، لكنَّها متحررة ولا تتفق في كثير من الأحيان مع أساليب السلطة الإسلامية الحاكمة ، فلديها آلياتها وأساليبها ورؤيتها المختلفة حول السياسة الاقتصادية ، والتنمية، والبطالة ، وأنظمة العمل ، وحول البرامج الاجتماعية ، والقضاء على الأمية ، وبرامج التعليم، والصحة، والضمان الإجتماعي ونوعيته، والتخطيط الأفضل لممارسة السلطة على أسس العدالة والاهتمام بمشاكل الناس. وتنطلق المعارضة في تحركها من (نظرية الحرية في الإسلام)، ومن اختيار الإنسان وإدراكه ومسؤوليته الشرعية، على أن لا يؤدي هذا التحرك إلى تجاوز الثوابت، أو تعريض الاستقرار السياسي والإجتماعي للخطر. ويربط بعض المفكرين الإسلاميين بين مبدأ (الأمر بالمعروف النهي عن المنكر) وبين مشروعية قيام المعارضة في الدولة الإسلامية، فالإسلام يضع مسؤولية شرعية على عاتق أفراد الأمة لتغيير المنكر إن وقع سواء كان صادراً من الحاكم أم المحكوم .

ويمكن للمعارضة غير الإسلامية أن تجد لها موقعاً في الدولة الإسلامية وفق نفس القواعد والمعايير السابقة، أي بالتزامها بثوابت النظام الإسلامي العام ومبادئه وأحكامه، وبحفاظها على ثوابت الأمة ومقدساتها. فإذا خرجت عن ذلك وعرضت المجتمع للانشقاق والخطر، ينظر إليها حسب موقعها وواقعها السياسي والاجتماعي، ومدى عدائها للفكر الإسلامي، فلكل واقعة من

الوقائع ظروفها وملابساتها، فلا يمكن إصدار أحكام عامة على المعارضة غير الإسلامية دون أن نتبين ماهيتها، وما تمثله من خطر حقيقي وواقعي ملموس، يهدد كيان الدولة الإسلامية ووجوده ومصالحه [1].

أما المحاسبة، وهي الطريق الشرعي الذي أتى به الإسلام لتقويم اعوجاج الحاكم، وإعادته إلى جادة الصواب، إن أخطأ أو انحرف عن الطريق المستقيم الذي شرعه الله، فهي مسؤولية الأمة أفراداً وأحزاباً، لقوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ..."[2] ولقوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..." ... والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يكونان لمجرد المعارضة، وهي إظهار عدم الرضا فقط وإنما يكونان من أجل حمل الحاكم على الالتزام بأوامر الله ونواهيه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] "من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، حاكماً في عباد الله بالإثم والعدوان ولم يغير عليه بقول أو فعل، كان على الله أن يدخله مدخله" وقال أيضاً: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" فالقصد من المحاسبة، ليس إظهار عدم الرضا فقط وإنما هو العمل لتغيير ما يراه المحاسب منكراً مخالفاً لشرع الله بما يستطيعه من قول أو فعل، قال عليه السلام: "لا يحقرن أحدكم نفسه، قالوا يا رسول الله، وكيف يحقر أحدنا نفسه؟ قال: يرى أن عليه مقالاً ثم لا يقول به، فيقول الله عز وجل يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا، فيقول: خشية الناس، فيقول: فإياي كنت أحق أن تخشى" والله تعالى يقول: "فلا تخشوهم واخشوني..." فلا يحق لمسلم أن يسكت عن قول الحق لما لزم ذلك، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس، يستحق عذاب الله بسبب سكوته. ولقد وضع لنا الإسلام مقياساً دقيقاً للمحاسبة، وهو شرع الله، وليس العقل أو المصلحة أو الأكثرية الشعبية، أو الأغلبية البرلمانية، قال تعالى: "...فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله، واليوم الآخر ..."

المبحث الثاني : المشاركة والمعارضة في الوطن العربي

المطلب الأول : الأنظمة العربية ومصدر شرعيتها

---

[1] - كشاكش، كريم يوسف : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٣٢

[2] - سورة آل عمران ، الآية رقم١١٠

[3] - عمارة،محمد: الإسلام والأقليات : الماضي والحاضر والمستقبل, مرجع سابق

إن وضع الدول الحديثة وأنظمتها السياسية اليوم لا تختلف في واقع الحال عن تلك الدول والحضارات التي سادت عبر مراحل التاريخ من حيث حاجتها إلى الاستقرار وحاجة حكامها إلى شكل من أشكال العلاقة النفسية التي تهبهم محبة ورضا وطاعة شعوبهم مبعدة إياهم بذلك عن اللجوء إلى وسائل الإكراه الخارجية من أجل الخضوع اللازم لضمان سير العملية السياسية واستمرارها .[1]

إن قبول مواطني دولة ما غير القسري (الطوعي) بالحكومة ،هو الذي يجعل الحكومة شرعية ، وهذا المفهوم للشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي ،فالبيعة كما يقول /ابن خلدون/ "هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد ".[2]

وفي عصرنا الحديث وجد الكثير من التعريفات لمفهوم الشرعية /فماكس فيبر/ نظر إلى الشرعية بوصفها صفة تنسب إلى نظام ما من قبل أولئك الخاضعين له ،من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة .

ويرى /هربرت كيلمان/ تعريف الحكومة الشرعية بقوله :"عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها في حقل معين وضمن حدود محددة ".

ويذهب /موريس ديفرجيه/ إلى القول أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجذورها وهيكلها و تركيبها ،وكل حكومة عداها تكون غير شرعية [3].

إن النظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم من دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه ،ومن الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الشرعية أو فقدانها كما رآها /خميس حزام والي / هي [4] :

١ –تتكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية مؤسساتها.

٢_إشكالية الشرعية لدى البعض الآخر هي أزمة تغيير .

---

[1] Saymour martin lipset , political man , mercury books ; no . 43, 2 nd ed . (London mercury books) , p.77

[2] ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (بيروت دار القلم ، ١٩٨١) ، ص٢٠٩

[3] - ديفرجيه، موريس : في الديكتاتورية ، ترجمة هشام متولي ، ط٢ - بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٧ ، ص٥٧

[4] - والي ، خميس حزام : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص٤٣

٣-إن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر إذا ما انهارت فعاليته لمدة طويلة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة .

٤-انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها.

٥-عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع .

ومن خلال ما تقدم به الباحث من مفهوم الشرعية والأسباب التي تؤدي إلى ضعفها ينتقل الباحث إلى الأنظمة العربية ومدى شرعيتها :

إن واقع الأنظمة السياسية العربية وصورها تغطي كامل الواقع السياسي التي تعيشه الدول العربية من حيث اختلاف نظام الحكم فيها فمنها الملكي ومنها الجمهوري ومنها الإمارة ومنها السلطنة ،كل هذه الدول العربية على اختلاف واقعها السياسي عاشت ظروفاً متشابهة لمئات السنين من واقع تجزئة وخضوع لسيطرة الإستعمار بكل أشكاله ومن الركود الإقتصادي والإجتماعي والتخلف والفقر .وكان على القيادات التي استقلت وتحررت ضمن دولها من الإستعمار أن تواجه مختلف أنواع الصعوبات التي عاناها شعبها خلال فترات القهر والظلم والإستبداد .

أما عن شرعية هذه الأنظمة فهي كما يقول عنها هدسون : " إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية ، إن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الإستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة "[١]

إن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني ، الذي يدخل في قناعة الفرد ، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة السياسية العربية .

وإذا كان لا بد من الحديث عن شرعية الأنظمة العربية فلا بد أن نذكر أنه على الرغم من أن السلطة في التاريخ العربي المعاصر هي المؤسس للدولة والحامية لها حيث لا نستطيع أن نفرق بين الدولة والسلطة في الوطن العربي لأن السلطة هي مكمل الدولة والداعم الأساسي لها ،لذلك فإن فقدان شرعية السلطة قد يؤدي إلى انهيار الدولة وهذا الأمر جعل في الكثير من الأحيان الشعوب تخضع في ولائها للسلطة حفاظاً على الدولة على الرغم من أن هناك فرقاً بين شرعية الدولة وشرعية السلطة ، فشرعية الدولة تستمد من قدرتها على توفير الشعور بالإنتماء إلى الجماعة ، أما شرعية النظام السياسي فتدور حول قدرة المؤسسات الحكومية على القيام

---

[١] Michael c . Hudson , Arab politics ; the search for legitimacy(London; new haven ct : yale university press , 1977) , p . 2

بوظائفَ معينةٍ كالدفاع عن أمنِ المجتمعِ وتوفيرِ حدٍّ ملائمٍ من وسائلِ العيشِ .[١]

إنَّ هناك مجموعةً من الخصائصِ التي تلازمُ معظمَ الأنظمةِ العربيةِ ، جعلت من شرعيةِ هذه الأنظمةِ مطعوناً بها نتيجةً لأنَّ هذه الخصائصَ أعطت للعنفِ السياسي الرسمي وغير الرسمي موضعاً مهماً في الحياة السياسية العربيةِ ، أي استخدامِ العنفِ والقوة أو التهديدِ بها من أجلِ الحصولِ على أهدافٍ سياسية وهذه الخصائصُ تتمثلُ في:[٢]

١. مركزيةِ السلطةِ السياسية وتتمثلُ هذه المركزيةُ من خلال مظهرينِ : الأول تركيزُ السلطة عسكرياً وسياسياً وأمنياً في شخصِ رئيسِ الدولة والثاني هو الدور المتضخمُ للجهازِ الإداري في الاقتصادِ .
٢. عدمِ إمكانيةِ التناوب الديمقراطي للسلطةِ الأساسية في المجتمعِ العربي وهذا يعودُ إلى أنَّ الأنظمةَ السياسية العربية لا تملك قواعدَ واضحةً للعمل السياسي الديمقراطي ولا توجدُ فيها أيديولوجية مستقرةٌ ، إنَّما تطغى عليها الاعتبارات السياسيةُ .
٣. صراعِ الاتجاهاتِ المتلازمة بينَ ما هو مطلقٌ وشامل ، وما هو موضعيٌّ ومحددٌ أو بين قوى تسعى نحو التوحيدِ والتوفيق والانسجامِ في الشكلِ والمضمونِ وبين قوى متأصلةٍ موضعيةٍ تحاول الحفاظَ على ما هو خاصٌّ في هويتِها
٤. عدمِ قدرةِ الأنظمةِ السياسيةِ العربيةِ على استيعابِ القوى الاجتماعيةِ والسياسيةِ الجديدة في المجتمعِ العربي (وبخاصة الشباب).

إنَّ جميعَ هذه الخصائصِ التي ذكرها /حسين توفيق ابراهيم/ تبيِّنُ للباحثِ أنَّ معظمَ الأنظمة العربية هي استمرارٌ لأشكالِ الدولةِ من أقطاعيةٍ واستبداديةٍ وتسلطيةٍ وغير ذلك ، ومعظمُ هذه الأنظمةِ تسعى إلى:

١. تحقيقِ الاحتكارِ الفعلي لمصادرِ القوى والسلطةِ في المجتمعِ لمصلحةِ النخبةِ الحاكمةِ
٢. استعمالِ العنفِ أو القوةِ والإرهابِ كمصدر للشرعية أكثرَ من اعتمادِها على أيٍّ من مصادرِ الشرعيةِ السياسيةِ .
٣. اختراقِ النظامِ الاقتصادي وإلحاقهِ بالدولةِ .

[١] - الهر ماسي، محمد عبد الباقي : المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،معهد الشؤون الدولية (غيطاليا) ، ١٩٨٩)، ص٨٠

[٢] - إبراهيم ،حسين توفيق : ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢-١٩٨٧، المستقبل العربي ، العدد ١١٧(تشرين الثاني ١٩٨٨)

إنَّ هذه الأنظمةَ العربية التي بدأت تواجهُ مشكلةً في شرعيتها السياسيةِ منذُ الثمانينيات كحصيلةٍ لفشلها في الحفاظِ على الاستقلالِ الوطني وفشلها في التنمية وعجزِها عن تحقيقِ قيمِ الديمقراطية والمشاركةِ السياسية بدأت بردةِ فعلٍ لإنقاذِ شرعيتِها من خلال :[1]

١. النزوعِ إلى تعدديةٍ سياسية مقيدةٍ لتخفيفِ الضغط عن النظامِ السياسي وإتاحةِ الفرصة للأصوات المعارضةِ أن تعبِّر عن نفسِها

٢.ممارسةِ القمع المباشرِ ضدَّ الجماعات السياسيةِ التي لم يعترفْ في حقِّها في المشاركة السياسيةِ .

<u>المطلبُ الثاني : المعارضةُ والسلطةُ :</u>

في سائر المجتمعاتِ الحديثة التي أنجزت ثورتَها الاجتماعيةَ ،وأقامت الدولةَ الوطنيةَ فيها ينظرُ إلى المعارضة السياسية نظرةً تتجاوزِ إطار الحقِّ والقانون إلى إطارِ السياسة والمصلحةِ العامة للوطنِ والدولة والأمَّةِ . لا يجري الاكتفاءُ بهذه النظرةِ بتمتيعِ المعارضة بحقِّها الدستوري والسياسي الديمقراطي في العملِ كمعارضةٍ وإحاطةِ ذلك الحقِّ بالضمانات القانونيةِ والتشريعية ، ضمنَ إطار كفالةِ الحقوقِ المدنية والسياسيةِ للمواطنين، بل يجري أكثر من ذلك – السعيُ إلى تمكينِ المعارضةِ من حقِّ الوجودِ ومن حريةِ العمل السياسي لهدفٍ أعلى هو حمايةُ المجال السياسي من الاضطراباتِ ومنع السياسة من أنْ تعبِّر عن نفسها وعن مطالبِ قواعدها خارجَ قواعد الديمقراطية والسلمِ المدنية [2]

والدول الغربية التي تنادي بالديمقراطيات تتميزُ بظاهرة الطلبِ المتزايد على المعارضةِ ليس من أجلِ خلق نوعٍ من الفوضى والتقسيمِ ،بل العكس تماماً من أجل صونِ الحياة السياسية من الاضطراباتِ ومهمًّا بأسبابِ الاستقرار وبهذا المعنى فإنَّ المعارضةَ هي قوةُ توازنٍ في المجال السياسي بوصفه مجالاً عموميا ،وليس عبئاً على السلطة أو مصدرَ إزعاجٍ لاستقرارها كما ينظرُ إليها في دولنا العربية .

وإن كان َالباحثُ قد ابتدأ الحديثَ عن المعارضةِ والسلطة بالقول أنَّ أيَّ معارضةٍ أو أي حزبٍ سياسي أو أيَّ منظمةٍ سياسية في العالم هدفُها بالضرورة هو الوصولُ إلى السلطةِ وهنا لا يعني الباحثُ بذلك أنَّ الوصولَ إلى السلطةِ هو غايةٌ استبداديةٌ تملكيه بالضرورةِ بل قد تكونُ الغايةُ من الوصول إلى السلطةِ هو حمايةُ هذه السلطةِ وهذه الدولةِ التي تقومُ عليها هذه السلطةُ إذا بالنتيجة هدفُ كلِّ هذه الأحزابِ والقوى السياسية المعارضةِ للسلطة هو الوصولُ إلى السلطةِ

---

[1] - ياسين ،السيد : الوعي القومي المحاصر : أزمة الثقافة السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١، ص١٨٨

[2]- بلقزيز، عبد الإله : المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١ ص١١

لغايات مختلفة . ان وصول الأحزاب و القوى السياسية المعارضة الى السلطة يتطلب عدة امور من بينها:

١. أن تكون السلطة الحاكمة منحازة إلى طرف سياسي معارض نتيجة لميزان القوى الذي يفرضه هذا الطرف شعبياً أو مادياً أو عسكرياً وفي هذه الحالة يجب أن يكون هناك منهجان أو أسلوبان في العمل ، أسلوب استيلاء بالعنف على السلطة وأسلوب حيازتها من خلال الطرق السلمية الديمقراطية (الإقتراع الإنتخابي)

٢. اقتسام السلطة بين المعارضة السياسية أو النخب الحاكمة وفي هذه الحالة يجب أن يكون لدى طرف المعارضة قوة ضغط ونفوذ كبرى تسمح لها بإجبار النخبة الحاكمة على قبول هذا الاقتسام للسلطة ويتحقق هذا الأسلوب من خلال منهج في العمل قوامه السعي السلمي إلى تحقيق تسوية سياسية أو صفقة سياسية بين المعارضة والنخبة الحاكمة تجري بمقتضاها التفاهم على كيفية توزيع السلطة بينهما [١].

٣. المشاركة في السلطة من قبل المعارضة بحصة غالباً ما تكون متواضعة ، وهنا أيضا يرتبط بها منهج في العمل قوامه الإنخراط الإيجابي في الحياة السياسية من قبل المعارضة وتوافر الإستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الإستجابة لذلك الإنخراط .

وا إذا ما اعتبر الباحث أن هذه الأساليب الثلاثة هي الأساليب العامة لقوى المعارضة في العالم للوصول إلى السلطة ، فإن الباحث يلاحظ على المعارضة السياسية العربية المعاصرة انطلاقاً من هذه المعطيات العامة أن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة من قبل المعارض العربي هي الاستيلاء بالعنف على السلطة ,ونلاحظ أيضا أن صيغة التوافق والتسوية لاقتسام السلطة لم تحصل في الوطن العربي إلا في حالة استثنائية هي اليمن وما لبثت أن انتهت هذه الحالة , ويمكن أيضا أن نلاحظ أن صيغة المشاركة من خلال إدارة الجهاز التنفيذي (الحكومي) لم تتحقق إلا جزئيا وفي بلدين عربيين هما المغرب و لبنان .

أما الملاحظة الأخيرة فهي أن الطريق إلى تحقيق سيناريو الوصول إلى السلطة عبر المشاركة المحدودة فيها ما زال محفوفاً بالعوائق والعقبات وذلك لأسباب مختلفة سياسية واجتماعية من قبيل ضعف المعارضة أو تزوير الإقتراع من قبل السلطة أو وجود قانون انتخابي مصمم لإضعاف تمثيله قوى المعارضة في المؤسسات .

---

[١] - بلقزيز،عبد الإله:في الديمقراطية والمجتمع المدني :مراثي الواقع,مدائح الأسطورة (بيروت ,الدار البيضاء ,إفريقيا الشرق ,٢٠٠١),ص١٣٧-١٤٩

إن واحدة من أكبر مشكلات المعارضة السياسية في الوطن العربي أنها تعمل في مجال سياسي نابذ أو انتباذي ، نعني في مجال سياسي لا يقدم لها إمكانية حقيقية للاشتغال الطبيعي فالغالب على البنى السياسية العربية غياب هذا المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي، إذ هو لم يتكون بعد بمعناه الحديث - كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية السلمية والصراع الديمقراطي على كسب الرأي العام وعلى المشاركة في صنع القرار وصياغة المستقبل والمصير ، ولذلك فالسياسة تعاني من حيث هي فاعلية اجتماعية - فقدان الأسباب التي تجعلها دينامية من ديناميات تطور الإجماع الوطني كما هو مفترض فيها ، وكما هو عليه أمرها في المجتمعات الحديثة المتقدمة ، والمعارضة السياسية في مجتمعاتنا العربية بوصفه تجليا من تجليات التعبير عن الممارسة السياسية هي أكثر من يتلقى نتائج الاستبداد الذي تنتهي إليه الدينامية المحجوزة للسياسة بسبب غياب مجال اشتغالها الطبيعي .[١]

إن الملاحظ في أغلب البنى السياسية العربية هو انعدام وجود مجال سياسي عمومي أي أن كل النخب والقوى والأحزاب السياسية تستطيع أن تدخل ضمن هذا المجال على اختلاف أنواعها وتوجهاتها بل أن النمط السائد في هذه البنى والأنظمة السياسية العربية هو احتكار السلطة القائمة للمجال السياسي دون إشراك أو السماح لأي طرف معارض بالدخول في ما تعتبره ملكيتها الخاصة .هذا الاحتكار هو الذي يؤدي إلى انتشار القمع والترهيب وما يرتبط بهذه الأمور من إهدار أعمى للحقوق والحريات . إن الباحث لا يبرر للمعارضة السياسية من خلال عرضه هذا إقدامها على نهج خيار العنف في العمل السياسي غير أن الباحث لا يستطيع أن يتجاهل الأسباب التي أودت بها إلى مهاوي هذا الخيار ، فحينما ينعدم مجال سياسي طبيعي لممارسة السياسة وتنفرد السلطة الحاكمة بالاستئثار بالحق في ممارسة هذه السياسة بمعزل عن غيرها وحين يترادف الاستئثار بممارسة قمع شرس على المعارضة ، تفسد الآفاق أمام هذه الأخيرة ولا يبقى أمامها سوى الرد على عنف السلطة بعنف رديف .

- إن هذا النظام العربي الذي يتحدث عنه الباحث باستيلائه على السلطة هو النظام الشمولي وهو النظام الذي تنعدم بوجوده كل حياة سياسية في المجتمع .

- ومن خلال إمعان الباحث أيضا في المجال السياسي العربي لبعض الدول العربية يجد أن بعضها يعتمد على المبدأ التقليدي للعمل السياسي من خلال توزيع السلطة عصبويا وعشائريا أو

---

١ - بلقزيز ، عبد الإله : المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سابق ص١٦

قبلياً أو طائفيا أو مذهبيا دون أن يكون هناك ممارسة سياسية تجري بمقتضى علاقات التمثيل والمشاركة العصرية .

ولكن الباحث لا ينسى أنه قد نشر في بعض الدول العربية على تشكيل واسع من النماذج التي تشهد وجود مثل هذا المجال السياسي الحديث صورياً. فنجد مثلاً العمل من خلال دستور أو وجود برلمان منتخب أو وجود تعددية حزبية أو توافر قدر من الحريات العامة، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل بشكل شكلي على أنها ديمقراطية ، ولكنها بالمضمون تعتمد على أسس تقليدية ، إلا أنها تطفي على السلطة شكلاً ديمقراطياً حديثاً يغطي كل شوائبها .

إن مشكلة السلطة والمعارضة مشكلة متشابهة ومتقاربة الطوابق في أغلب الأنظمة العربية من حيث انعدام المجال السياسي لوجود قوى أو أحزاب معارضة تدخل المنافسة السياسية والمشاركة في العمل السياسي السلطوي وهذا الأمر يجعل من هذه الأنظمة أقرب إلى الديكتاتورية ويهددها بشكل يوحي بالانهيار والسقوط ، بينما نجد في البلدان المتطورة سياسيا واجتماعيا فإن المعارضة تشكل نقطة توازن بين السقوط والقوة وتشكل عامل استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي وعنصر أمان وحضارة .

المطلب الثالث :المعارضة ومشاكلها الداخلية:

إن الواقع السياسي المفروض على المجتمع العربي بكل أنماطه وأشكاله وبكل أنواعه وتفاصيله أدى إلى نوع من التخبط في فكر وثقافة وتحركات المعارضات السياسية العربية هذا الأمر أدى إلى أزمة ذاتية داخل المعارضة هذه الأزمة الداخلية للمعارضة كانت تتجلى وتتوضح بأربعة أشكال وأنماط تتصل :[1]

أولاً: بنمط الثقافة السياسية لدى المعارضة .

ثانياً: بعلاقتها بجمهورها الحزبي والإجتماعي .

ثالثاً: بنمط العلاقات داخل مؤسساتها التنظيمية .

رابعاً: بواقع حال قرارها السياسي .

إن قيام المعارضة برفع شعارات دون أن يكون لها مشروع سياسي واضح ومحدد تعمل على تنفيذه والوصول إلى أهدافه هو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى خلق أزمة فكرية وعقائدية وايديولوجية في داخلها فلا يمكن أن يكون هناك ممارسة ثورية دون نظرية ثورية وبالعودة إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يجد الباحث أن كل الأحزاب والقوى الوطنية العربية كانت تنطلق من مشروع سياسي محدد وواضح ،وهو محاربة الإستعمار بكل

---

[1] - بلقزيز ، عبد الإله : المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط١، ٢٠٠١ ، ص٢٧.

أشكاله وصولاً إلى الإنتقلال والتحرر ، إلا أنه وبعد التحرر والإنتقلال يلاحظ أن معظم هذه الأحزاب انتهى مشروعها السياسي بسبب وصول بعضها إلى السلطة والعمل على تثبيت وجوده فيها وفق شعارات سياسية رنانة وجذابة ليست أكثر .

إنَّ المعارضة السياسية العربية لم تعد تملك مشروعاً سياسيا اجتماعيا تستند إليه في العمل الحزبي, والنتيجة تحولت ممارساتها إلى سياسات تجريبية عمياء لا مرجع تنهل منه ولا بوصلة تهتدي بها ولا خيارات برنامجية لها ذات نفس إستراتيجي يعصم التكتيك السياسي والمرحلية من السقوط في شرك السياسة .

إن فقدان المشروع السياسي والمرجعية النظرية الثورية للأحزاب المعارضة جعل من شعبيتها تقل إلى درجة الإنعدام الحقيقي في شعبية هذه المعارضة ففي بداية الأمر كانت الأحزاب الوطنية نتيجة تظاهرة شعبية واحدة تهز النظام الحاكم أو كتابة منشوراً أو مهرجاناً خطابياً تزيد من حالة استفزازه وخوفه, أما اليوم ما عاد شيء من ذلك في المعارضة العربية وأحزابها ولا بات أمرها يؤرق أحداً فقد تهالكت من فرط ضعفها حتى باتت في عداد ذكرى بعيدة, وتصاعد معدل انفراط عقدها الجماهيري التنظيمي إلى حد من النزيف يهددها بالموت السياسي, إنَّ هذه الحالة الوهنية تعود أسبابها إلى الإخفاق السياسي المتكرر في محاولات التغيير الداخلي والإصلاح الداخلي وهذا الأمر يؤدي إلى النفور من هذه المعارضات والإبتعاد عنها بالإضافة إلى عدم خلق جو فكري وثقافي يتوافق مع الواقع الذي يعيش فيه المجتمع العربي من تخلف و أمية وفقر حيث أن الأحزاب المعارضة انطلقت فوراً من شعارات تغيير حاسمة وتشدد مطلق حول ثوابت معينة والتمترس خلف هذه الثوابت دون الإنطلاق نحو الأمام لتخطي هذه الثوابت وإحاطتها بمطالب الشعب والمجتمع ونتيجة هذا التمترس والتموضع أصبحت قوى المعارضة وكأنَّها غريبة عن المجتمع الذي تتطور أحزاب السلطة فيه بتطور الواقع ،وتتماشى بتماشي الواقع ليس من حيث خدمة المجتمع وإنَّما من حيث زيادة حصانة موقعها السلطوي وتمترسها الإقتصادي وبالتالي التحكم بالمجتمع كما تريد وإقناعه بأن يكون إلى جانبها دون التفكير بما يسمَّى المعارضة.[١]

وإذا انطلق الباحث أيضا من أحد أهم أزمة المعارضة العربية هي استتباعها السياسي وعدم ملكيتها لقرارها السياسي وإن كانت ظاهرة بأنَّها مستقلة بتنظيمها وكيانها الشكلي, وهذا الإستتباع يجعل شرعية هذه المعارضة ضعيفة ومعدومة في بعض الأحيان ،لأن رأي الناس الذي تمثلهم هذه المعارضة ووضع ثقتهم فيها ليس لكي تأخذ قرارها من الخارج وتبتعد عن تلبية

---

[١] - بلقزيز ، عبد الإله : المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، مرجع سابق ص٢٩.

حاجاتهم وهمومهم وثقافتهم وقد يكون الإنتباع السياسي مرتبطاً أكثر من وجه فقد يكون مستتبعاً للنظام القائم أو لنظام خارجي أو لعصبية داخلية .

لكن أسوأ ما يحدث الآن داخل المعارضة العربية هي استتباعها للخارج المعادي للأنظمة العربية وللوجود العربي بشكل عام والطلب من هذا الأجنبي التدخل لضرب أنظمة وشعوب وا إسقاطها ومساعدة مخابرات هذه الدول الأجنبية في العمل داخل أنظمتها العربية وتخريب وا إفساد بناها التحتية والمنية .

فيرى الباحث ما حدث في العراق والسودان من طلب هذه القوى أن تتدخل المخابرات الأمريكية والبريطانية ليس فقط لإسقاط النظام في العراق مثلاً بل لضرب البني التحتية وبالتالي ضرب الشعب العراقي بكامله .

إن كل ما ذكره الباحث من أسباب وأنماط وتصرفات تقوم بها المعارضة العربية أدت في نهاية المطاف بدل أن تفك حصارها من أيدي السلطة لكي تحقق أهداف محددة تفيد مصالح أوطانها وبلادها وشعوبها إلى أن خلفت أزمة داخل المعارضة نفسها أدت إلى إضعافها وا إفشالها وا إبعادها عن مضمون فكرة المعارضة السياسية .

المبحث الثالث: الأقليات بين المشاركة والمعارضة "في الشريعة والقانون"

المطلب الأول: الأقليات في الإسلام: حقوق المشاركة والمعارضة

أولا: حقوق الأقليات في الإسلام:

إن الإسلام بما يعنيه من تسامح وسلام ومحبة وتآلف وأخوة، لم يكن إلا منصفاً وعادلاً في إعطاء كل ذي حق حقه من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة، وموضوع الأقليات لم يكن خارج هذه العدالة والمساواة في كل الحقوق والحريات، وإن اختلف التطبيق من خليفة إلى آخر ومن حاكم إلى آخر، فها هي البداية مع رسول الله (ص) حينما وصل إلى يثرب، حيث بادر بعقد أول حلف مدني مع يهود المدينة، أصبحوا فيه مواطنين يتمتعون بنفس الحقوق والحريات بقية المواطنين المسلمين. ففي صحيفة الكتاب الذي كتبه النبي (ص) في السنة الأولى للهجرة (٦٢٢م) والذي يعتبر أول نص دستوري منذ خمسة عشر قرناً، جاء:

"هذا كتاب من محمد النبي، رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة دون الناس.. وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصرة والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم... وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، ومواليهم، وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته".[1]

فقد اعتبرت الوثيقة اليهود مواطنين عليهم واجبات المواطنة في الدفاع عن الدولة، وتضمن لهم حقوقهم وحرياتهم في أموالهم وأنفسهم وممارسة شعائرهم بحرية.

مبدأ المساواة بين الأقليات الدينية في الإسلام:

أولا: المساواة في نزعة التدين والتوجه نحو الخالق:

إن المنهج الإسلامي لم ينشأ في فراغ أو في قوالب ومظاهر مثالية وإنما نشأ في الواقع الموضوعي للحياة، وانطلق في النفس الإنسانية من أعماقها وأغوارها ومشاعرها الباطنية، فهو منهج واقعي ناظر إلى واقع الإنسان من حيث هو إنسان بما يحمل من غرائز روحية ومادية؛ كغريزة التدين والشخوص نحو المطلق، فهم متساوون في ذلك، ومتساوون في التأثر الوجداني بعالم الغيب، قال / بوشيت / إن اعتقاد الأفراد والنوع الإنساني بأسره في الخالق اعتقاد اضطراري قد نشأ قبل حدوث البراهين الدالة على وجوده، ومهما صعد الإنسان بذاكرته في تاريخه، فلا يستطيع أن يجد الساعة التي حدثت فيها عقيدته بالخالق، لأنها عقيدة فطرية نشأت معه، وصار لها أكبر الآثار في حياته.[2]

---

[1] - عمارة،محمد: الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص١٥.

[2] - محمود، جمال الدين :الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة: نظام الحكم – حقوق الإنسان – الأقليات ،مرجع سابق ،ص١٦٠

والإيمان بالله تعالى مودع في أعماق الضمير الإنساني. ونزعة التدين مشتركة بين الناس جميعاً واهتمامهم بالمعنى الإلهي وبما فوق الطبيعة هو إحدى النزعات العالمية الخالدة في تاريخ الإنسان وقد أكد القرآن الكريم على هذه الحقيقة بقوله "ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون"[1] والناس جميعاً مجبولون بفطرتهم على الإيمان بالخالق تعالى، حيث تبدأ تساؤلات الإنسان منذ صغره عن سر وجوده ونشأة الكون ومصير هذه الحياة، ولا فرق بين إنسان وآخر في الإيمان بهذه الحقيقة، فالجميع متساوون منذ الخلقة والناس متساوون في التوجه إلى الله تعالى، فهو خالقهم وخالق جميع ما في الكون الأول وإلى يومنا هذا وهم متساوون في الشعور بأنه خالق مطلق ، له إحاطة تامة بالعالم كله، وبالأرض كلها، وبالناس كلهم يعلم ما يحيط بالإنسان وهو المهيمن على سكنات النفوس وحركاتها، و ما تخفي الصدور وإليه تعالى المصير ، فهو المبدأ وهو المنتهى قال تعالى:"وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم "[2]

والناس متساوون في موجبات الهداية، وموحيات الإيمان ، فهي ممتزجة بكيانهم الذي زودته بهم الفطرة والعقل السليم ، فكل ما في الكون يدل على وجوده تعالى، وقد بين لهم تعالى ما يدل عليه من خلال التفكر بالكون والحياة وفي أنفسهم .

وهم متساوون في شمولهم بالرأفة والرحمة الإلهية، قال تعالى: "والله رؤوف بالعباد "[3]، وقال تعالى: "ورحمتي وسعت كل شيء "[4]، وهم متساوون في وصول العطاء الإلهي بمقدار ما في الموجود الإنساني من درجة وقابلية لتقبل ذلك العطاء .

ثانيا: المساواة في الخصائص الإنسانية :

الناس متساوون في خصائصهم الإنسانية، فقد خلقهم الله تعالى من مصدر واحد، لا فرق بينهم ولا تمييز من حيث النشأة والابتداء، قال تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين "[5] والناس جميعاً خلقوا من ذكر وأنثى، فلا فرق بين عنصر وعنصر، وسلالة وأخرى، ولا تمييز بين لون ولون، قال تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..."[6]، فلا موجب للتمييز، فالخالق واحد والأب واحد، والمصدر واحد، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد ، وكلكم لآدم وآدم من تراب ..."[7] وهم متساوون في الخلق كما قال الإمام علي كرم الله وجهه":

---

[1] - سورة لقمان، الآية رقم ٢٥
[2] -سورة البقرة الآية رقم ١٦٣
[3] سورة البقرة ، الآية رقم٢٠٧
[4] سورة الأعراف ، الآية رقم ١٥٦
[5] سورة المؤمنون ، الآية رقم ١٢
[6] سورة الحجرات ، الآية رقم ١٣
[7] - الحراني ،الحسن بن علي بن شعبة:تحف العقول ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٨٠ للهجرة، ص٢٤

«..فإنّهم صنفان : إمّا أخٌ لك في الدين وإمّا نظيرٌ لك في الخلق »[١]. فهم متساوون في طبيعة الخلقة، مركّبون من جسدٍ وعقلٍ ونفسٍ وروحٍ ومن غرائزَ وشهواتٍ واحدةٍ ، وهم متساوون في الضعفِ والمحدوديةِ ، قال تعالى :"يريدُ اللهُ أن يخفّفَ عنكم وخلقَ الإنسانُ ضعيفا"[٢] وهم متساوون في الصفاتِ المرافقةِ لضعفِ الإنسانِ ومحدوديتِه ، قال تعالى :"كَانَ الإِنْسَانُ عَجُولاً"[٣]

فالناسُ جميعاً يمتازون بالضعفِ والمحدوديةِ ، والافتقارِ إلى الخالقِ تعالى :"يَا أَيُّهَا النَّاس أنتم الفقراءُ إلى الله واللهُ هو الغنيُّ الحميدُ"[٤] والله تعالى هو الذي جعلَ للإنسانِ جوارحَه ،"قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَا تشكرون}[٥] وجعلهم متساوين في العقولِ والمشاعرِ والأحاسيسِ ، بلا فرقٍ بين إنسانٍ وإنسانٍ ، ولا ميزةَ لسلالةٍ على سلالةٍ ولا لعنصرٍ على عنصرٍ ، فالجميعُ متساوون من حيثُ خصائصهم الذاتية، أمّا انعكاسُ هذه الصفاتِ على الواقعِ العمليِّ فمتوقّفٌ على درجاتِ التفاعلِ مع المؤثراتِ الخارجيةِ .

وهم متساوون في حبِّ الشهواتِ :"زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الحياةِ الدنيا"[٦] والناسُ متساوون في الموتِ والحياةِ والبعثِ والنشورِ ، وهم لا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعاً ، ولا يعلمون ما يجري في المستقبلِ عليهم من حيثُ الحياةِ والرزقِ والموت ، فهم متساوون في جميعِ ما يتعلقُ بالإنسانِ من خصائصَ ذاتيةٍ وطبيعيةٍ ، جسديةٍ وروحيةٍ ، نفسيةٍ وعقليةٍ ، ومتساوون في الضعفِ والكينونةِ المحدودةِ ، بلا فرقٍ بينهم في أصلِ خلقتِهم.

الأقلياتُ في الإسلامِ المعاصرِ :

إنّ التجاربَ الإسلاميةَ في الدولِ المعاصرةِ تتباينُ في نظرتها وتشريعاتِها تجاه الأقلياتِ . ففي الوقتِ الذي تمنعُ المملكةُ العربيةُ السعوديةُ ممارسةَ الشعائرِ علنياً من قبلِ أتباعِ الدياناتِ غيرِ الإسلامية، وتمنعُ إنشاءَ كنائسَ أو معابدَ ، نجدُ الكويت تعترفُ بوجودِ أقليةٍ مسيحيةٍ صغيرةٍ يرأسها كويتي مسيحي. وفي سوريةَ ومصرَ والأردنَ ولبنانَ تتمتعُ الأقلياتُ الدينيةُ بحريةِ العبادةِ وجميعِ حقوقِ المواطنةِ والمشاركةِ في الحياةِ السياسيةِ العامةِ . وكذلك الأمرُ في بلدانِ شمالِ إفريقيا وبلدانِ جنوبِ الصحراءِ ، والدولِ الإسلاميةِ في آسيا.

---

[١] - المعتزلي ،ابن أبي الحديد :شرح نهج البلاغة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٨ للهجرة ،ص١٧،٣٢
[٢] سورة النساء ، الآية رقم ٢٨
[٣] سورة الإسراء ، الآية رقم ١١
[٤] سورة فاطر ، الآية رقم ١٥
[٥] - سورة الملك ، الآية رقم ٢٣
[٦] - سورة آل عمران ، الآية رقم ١٤

في إيران تعيش أقليات دينية وطنية متعددة، أي أنها إيرانية الأصل وليست طارئة كاليهود والأرمن والمجوس والزرادشت. ويعترف دستور جمهورية إيران الإسلامية رسمياً بالأقليات الدينية الثلاث الزرادشت واليهود والمسيحيون والتي تتمتع بالحرية في مراسيمها الدينية، والعمل وفق أديانها في مجال الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية (المادة ١٣). وتنص المادة (١٤) على: [١]

بحكم الآية الكريمة "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين"؛ فإن على حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباقي المسلمين أن يعاملوا غير المسلمين بالأخلاق الحسنة، والقسط، والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية وإن هذا المبدأ إنما ينطبق على أولئك الذين لا يتآمرون ولا يعملون ضد الإسلام وضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. من الواضح أن النص يستبطن تلميحاً بالاتهام بالخيانة المتوقعة من أتباع الديانات الأخرى.

الجدير بالذكر أن الأساس الانتماء في الجمهورية الإسلامية هو المواطنة أي أن كل من يحمل الجنسية الإيرانية يتمتع بجميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية. ولا يعتبر الانتماء الديني أو المذهبي أساساً في بناء الدولة. هذا المبدأ يتجسد بقوة في منح الأقليات الدينية حق التمثيل في البرلمان الإيراني إذ تنص المادة (٦٤) على أن ينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، وينتخب الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً "في مجلس الشورى الإيراني. أي أن هناك مقاعد في البرلمان الإيراني مخصصة لتمثيل الأقليات الدينية لا ينافسهم عليها المسلمون الذين يشكلون الأكثرية. وهذا بحد ذاته ضمان كبير وحق دستوري للأقليات الدينية.

أما الدستور العراقي الجديد فقد تضمنت المادة (٤١) لأتباع الديانات والمذاهب حرية: [٢]

١-ممارسة الشعائر الدينية.

٢-إدارة الأوقاف وشؤونها وسياستها الدينية.

٣-تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.

وتنص المادة (٣٩) على أن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو أديانهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم". [٣]

---

[١] - المستشارية الثقافية الإيرانية : دستور الجمهورية الإسلامية في إيران ، دمشق ١٩٩٨.

[٢] - دستور العراق ٢٠٠٥ الجديد http://www.iraqnaa.com/dastor.htm

[٣] - دستور العراق ٢٠٠٥ الجديد http://www.iraqnaa.com/dastor.htm

ولايوجد في الدستور العراقي ما ينص صراحة على تمثيل الأقليات الدينية والقومية في مجلس النواب ، لكن المادة (٧/ أولا) تشير إلى أن تكوين مجلس النواب يجب أن يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه"وهذه أشارة الى ضرورة وجود تمثيل لجميع الأقليات القومية الكرد والتركمان والكرد الفيلية والكلدوآشوريين والشبك"والأقليات الدينية المسيحيين والصابئة المندائيين والإيزديين" لكن الدستور لايوضح كيفية بلوغ هذا الهدف. من جانب آخر أوضحت المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق على أن أصوات الأقليات الدينية لن تحتسب على أساس الدوائر الإنتخابية لأنها تقيم في عدة محافظات ، بل ستحتسب على أساس الدائرة الإنتخابية الوطنية أي مستوى العراق لضمان تجميع أصوات الناخبين المنتمين للأقليات .[1]

ويقر الدستور العراقي استخدام اللغات التي تتحدث بها الأقليات القومية والدينية في المؤسسات الرسمية والخاصة. إذ تنص المادة (٣/ أولا) على حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقا للضوابط التربوية ، أو بأي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة"وتضمن المادة (٤/ رابعا) على أن "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية". وتنص المادة (٣ /خامسا) على أنه لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى، لغة رسمية أضافية، أذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام من جانب آخر يشمل الأقليات مضمون المادة (٤١) التي تساوي بين جميع العراقيين بلا استثناء حيث تنص على أن "العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي".[2]

المطلب الثاني : الأقليات في العصر الحديث : حقوق المشاركة والمعارضة

حقوق الأقليات في القانون الدولي:

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نشأت عدة دول جديدة تضم أقليات دينية وقومية عديدة الأمر الذي انعكس على المعاهدات الدولية التي تضمنت بنوداً واضحة تنص على حماية الأقليات فيها كما في معاهدات الصلح الأربع التي أبرمت مع كل من النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا، وفي المعاهدات الخاصة التي عقدت مع بعض الدول الناشئة كبولونيا

---

[1] - المرجع السابق .
[2] - المرجع السابق .

ويوغسلافيا. وكانت هذه البنود تشتمل على ضمانات خاصة للأقليات تعهدت الدول المذكورة بمراعاتها تحت إشراف عصبة الأمم التي كان يحق لها النظر عبر مجلس الوصاية التابع لها في المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات. وأصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم عام/ ١٩٣٣ /قراراً تتمنى فيه على الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها.

وعند إنشاء منظمة الأمم المتحدة لم ينص ميثاقها بشكل واضح على مواد خاصة بحماية الأقليات بل اكتفت بما ورد من مفاهيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨.إذ تنص المادة (٥٥) على أن الأمم المتحدة تعمل على أن "يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".[1] ويفسر البعض تحاشي ميثاق الأمم المتحدة ذكر الأقليات صراحة إلى بروز مفاهيم سيادة الدولة بقوة واسعة بحيث يمكن أن يعتبر ذكر الأقليات أو حمايتها تدخلاً في الشؤون الداخلية ومدعاة لزعزعة استقرار الدولة إذا ما قامت دولة أجنبية باستخدام الارتباطات القومية والدينية والمذهبية مع أقلية تقيم في بلد آخر. ومن هذا المنطلق رأت الأمم المتحدة قضية حماية الأقليات من اختصاص الدولة نفسها التي تعتبر تلك الأقلية من رعاياها. يضاف إلى ذلك أن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في بلدان العالم هو أفضل ضمان لحماية الأقليات في تلك البلدان.

ولم يمض أقل من عقدين من الزمن حتى اضطرت الأمم المتحدة إلى التأكيد صراحة على حماية الحقوق الأساسية للإنسان ومنها حقوق الأقليات، خاصة بعد افتضاح الممارسات الفظيعة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والرفض العالمي للممارسات الوحشية ضد مجموعات عرقية أو دينية أو قومية. ففي ٢٠ /١١ /١٩٦٣ صدر إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.[2] إذ أكد الإعلان على أن "الجميع سواء أمام القانون، لهم دون تمييز حق متساو في حمايته وحق متساو في الحماية من أي تمييز ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز". وأكد الإعلان على أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري هو مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً، وأنه لا يوجد مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري. كما أبدى الإعلان القلق الشديد من التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني في بعض مناطق العالم، ووضع الإعلان ضوابط لمنع

---

[1] - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/ ١٢ / ١٩٤٨/
http://www.no-ba3th.com/news.php?action=view&id=126

[2] - إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في ٢٠- ١١- ١٩٦٣
http://www.tarbya.net/Agreement.aspx?ArgmId=16

التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الأصل الذي يمثل إهانة للكرامة الإنسانية (المادة ١). وحظر على أية دولة تقوم، عن طريق التدابير الضبطية أو غيرها، بتشجيع أو تحبيذ أو تأييد أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثني يصدر عن أي جماعة أو مؤسسة أو فرد (المادة ٢). وتعتبر جريمة ضد المجتمع، ويعاقب عليه القانون في كل تحريض على العنف وكل عمل من أعمال العنف يأتيه أي من الأفراد والجماعات ضد أي عرق أو أي جماعة من لون أو أصل إثني آخر (المادة٩).

في ١٨ / ١٢ / ١٩٩٢ أصدرت الأمم المتحدة (إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو لغوية).[1] إذ أكد الإعلان على جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية ومنع جرائم الإبادة البشرية ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفل . ورأت الأمم المتحدة أن "تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو لغوية يسهمان في الإستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها". وهذا هو نص الإعلان:إن الجمعية العامة إذ تؤكد من جديد أن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، كما أعلنها الميثاق ، هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالسبة للجميع ، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وا إذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان وقيمته ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها ، وا إذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في الميثاق ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها ، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، واتفاقية حقوق الطفل ، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.وا إذ تستلهم أحكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وا إذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وا إلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الإستقرار السياسي والإجتماعي للدول التي يعيشون فيها .وا إذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وا إلى أقليات دينية ولغوية كجزء لا يتجزأ من

---

[1] – إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو لغوية الصادر في ١٨- ١٢- ١٩٩٢
http://fcdrs.com/magazem/422.html

تنميةِ المجتمع بأسره وداخل إطارٍ ديمقراطي يستند إلى حكمِ القانون من شأنهما أن يسهما في تدعيمِ الصداقةِوالتعاون فيما بين الشعوبِ والدولِ .

الفصلُ الثالثُ

دراسةُ حالةِ " العراقِ "

المبحثُ الأولُ: العراقُ لمحةٌ عامةٌ

المطلبُ الأولُ: العراقُ : لمحةٌ جغرافيةٌ –تاريخيةٌ

أولا : لمحةٌ جغرافيةٌ :

ثانياً : لمحةٌ تاريخيةٌ :

المطلبُ الثاني : لمحةٌ عامةٌ عن الأقليات الموجودةِ في العراق :

المبحثُ الثاني : المشاركةُ والمعارضةُ

المطلبُ الأولُ : العراقُ سياسياً(نظامُ الحكم):

المطلبُ الثاني : العراقُ ودولُ الجوارِ (تركيا–إيران– الكويت – سورية – السعودية)

المبحثُ الثالثُ : العراقُ والحربُ الأخيرةُ :

المطلبُ الأولُ: الحربُ الأخيرةُ على العراقِ(أسبابٌ و أهدافٌ):

المطلبُ الثاني : الأممُ المتحدة والأزمةُ العراقيةُ بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

المطلبُ الثالثُ :مستقبلُ العراقِ (رؤى وتصورات)

إنمَّا تتعرضُ له الأمة العربية من تدخلاتٍ خارجية تؤدي إلى صداماتٍ و صراعات داخليةٍ تؤثر على الحياة السياسيةِ والإقتصادية والأمنية كان من أهمِّ هذه الأحداثِ و التدخلات الخارجية في القرن الواحدِ و العشرين هو الإحتلالُ الأمريكي للعراق ، وما نجم عن هذا الإحتلالِ من تدميرٍ و تقسيم و تجزئة و نهبٍ لثروات العراق النفطية والأثريةِ والتنكيل بشعبهِ وإحياءِ الصراعات المذهبيةِ و العرقية الفئوية ضمنَ هذا البلدِ الذي كانَ معروفاً بقوة جيشهِ واقتصادهِ على الرغم من كلِّ ما تعرضَ له من حصارٍ و حروبٍ .

إنَّ فكرةَ أسلحة الدمار الشامل و محاربة الإرهاب كلَّها بدعٌ ابتدعتها الولاياتُ المتحدة الأمريكيةُ من أجل استغلاله ، واستخدامها كوسيلةٍ للتدخل في شؤون البلاد التي تعتبرُها نافذةً أو بوابةً لها من أجلِ نشر مشروعِها الإستعماري و دعمِها للكيان الصهيوني , فوجدت في العراق إمكانيةَ خلق فتنٍ و صراعات قد تؤدي إلى انفجارِ المنطقة من خلال حروبٍ مذهبية تؤدي بكثيرٍ من الأنظمة التي تعتبرها الولاياتُ المتحدة الأمريكيةُ وإسرائيلُ عائقا في وجهِ مطامعِها و مآربها ، وعلى الرغم من كلِّ ما أذاعه مفتشو الطاقة الذرية و مفتشو الأمم المتحدة عن عدم وجود أسلحةِ دمارٍ شامل في العراق إلا أنَّ هذا الأمرَ لم يمنعِ الولايات المتحدة الأمريكية وَحلفاءَها من ضرب العراق و تدميرِ بنيته التحتية وتهجيرِ و قتل الآلاف من شعبِه، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ يدلُّ على أنَّ الخطةَ الأمريكيةِ الصهيونية كانت مرسومةً و موضوعةً بالأصل قبل أن يذهبَ المفتشون إلى العراق ومهما كانت النتائجُ كانت الضربةُ جاهزةً ، وهذا ما حصلَ .

إنَّ كلَّما تعرضَ له العراقُ منذ القديم وحتى الآنَ من مآسي واحتلالات لم يمنعْ من استمرارِ الشعبِ العراقي من المقاومةِ والدفاعِ عن أرضهِ وكرامتِه ، ولا بدَّ في نهاية المطاف من أن يعودَ الاستقرارُ إلى هذا البلدِ العربي بجهودِ وتعاونِ كلِّ الدولِ العربيةِ .

المبحثُ الأولُ: العراقُ لمحةٌ عامةٌ

المطلبُ الأول: العراقُ : لمحةٌ جغرافيةٌ –تاريخيةٌ

أولاً :لمحةٌ جغرافيةٌ :

لقد اتخذَ العراق شكلَ حدوده الحاليةِ على إثرِ تشكيل الحكومةِ العراقية المؤقتة تحتَ الانتدابِ البريطاني عام ١٩٢٠ وقد تمَّ ذلك نتيجةً للتوحيدِ السياسي للمناطق الثلاثِ التي كانت خاضعةً للحكمِ العثماني قبل التاريخ المذكورِ تحتَ إسم ولاية بغدادَ ولايةِ الموصل، ولاية البصرةِ .لقد ثبتت تلك الحدودُ رسمياً بعد عام ١٩٢٠ بفترات ٍمختلفةٍ وباتفاقياتٍ منفصلةٍ مع الأقطار

المجاورة، فأصبح العراق بذلك يجاور من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن ، بينما يحده من الجنوب كل من السعودية والكويت والخليج العربي .

إن موقع العراق بين هذه الدول يمثل جزءاً من منطقة جنوب غربي آسيا ، وهو لا يتصل بالبحر إلا عن طريق الخليج العربي الذي تشغل سواحله مسافة/ ٦ كم /من الحدود الجنوبية[1]

أهم المدن في العراق هي :

١-بغداد : عاصمة العراق أنشأها أبو جعفر المنصور على نهر دجلة عند اقترابه من الفرات ويقدر عدد سكانها ب /٤,٥ /مليون نسمة، يقسمها نهر دجلة إلى الكرخ والرصافة .

٢-البصرة : بناها العرب المسلمون غربي شط العرب بنحو/ ٤/كم وامتدت حديثا حتى وصلت الشط يبلغ عدد سكانها/ ١,٥ /مليون نسمة .

٣-الموصل : عاصمة الشمال تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة في منطقة زراعية خصبة يبلغ عدد سكانها/ ١,٥ /مليون نسمة .

٤-كركوك :حاضرة المنطقة الجبلية تكثر قربها حقول النفط ويبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة .

٥-النجف : مركز ديني هام تقع على يمين شط الهندية في منطقة صحراوية وتقع قربها مدينة الكوفة التاريخية في بقعة زراعية تعد مصيفا لأهل النجف .

كما يوجد أيضا مدن هامة كالسليمانية وكربلاء والفاو.

المناطق التضاريسية في العراق :

١-المنطقة الجبلية تقع في الشمال والشمال الشرقي من العراق وتبلغ مساحة الأراضي الواقعة ضمنها خمس مساحة العراق تقريبا يتركز في معظم هذه الأرض سكان من الأكراد والتركمان والعرب .

٢-المنطقة السهلية الرسوبية :تمتد هذه المنطقة على شكل مستطيل باتجاه شمالي غربي – جنوبي شرقي ، حول نهري دجلة والفرات ، وتقترب مساحتها من مساحة المنطقة الجبلية

٣-المنطقة الصحراوية تقع في غربي وجنوب غرب العراق ، وتحتل مساحتها ما يقارب ثلاثة أخماس مساحة القطر .

٤-منطقة انتقالية : هي منطقة صغيرة تمتد بين المنطقة السهلية والمنطقة الجبلية وهي متموجة قليلة الإرتفاع نسبياً .

المناخ في العراق :

---

[1] - الأنصاري ،فاضل : سكان العراق دراسة ديمغرافية ، دمشق (سوريا)،جامعة دمشق ، ١٩٧٠ ، ص١١

[2] - الأنصاري ،فاضل : سكان العراق ، مرجع سابق ، ص٢٢

يقعُ العراقُ في منطقةِ انتقالٍ بين المناخِ الصحراوي الحار ومناخِ البحرِ المتوسطِ ،ولهذا الموقعِ أثرٌ في المناخِ ،فالمميزُ بالدفءِ النسبي عموماً في فصلِ الشتاءِ وشدةِ الحرارةِ في فصلِ الصيفِ ، أمطارُه شتويةٌ قليلةٌ متغيرةٌ في مواسمِها وكميتها إلى درجةٍ يصعبُ الإعتمادُ عليها في الزراعةِ ، إن جفافَ المناخِ وارتفاعَ حرارةِ الصيفِ يسببان أضراراً للتربةِ والري والمزروعاتِ ، لذلك اعتمدَ الري في العراق على نظامِ تصريفِ دجلةَ والفراتِ وروافدِهما وفروعِهما .

أثرُ العواملِ الجغرافيةِ والتاريخيةِ على التكوينِ العرقي والديني للعراقِ :

إن المظهرَ الطبيعي والموقعَ الجغرافي ، إضافةً إلى الحوادثِ التاريخيةِ ، عواملُ أثّرت بشكلٍ أساسي في جعلِ العراق من الناحيةِ البشرية موطناً قديما للإنسان ، كما عملت أن يُصبحَ العراق منطقةَ جذبٍ كبرى لحركةِ الهجرةِ البشرية منذُما قبلَ التاريخِ وحتى الوقتِ الحالي .

إنّ العواملَ السابقةَ جعلت من العراقِ موطنا قديماً للإنسانِ ، أثرت في جذبِ العناصرِ الخارجيةِ إليه على شكلِ موجاتٍ متتابعةٍ ومتباينةٍ في الأصلِ السلالي وفي طريقةِ دخولِها أو استيطانِها فيه . إنّ هذا الموضوعَ يرتبطُ بكونِ العراقِ يشكلُ سهلاً خصباً مكشوفاً بين منطقتينِ متشابهتين في قلةِ المواردِ الطبيعيةِ بالرغمِ من اختلافِهما في نوعِ التضاريس ، ففي الشمالِ والشرقِ هضابٌ وجبالٌ شبهُ جرداءَ ، بينما بالغربِ والجنوب صحارى جافةٌ ، لذلك أصبحَ سهلُ العراقِ مصباً طبيعياً تنسابُ نحوَه الهجراتُ بتعاقبٍ واستمرارٍ سواءٌ من الشمالِ أو الجنوبِ أو من الغربِ أو من الشرقِ . فإذا أضيفَ إلى هذا الفعلِ الديناميكي كون تلك المناطقِ المحيطةِ متعددةُ الأجناسِ والأصولِ السلاليةِ لكانَ طبيعياً أن تتنوعَ وتتعددَ عروقُ الجماعاتِ المهاجرةِ تبعاً للبلدِ المنشأ وبذلك يمكن تفسيرُ ظاهرةِ التنوعِ والتعددِ العرقي لسكانِ العراقِ .

الهجراتُ البشريةُ قبلَ استيطانِ العربِ فيه :

١السومريون : شكلّوا دويلاتهم جنوبَ العراق في أوائلِ الألفِ الثالثِ قبلَ الميلادِ ،لغتُهم فريدةٌ بين اللغاتِ المنقرضةِ ، ينسبهم البعضُ إلى السلالات الطورانيةِ في أواسطِ أسيا وسهولِ التركستان ، بينما ينسبهم البعضُ الآخر إلى السلالات الدرافيديةِ في الهندِ ،[1] ويرى فريقٌ ثالثٌ أنهم خليطٌ مكون من أصحابِ حضاراتِ عصرِ ما قبلَ التاريخِ في سهلِ العراقِ ، حيث ظهروا بهذه التسميةِ التي عرفوا بها [2].

٢الساميون :نزحوا للعراقِ على شكلِ موجاتٍ متعاقبةٍ من شبه جزيرةِ العربِ مثارةً عن طريق الجنوبِ والجنوب الغربي أو عن طريقِ الغرب مروراً بسورية ،وأهمُّ موجاتِهم الرئيسية:

---

[1] - الأنصاري، فاضل ، سكان العراق ، مرجع سابق ، ص١٧

[2] - إبراهيم ،سعد الدين : الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات في الوطن العربي ،مرجع سابق، ص٣٥٠

ـ الأكاديون : أولُ الموجات السامية التي وصلت إلى العراق ، جاوروا السومريين وعاشوا معهم بسلامٍ في البداية حتى استطاعوا تكوين دولةٍ كبرى لهم وسط وجنوب العراق استمرت من ٢٣٥٠- ٢١٨٠ ق.م

البابليون (أموريون ، آراميون ، وكلدانيون): أسسوا عدة سلالات حاكمة في الفترة بين ١٩٩٨-٥٣٨ ق.م في القسم الأوسط والجنوبي من العراق .

الآشوريون : تاريخ هجرتهم من الجزيرة العربية قديم ، ويعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد وتعتبر المنطقةُ الشماليةُ من العراق مركزاً لاستيطانهم ولإمبراطوريتهم بين ٢٠٠٠- ٦١٢ ق.م

٣ـ الأقوام الجبلية الشمالية : مثل الكوتيون والحثيون والميديون ، وأصلهم من القبائل الرعوية في جبال كردستان في الشمال والشمال الشرقي . قد استطاع الكوتيون تكوين دولة سيطرت على معظم الأراضي العراقية ، بحدودها الحالية ، بين ٢١٨٠-٢٠٨٠ ق.م على أنقاض الحضارات السابقة .

٤ـ جماعات أخرى :بعد سقوط الدولة البابلية والآشورية، تعاقب على حكم العراق عدةُ جماعات بشرية خلّفت آثاراً سلالية استيطانية فيه ، ومن تلك الجماعات :

أ ـ الفرس الاخمينيون ٥٣٨-٣٣٠ ق.م : وأصلهم شعوب آرية نزحت من بلاد فارس إلى العراق عن طريق الشرق .[١]

ب ـ الاسكندر الكبير والعهد السلجوقي : ٣٣١- ١٣٩ ق.م :بدأ بغزو الإغريق للعراق بقيادة الإسكندر المقدوني وانتهى بوفاة /سلوقس/ أحد قواد الإسكندر الذي كوّن المملكة السلوقية في العراق .

ج ـ الفرس الفرثيون ٢٤٧-٢٢٦ ق.م : وهم شعوب آرية عاشت بالأصل في سهول التركستان ، ودخلت العراق من الشمال الشرقي .

د ـ الفرس الساسانيون ٢٢٦-٦٣٧ م : وهم من الآريين أيضاً استمر حكمهم للعراق حتى هيمنة الموجة العربية الإسلامية فيه.

الهجرات البشرية للعراق بعد استيطان العرب فيه:

يعتبر سقوط مدينة /القادسية ٦٣٧ /(وسط العراق ضمن لواء الديوانية) بأيدي العرب المسلمين واندحار الفرس في معركة سمّيت بهذا الاسم بداية الحكم العربي للعراق ، لكن وجود العرب في العراق يعود إلى ما قبل ذلك بفترة طويلة حيث ذُكر وجودهم في الجنوب الغربي

من العراق منذ زمن الملك الكلداني /نبو نهيد/ كما أقام العرب دولة المناذرة الخاضعة للنفوذ الفارسي في وسط وجنوب العراق .

ولم ينقطع قدوم الجماعات السلالية الأخرى إلى العراق بعد استيطان العرب الذين ساهموا أنفسهم من جهة ، ونتيجة لتجارة الرقيق من جهة ثانية بجلب أعداد من الأسرى أو الرقيق المشترى من مناطق متفرقة من العالم ، وذلك لاستخدامهم عبيداً أو جوار ، إنَّ هذه الظاهرة قد نمت في العصر /العباسي ٧٤٥-١٢٥٨/ فتزايد أعداد هؤلاء المستقدمين من الخارج إلى الحدِّ الذي سيطروا فيه على شؤون الدولة .

ثانياً : <u>لمحةٌ تاريخيةٌ :</u>

العراق بين سقوط بغداد على أيدي المغول والاحتلال العثماني:

لم ينحسر الخطر الصليبي الآتي من الغرب على بلاد العرب حتى ظهر الخطر المغولي من الشرق، فعلى الرغم من دخول المغول بغداد في كانون الثاني عام ١٢٥٨ بقيادة هولاكو[١] وقضائهم على الخلافة العباسية ، إلا أنَّهم توقفوا عن التوسع نحو الغرب إثر هزيمتهم في /عين جالوت / في فلسطين ١٢٦٠ واقتصر حكمهم على العراق فقط .[٢]

في أواخر القرن الرابع عشر ظهر /تيمور لنك/[٣] متمرداً على أسياده وأعلن نفسه حاكماً مستقلاً وبدأ التوسع شمالاً وجنوباً وغرباً فأخضع بلاد فارس والقفقاس واحتل العراق ودخل بغداد مرتين المرة الأولى عام ١٣٩٢-١٣٩٣ والمرة الثانية عام ١٤٠١ كان حكم /تيمور لنك/ أقسى ما عرفته الأقطار العربية ، وبموته انهارت إمبراطوريته وانحصرت على بلاد فارس ، تمكَّن /أوزون حسن (حسن الطويل)/ أحد الأمراء التركمان من وضع شمال العراق وبغداد تحت سيطرته ، وبقيت كذلك حتى عام ١٥٠٨ عندما وقعت تحت سيطرة الشاه /إسماعيل الصفوي/ المؤسس الفعلي للدولة الصفوية ، الذي بدأ بصراع مع الدولة العثمانية إثر تبنيه المعارضين للدولة العثمانية وحمايته لهم ، هذا الأمر أدَّى إلى قيام معركة بين العثمانيين والصفويين في العراق (معركة جالديران) ١٥١٤، إلا أنَّ العراق بقيت منطقة نزاع بين هاتين الدولتين حتى تمكن سليمان القانوني من احتلال العراق و إخراج الصفويين منه عام ١٥٣٤ حيث أنَّه وبعد احتلال العثمانيين بلاد الشام ومصر أصبح من الطبيعي أن يتطلعوا إلى العراق مركز الخلافة الآخر في المشرق العربي .

---

[١] - هولاكو : هو مؤسس السلالة المغولية الإيلخانية التي اتخذت من تبريز عاصمة لها ، وهذه السلالة تنحدر من عدة سلالات مغولية تحدرت من سلالة جنكيز خان .

٢- حسين ,السيد حسين: تاريخ العرب الحديث ، دمشق (سوريا),جامعة دمشق, ١٩٩٣-١٩٩٤ ، ص٢١

[٣] -تيمور لنك : هو قائد مغولي جاء بعد أن انهارت السلالة الإيلخانية في أواخر القرن الرابع عشر ، وتيمور تعني الفولاذ.

[٤] - حسين ,السيد حسين : تاريخ العرب الحديث ، مرجع سابق ، ص٢٢

[٥] - الحموي ,محمد نهاد : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دمشق (سوريا),المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ،ص٩

كان العراق مقسماً في العهد العثماني إلى أربع ولايات : الموصل - بغداد - البصرة - شهريزور (في الشمال) وقد تركت الدولة العثمانية لشيوخ القبائل إدارة شؤون قبائلهم في ظل سيادتها .
استعاد الصفويون العراق في الفترة ما بين ١٦٢٣-١٦٣٨ ثمَّ استردَّها العثمانيون نهائياً بعد ذلك ، وأبقوا فيها بعض زعماء المماليك و أمراء القبائل من الذين أعلنوا الطاعة والولاء في مراكز السلطة في العراق .[١]
كان للماليك دوراً هاماً في عهد الدولة العثمانية في العراق كما في مصر حيث تولُّوا ولاية بغداد واستمروا في السلطة حتى عام ١٨٣١ وقد بلغوا من النفوذ ما مكَّنهم معارضة قرارات اسطنبول ، الأمر الذي اضطر السلطان /عبد الحميد الثاني/ من إرسال والي حلب للقضاء عليهم وتمَّ ذلك.
بدأت الأطماع الغربية في العراق في أواخر القرن السادس عشر مع بريطانيا التي ترتبط أطماعها في العراق بأطماعها في الخليج العربي والسعي إلى بسط نفوذها على المنطقة الواقعة على طريق الهند (درة التاج البريطاني) وقد بدأت على شكل مصالح تجارية تحوَّلت إلى مطامع سياسية واستعمارية ، بدأت تلك المطامع بدخول التجار والرحالة البريطانيين إلى ربوع العراق وكذلك الأمر بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية التي أسَّست عام ١٦٤٣ مركزاً تجارياً لها في البصرة أصبح لوكيلها مهمة سياسية إضافة لعمله قنصلاً لدولته واعتبرت البصرة مركزاً للنفوذ البريطاني في العراق والخليج العربي ثمَّ خلفتها بغداد في الأهمية ، وقد دخل هؤلاء الوكلاء البريطانيون في علاقات تجارية وسياسية مع الحكام العثمانيين في العراق مما ساعد على توطيد النفوذ الانكليزي في المنطقة .
خشيت انكلترا من خطر الحملة الفرنسية على مصر على مصالحها في طريق الهند فعزَّزت من نفوذها في العراق التي أصبحت منذ أوائل القرن التاسع عشر طريقاً للبريد البريطاني إلى الهند عبر الشواطئ السورية ومدينة حلب ، غير أنَّ النفوذ الانكليزي ما لبث أن واجه منافسة خطيرة من قبل روسيا هذا الأمر جعل من انكلترا تردُّ بتقوية نفوذها في العراق وتحسين طرق المواصلات العالمية وبخاصة بعد استخدام البخار كقوة محركة في وسائط النقل .
وهكذا لم يكد القرن التاسع عشر ينتهي حتى أصبحت انكلترا أقوى الدول الأجنبية نفوذاً في العراق ومما زاد في أطماعها في الإستيلاء عليه اكتشاف النفط في منطقتي الموصل وكركوك شمالي العراق .

---
[١]- المرجع السابق ص١٠

زادت الأطماع الاستعمارية الأوربية في العراق مع ظهور ألمانيا كقوة عسكرية كبرى في أوربا بعد حرب ١٨٧٠م مع فرنسا ، ومضت ألمانيا تتطور اقتصادياً إلى جانب قوتها العسكرية و أصبحت تروج لتجارتها في كافة أنحاء العالم ، وبما أن الدول الكبرى قد سبقتها إلى اقتسام مناطق الاستعمار في العالم فإنها لم تر من مجال سوى الأناضول وما يليه إلى الجنوب من بلاد الشام والعراق وفضلت أن يتم ذلك سلمياً فسلكت سياسة التقارب من السلطان العثماني /عبد الحميد الثاني/ حيث تم استقدام بعثة عسكرية لتدريب الجيش العثماني وزار الإمبراطور /غليوم الثاني/ الأستانة ودمشق والقدس[1] وتأكيد صداقته للدولة العثمانية والمسلمين ، كما تأسست مصارف ووظفت رؤوس الأموال الألمانية في الدولة العثمانية وحصول ألمانيا على امتياز (سكة حديد بغداد) .

إن هذا التقارب بين ألمانيا والدولة العثمانية أثار حفيظة كل من بريطانيا وفرنسا لما لذلك من تأثير على نفوذهما على طريق الهند ومصر وبدأت بريطانيا باتخاذ خطوات لإبعاد ألمانيا عن مناطق نفوذها وقد نجحت في ذلك.

الاحتلال البريطاني للعراق حتى قيام الحرب العالمية الثانية :

استغلت انكلترا نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ووقوف تركيا إلى جانب ألمانيا لكي تحتل العراق، فأسرعت في إرسال حملة لغزوه ، تصدى لهذه الحملة الأهالي والقوات التركية وكانت نتيجتها أن هزمت انكلترا عام ١٩١٦. لكن انكلترا أرسلت مزيداً من قواتها إلى الجبهة العراقية حيث تمكنت من دخول مدينة بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ وبعد ذلك احتلت الموصل بعد توقيع هدنة مودرس عام ١٩١٨ بين تركيا والحلفاء ، وبذلك أصبحت العراق خاضعة للاحتلال الانكليزي وتحت سيطرته مباشرة .[2]

سخرت السلطات الانكليزية العمال والفلاحين للعمل في معسكراتها ، مما أدى إلى نقص المحاصيل الزراعية، وعملت على كسب شيوخ العشائر إلى جانبها واستخدمت أسلوب الإرهاب لخنق الروح الملتهبة بين المواطنين واعتقلت بعض الزعماء الوطنيين قامت ردود فعل عديدة ضد السياسة القمعية التي انتهجتها بريطانيا إلى أن قامت ثورة ١٩٢٠ وهاجم الثوار الحاميات

---

[1] - رافق, عبد الكريم : العرب والعثمانيون, دمشق (سوريا), (١٥١٦-١٩١٦) ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠
[2] - الحموي, محمد نهاد: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٥١

البريطانية ودمّروا السكك الحديدية وامتدت الثورة إلى معظم المدن العراقية وهددت الوجود الإنكليزي مما اضطر الإنكليز إلى تأليف حكومة وطنية تولّى رئاستها /عبد الرحمن الكيلاني/ مع وجود مستشار إنكليزي لكل وزير ، وكان لهذه الحكومة دور في تهدئة الثورة ، من ثمّ رشحت بريطانيا في مؤتمر القاهرة فيصل بن الشريف الحسين /الذي طرده الفرنسيون من سورية بعد احتلالها عام ١٩٢٠ لكي يصبح ملكاً على العراق ، وبالفعل اعتلى عرش العراق بعد استفتاء شعبي ، لكن بقيت السلطة الفعلية بيد المندوب السامي البريطاني.

إن الفترة التي بقي فيها الملك فيصل حتّى وفاته عام ١٩٣٣ شهدت معاهدة ١٩٣٠ بين العراق والإنكليز وكان لهذه الاتفاقية أن شهد العراق تقدم في التعليم وفتح المدارس كما أسّست جامعة بغداد وأرسلت البعثات العلمية إلى جامعات مصر وأوربا ، وظهرت بعض الصحف والجمعيات التي أسهمت في تنوير الرأي العام بالقضايا القومية ، وتقوت الصلة بين العراق والأقطار العربية مثل سورية والأردن والسعودية ومصر ، لكن بقي الإقطاع والمرابين مسيطرين على الوضع الاقتصادي مما جعل من أوضاع الفلاحين سيئة للغاية بالإضافة لأن الشركات البريطانية أخذت تسيطر على ثروات العراق الباطنية وفي مقدمتها النفط .

بعد وفاة الملك فيصل خلفه ابنه غازي ملكاً على العراق ، وقد تميزت هذه المرحلة بتصاعد الصراعات السياسية ، وفي عام ١٩٣٦ احدث انقلاب عسكري قام به الضابط /بكري صدقي/ بالاتفاق مع الوطنيين وبدعم من الملك غازي الذي عهد برئاسة الوزارة إلى حكمت سليمان/ وبدأت عملية إصلاح واسعة شملت توزيع الأراضي على الفلاحين وتشجيع الصناعات الوطنية ، لكنّ هذه الفترة لم تستمر طويلاً بسبب اغتيال بكري صدقي في الموصل عام ١٩٣٧ . وبسبب دعم الملك غازي للحركة الوطنية دبر الإنكليز مؤامرة لاغتياله والتخلص منه ١٩٣٩ بحادث سير فخلفه ابنه فيصل الثاني وكان صغيراً في السن ، فعيّن خاله عبد الإله وصياً على العرش وكان ميالاً إلى الإنكليز ، لذلك عهد إلى نوري السعيد برئاسة الوزارة والذي كان من أنصار الإنكليز ، فعاد بذلك العراق للخضوع للسيطرة الإنكليزية .

إن محاولات الإنكليز المستمرة للسيطرة على العراق ونهب ثرواته أدّى إلى قيام ثورة /رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١/ حققت الثورة انتصارات عديدة ، فاستنفرت بريطانيا وقضت على الثورة ، واستعادت سيطرتها على العراق، تابع الوطنيون في العراق نضالهم ضدّ الوجود الإنكليزي ، وطالبوا بتعديل اتفاقية ١٩٣٠ وبعد مفاوضات طويلة وصلوا إلى اتفاقية /بورتسماوث ١٩٤٨[1] حيث أنّها كانت أسوأ من الاتفاقية السابقة لكثرة التنازلات التي منحها العراق لبريطانيا .إلا أنّ

[1] - رافق, عبد الكر يم :مرجع سابق ، ص ٥٣-٥٤

معاهدة ١٩٣٠ ظلت سارية المفعول بعد رفض الشعب لمعاهدة بورتسماوث ، ومع قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر وتنامي تيار التحرير والنهوض القومي في الوطن العربي قلقت إنكلترا على مصالحها ولذلك عملت مع الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل حلف بغداد الإستعماري بحجة حماية المنطقة من المد الشيوعي ، في حين كان الهدف منه ربط المنطقة العربية بالإستعمار وصرف العرب عن معركتهم الأساسية وهي مع العدو الإسرائيلي ، لكنَّ هذا المشروع الاستعماري فشل بسبب معارضة سوريا ومصر له وانسحاب العراق منه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وإثر اقتراب قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية ١٩٥٨ أعلن عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي في ١٤ تموز ١٩٥٨ وكان الهدف منه تقوية سلطة حكام الأردن والعراق وتأمين مصالح الإستعمار البريطاني في البلدين وعرقلة قيام الوحدة بين سوريا ومصر ، إلا أن القوات التي كانت مرسلة إلى الأردن لضرب مظاهرة شعبية هناك تحولَّت إلى بغداد واستولت على المراكز الرئيسية في العاصمة ، وكانت بقيادة /عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف/ ، و أعلنوا الحكم الجمهوري في العراق، وأعلنوا انسحاب العراق من حلف بغداد .

بعد نجاح الثورة انحرف /عبد الكريم قاسم/بها فمارس حكماً فرديا وأخذ يضرب القوى التقدمية ، وكان لا بدَّ من تصحيح مسار هذه الثورة فكانت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ التي أعادت ثورة تموز إلى خطها العربي ونادت بشعار الاتحاد مع سوريا ومصر ، لكن عبد السلام عارف الذي كان من قادة هذه الثورة قام بانقلاب عسكري ، وخلفه أخوه /عبد الرحمن عارف/ وفي ١٩٦٨ قام انقلاب عسكري أسقط حكم عبد الرحمن عارف وتولّى السلطة /أحمد حسن البكر ثم خلفه في الحكم نائبه /صدام حسين ١٩٧٩/ .

الحربُ العراقيةُ الإيرانيةُ ١٩٨٠– ١٩٨٨ :[1]

اندلعت هذه الحرب دون وجود مسوغات مقنعة لها ،وقد عملت القوى المعادية للأمة العربية على إشعال الحرب بهدف إضعاف البلدين اقتصادياً وعسكريا لإخراجهما من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ولا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران التي أعلنت التزامها بتأييد الثورة الفلسطينية وتحرير القدس، وفي عام ١٩٨٧ أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف الحرب بين البلدين ،وتم تنفيذه عام ١٩٨٨ بعد أن تحقق المطلوب من هذه الحرب " تحطيم البلدين معا " وفي ذلك خدمة للعدو الصهيوني .

الغزو العراقي للكويت ٢ آب ١٩٩٠ حربُ الخليجِ الثانيةُ :

[1] - الأنصاري ، سعد : العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون ، بيروت (لبنان) ،دار الهدى، ١٩٨٧ ، ص ٤٣٢

غزا الجيش العراقي الكويت واحتلها ، وعدَّها جزءاً من العراق وقد أثار ذلك استياءاً عربيا وعالمياً وبعد ذلك أخرجت القوات العراقية من الكويت بعد أن أصيبت بخسائر كبيرة في الأرواح والعتاد ، ثم وقفت الحرب ضمن شروط وعقوبات شديدة فُرضت على العراق .

عدوان ٢٠٠٣ على العراق :

استغلت الولايات المتحدة ظروف الغزو العراقي على الكويت واستمرت في تهديد العراق والافتراء عليه ، خدمة للكيان الصهيوني ولتحقيق مصالحها في الوطن العربي ، وفي ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بدأ العدوان الأمريكي البريطاني على العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل واسقاط النظام العراقي ، و بالرغم من الاستنكار العربي والعالمي لهذا العدوان الذي أدَّى إلى تدمير المدن وقتل المدنيين ونشر الفوضى ،فقد تمكَّن الغزاة من احتلال العراق والعمل على تحقيق مصالحهم في الاستيلاء على نفطه وفي إخراجه من ساحة الصراع العربي الصهيوني لصالح الوجود الصهيوني في فلسطين.

المطلب الثاني : لمحةٌ عامةٌ عن الأقليَّات الموجودة في العراق :

إنَّ العراق من أكثر الأقطار العربية تنوعاً من الناحية الإثنية فمن الناحية اللُّغوية هناك أغلبيةٌ عربيةٌ لغةً وثقافةً تصل إلى حوالي ٨٠ بالمائة من إجمالي السكان ،توجد إلى جانبها أقليةٌ لغويةٌ هي الأكراد الذين يشكلوا ٨ بالمائة ، وجيوبٌ ضئيلةٌ من التركمان والإيرانيين والآشوررين والأرمن لا يتجاوز مجموعهم ٢ بالمائة ، أمَّا من حيث المتغير الديني فقط هناك أيضا أغلبيةٌ مسلمةٌ تصل إلى ٩٥ بالمائة من إجمالي السكان ، توجد إلى جانبها أقليَّات مسيحية (معظمها أيضاً أقليات لغوية) تصل إلى حوالي ٤ بالمائة، وجيوبٌ ضئيلةٌ من اليزيديين والصابئة واليهود تصل في مجموعها إلى حوالي ١ بالمائة أمَّا بالنسبة للعامل الديني من الناحية الإسلامية فإنَّ تقسم إلى قسمين رئيسيين هما مذهبا السنة والشيعة .

الأقليات اللغوية غير العربية في العراق :

أ-**الأكراد**[1] : يقدَّر عدد الأكراد في الوطن العربي بحوالي خمسة ملايين نسمة أكثر من ثلاثة أرباعهم في شمال العراق أي حوالي أربعة ملايين ورغم أنَّما يفرِّق الأكراد والأغلبية العربية هو عامل اللغة إلا أنَّ الكردية نفسها ليست لغة واحدة ولكنَّها مجموعةٌ متفرقةٌ من اللهجات ، يستعصي على بعض الأكراد أنفسهم فهمها أو الحديث بها جميعاً، وهذه اللهجات

[1] - الطعمة, عدنان جواد: تاريخ الأكراد في موسوعة بيكيديا الألمانية ، شبكة النبأ للمعلوماتية ، السبت ٢٠٠٤/١٠/٣٠ www.annabaa.org

أقرب إلى اللغة الفارسية منها إلى العربية أو التركية ،وإن كانت قد دخلتها بعض المفردات من كلتي اللغتين على مر التاريخ، والأكراد في غالبيتهم مسلمون سنة، وقسم آخر مسلمون شيعة ، وهم سكان جبال ومرتفعات شرق هضبة الأناضول ، وتعود جذورهم التاريخية في هذه المنطقة إلى زمن ليس بقريب حيث أنَّهم احتفظوا طوال وجودهم التاريخي بتنظيمهم الإجتماعي الذي يتمحور حول القبيلة والعشيرة وبأنشطتهم الإقتصادية الرعوية والزراعية وبثقافتهم الشعبية .

ويقدر الباحثين أن الأكراد سكنوا أثناء الهجرة الثانية للآريين الهندوجرمانيين في حدود الألفين سنة قبل التاريخ الميلادي في منطقة غرب إيران .

إن اللغة الكردية هي لغة هندو أوربية ، وعلى الرغم من النقاشات التي تدور حول اللغة الكردية إلا أن علماء اللغة اتفقوا أنها من أحد فروع اللغة في غرب إيران تعود إلى عائلة اللغات الهندو أوربية .واللهجات الرئيسية للغة الكردية هي كورمانجية وسورانية [١]

ب- **التركمان** :التركمان قبيلة من القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا وتحديداً من منغوليا موطنهم الأصلي والفرق بين التركمان والترك هو كالفرق بين العدنان والقحطان أصل العرب . أمَّا الإختلاف اللغوي بينهما هو كاختلاف اللهجة العربية بين دولة وأخرى ، إلا أنَّ اللهجة التركمانية ما زالت محتفظة بنسبة ٦٠ بالمائة من المفردات العربية بخلاف اللهجة التركية التي أدخلت عليها مفردات انكليزية وفرنسية بعد تأسيس الجمهورية التركية بنسبة أكثر من ٣٠ بالمائة بدلاً من المفردات العربية.

تشير الوثائق التاريخية إلى أن الحضور التركماني الحقيقي في العراق الذي دونَّه التاريخ يعود إلى أوائل الفتح الإسلامي حيث أن معظم أفراد الجيش الإسلامي بقيادة /عبيد الله بن زياد/ عام ٥٤ هجرية الذي فتح تركستان كانوا من المحاربين العراقيين الذين استقروُّا هناك وتزاوجوا مع التركستان . ولم يكتف العراقيون بالإستقرار والتزاوج مع الترك أو التركمان ،بل إنَّهم بعثوا بالمقاتلين التركمان ليستقروُّا بدورهم في العراق [٢] . وخلال أقل من قرن تنامى الوجود التركماني في العراق بحيث أصبحوا جزءاً من الجيش الأموي ،وقد بلغ الحضور التركماني ذروته في العصر العباسي عندما بدأ الضعف ينتشر بين القبائل العربية وفقدانها لروحها البدوية المحاربة بعد استقرارها في العراق وتمتعها بحياة الخصب والرفاهية حيث وجد القادة العباسيون بالترك والتركمان البديل المطلوب للبقاء على هيبتهم القتالية في الحروب استقدم الخليفة العباسي المعتصم بالله/ ٧٠ ألف محارب من أخواله التركمان واستخدمهم في الجيش وبنى لهم مدينة / سامراء /الحالية ، وهكذا بدأ النفوذ التركماني يزداد في الدولة العباسية ،

---

[١] - إبراهيم ,سعد الدين :الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص٢٤٩

[٢] -الطبري: تاريخ الأمم والملوك ، الجزء الرابع ، ص٢٢١

وأصبح لهم حيثيتهم في تلك الفترة ومع التتابع التاريخي والوجود العثماني في الوطن العربي ومن ثمَّ خروجهم لتكوين الدولة التركية بقي قسم من هؤلاء التركمان في العراق .

يمتد وجود التركمان من قضاء تلعفر / شمال محافظة الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة أربيل / ، ويمتد جنوباً إلى ناحية /التون كوبري/ باتجاه محافظة /كركوك/ ، ثمَّ جنوباً باتجاه ناحية /تازة خورماتو/ وقضاء /طوز خرماتو/ ثم ناحية /بيات/ وقضاء /كفري / ، وينحدر إلى جنوب شرق العراق إلى محافظة /ديالى/ وخاصة قضاء الخانقين وناحية / زرباطية والسعدية وجلولاء/ [1].

ويعتنق التركمان الدين الإسلامي وينقسمون مذهبياً إلى قسمين قسم يتبع المذهب السني وقسم آخر المذهب الشيعي ، ولا يوجد تقدير دقيق لعدد التركمان في العراق إلا أن إحصاءات وسطية تقدر عددهم ب ٢,٥ مليون نسمة [2].

ج- **الكلدانيون:** الكلدانيين هم من أتباع كنيسة مستقلة تحافظ على تعاليمها وتقاليدها الخاصة وتعترف بسلطة بابا الفاتيكان في آن واحد ، ويشكل الكلدانيون نسبة كبيرة من مسيحيي العراق ، ويقدر عددهم ٥٥٠ ألف ، واتخذ زعيمهم الديني مقراً له في مدينة بغداد البطريرك الكلداني عمانوئيل الثالث دلي)

وكان أتباع الكنيسة الكلدانية في الأصل من أعضاء الكنيسة النسطورية [3]،التي كانت موجودة في بلاد الرافدين منذ القرن الثاني الميلادي.

والكلدانيون لهم لغتهم الخاصة ،وهي اللغة السريانية التي يقال : أن السيد المسيح كان يتحدث بها .

د- **الآشوريون:** يرى الآشوريون الحاليون أنَّهم أحفاد من تبقى من الإمبراطوريتين الآشورية والبابلية ، اللتين وجدتا في بلاد الرافدين منذ زمن بعيد ، أمَّا من الناحية الدينية يتوزع الآشوريون بين مذهب الكنيسة الشرقية القديمة وكنيسة أنطاكية الأرثوذوكسية وكنيسة الكلدان الكاثوليك .

يتواجد الآشوريون في محافظة / نينوى ودهوك وبغداد و أربيل وكركوك والبصرة/ بالإضافة إلى السليمانية والأنبار ومناطق متفرقة من العراق، ويقدر عددهم بنحو مليوني نسمة [4] .

هـ- **الأتراك** : إنَّ هذه الجماعة الإثنية في الوطن العربي هي بقايا عهد الخلافة العثمانية الذي دام من أوائل القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين ، ولأنَّ الأتراك العثمانيين كانوا هم الطبقة الحاكمة في العديد من الدول العربية ، فإنَّ بقاياهم البشرية قد تعرَّضت إلى صدمتين

---

[1] - مطر ، سليم:جدل الهويات، بيروت (لبنان)-المؤسسة العربية للدراسات والنشر –٢٠٠٤ ، ص ٤٦-٤٧

[2] - مطر ، سليم:المرجع السابق ، ص١٠٠-١٠١

[3] - دهوك ، فريد يعقوب : المسيحيون في العراق : تاريخ عريق ومآسي متكرر ، موقع نقاش للأنترنت www.nigash.org 5/7l2007

[4] - جوهر, حسن محمد: – محمد الحنفي شمس الدين ، العراق ، مرجع سابق ،ص٣٩

حضاريتين سياسيتين في القرن العشرين ، الأولى عندما سقطت الخلافة وتحولت تركيا الحديثة إلى الأبجدية اللاتينية ، والثانية حينما شهدت هذه البلاد نفسها ثورات سياسية واجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية حيث أجهزت هذه الثورات على ما تبقى من رموز اجتماعية وسياسية وثقافية مرموقة للأتراك في الوطن العربي ، وربما لا يوجد في الوقت الحاضر أكثر من بضعة آلاف منهم في شمال العراق وشمال سوريا ، اللذين ما زالوا يتحدثون التركية .[1]

و –**الإيرانيون**: إن الواقع التاريخي والجغرافي لكل من إيران والدول العربية خلف بعض الجيوب الإيرانية في بعض الدول العربية وبعض الجيوب العربية في إيران ، وهذه الأقلية الإيرانية تتحدث اللغة الفارسية.

وتتواجد بشكل أساسي في العراق ودول الخليج أقليات أخرى:

أ –**الصابئة المندائيون**: هم من أقدم وأصغر شعوب العراق ، ارتبط وجودهم بنهري الفرات ودجلة فعاشوا على ضفاف النهرين عبر التاريخ بسلام وانسجام مع باقي أبناء العراق ، لأن الأنهار مرتبطة بشكل عضوي بالمعتقدات والطقوس الدينية لديهم .

كلمة الصابئة مشتقة من كلمة " صبأ " الآرامية وتعني اصطبغ وتعمد بالماء ، أما كلمة مندائي مشتقة من كلمة " مندأ " التي تعني المعرفة والعلم [2] .

الديانة المندائية هي من أقدم الديانات التوحيدية التي نشأت في بلاد الرافدين ومحصورة في هذه الطائفة التي تنتشر في العراق وخاصة في منطقة الأهوار جنوب العراق وإقليم الأهواز الإيراني .

ويؤمن الصابئة بوحدانية الله ويسمى " الحي العظيم " في كتابهم المقدس " كنزاربا " والذي يعني الكنز العظيم ومكتوب باللغة الآرامية الشرقية وينظرون إلى يوحنا المعمداني أو النبي يحيى باعتباره أهم أنبيائهم .

يمتهن أغلب الصابئة المهن اليدوية ، وكانوا عماد صناعة الأدوات الزراعية في جنوب العراق ، ولكن تحول أغلبهم إلى صياغة الذهب والفضة وهم بارعون في هذه المهنة .

اللغة الأصلية للصابئة هي الآرامية القديمة، لكن حالياً يتحدثها كبار السن فقط .

يقدر عددهم قبل ٢٠٠٣ بحوالي ٧٠ ألف نسمة لكنه أصبح اليوم حوالي ١٠ آلاف نسمة فقط وذلك بسبب التهجير والقتل .

---

[1] - إبراهيم ,سعد الدين :الملل والنحل والأعراق ، مرجع سابق ،ص١١٧

[2] - http :// news . bbc . co uk / go/ pr/ fr/-/Arabic / midlle – east – news/newsid – 7272000/7272238. stm

www. Bbc Arabic.com2/6/2008

[3] - إبراهيم ,سعد الدين: الملل والنحل والأعراق ،مرجع سابق ، ص٢٣٤

ب-**الأيزيديون:** يقدر عدد الأيزيديين في العالم حسب أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بحوالي ٨٠٠ ألف يقطن حوالي ٥٥٠ ألف منهم في العراق ، يقطن ٧٥ بالمائة منهم في المنطقة الجبلية القريبة من الحدود السورية وعشرة بالمائة منهم في المنطقة الكردية في مدن مثل دهوك والسليمانية وأربيل و ١٥ بالمائة الباقية في منطقة شيخان .[١]

الكتاب المقدس عند الأيزيديين يسمّى مصحفا / ره ش (الكتاب الأسود) الذي ألفه عدي بن مسافر الهكاري والذي يعتبره الأيزيديون مجدد ديانتهم ويتناول فيه مسألة الخلق وتكوين العالم وأصل الأيزيدية أما كتابهم الثاني فيتضمن القصائد والأدعية والأصول القديمة للأيزيدية ، والكتابان باللغة الكردية .

الديانة الأيزيدية لا تقبل مؤمنين جدد في صفوفها والانتماء إليها متوارث والخروج منها يعني الخروج من المجتمع الأيزيدي ، ولا يتزوج الأيزيديون إلا من أبناء عقيدتهم وهذا الأمر يشكل معضلة اجتماعية عندما يكون عدد أفراد مجموعاتهم محدوداً .

ج-**الشبك** : الشبك من الأقوام الآرية التي قدمت من بلاد أذربيجان التي كانت ضمن أراضي الإمبراطورية الفارسية واستوطنت في سهل الموصل واختلطت وتصاهرت مع بعض العشائر العربية والكردية والتركمانية ، وتشابكت مع بعضها البعض وكونت مجموعة سكانية متميزة . يتوزع الشبك في منطقة سهل الموصل في مثلث منقلب القاعدة حيث تشكل قراهم نحو السبعين قرية هلالية حزاما يحيط بمدينة الموصل ، بالإضافة إلى وجود قسم منهم في مركز مدينة الموصل ، يتراوح عدد الشبك بين ٤٠٠ و ٤٥٠ ألف نسمة[٢]

قد لا يختلف الواقع الاجتماعي للشبك عن واقع الشعب العراقي بشكل عام إلا في حدود معتقداته وتقاليده وخصوصيته ضمن مكونات الشعب العراقي الأخرى أما من الناحية الاقتصادية فيمتاز الشبك بامتلاكهم أراض زراعية شاسعة سهلة وخصبة ، فضلاً عن تربية الماشية، ويمتلكون أيضا عشرات الشركات الخاصة بنقل وتجارة النفط والبضائع التجارية داخل العراق وخارجه ، كل ذلك أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بين أبناء المجتمع الشبكي .

---

١ - http :// news . bbc . co uk / go/ pr/ fr/-/Arabic / midlle – east – news/newsid – 7272000/7272238. stm
www. Bbc Arabic.com2/6/2008

٢ - كمال ,عادل : الشبك والبحث عن هوية ، شبكة نقاش للمعلوماتية ، ٢٠٠٨/٦/١٠
www.nigash.org _

المبحث الثاني : المشاركة والمعارضة

المطلب الأول : العراق سياسياً (نظام الحكم):

يصعب القول إن ظاهرة ما قد تحدث عن فراغ , إنما وجود الظاهرة واستدامتها وتأثيراتها تشير إلى أنها جاءت من زخم تفاعل مكوناتها التاريخية وتطورها وتراكمها ,ودون ذلك فإن الظاهرة تتلاشى وتضمحل بزوال مسبباتها, و الاستبداد من الظواهر التي تتشكل من خلال عوامل داخلية وخارجية ذات أبعاد تاريخية , إذاً هي ليست ظاهرة طارئة إنما متأصلة عبر مراحل التخلف الاجتماعي كمتغيرات داخلية , والتبعية الاقتصادية كمتغيرات خارجية , وتعد ظاهرة الاستبداد في تاريخ العراق هي القاعدة , ومسألة الديمقراطية كانت استثناءات قصيرة المدى. وإذا كان التاريخ الحديث للاستبداد في العراق هو الذي يعنينا, فإن مرجعية تاريخه الحديث هو الحقبة العثمانية وظهور الإحساس لدى عرب العراق بالتسلط العثماني وقد تجسد استبداد هذه الحقبة بظهور ولاة المماليك (١٨٢٠), وقد تأتى عن ذلك القهر والطغيان تمرداً على الدولة العثمانية انتهى برحيلها عام ١٩١٦ [١].

إن تأسيس السلطة في العراق جاء قبل استكمال تأسيس الدولة بالمعنى الشامل لمراحل تكوين الدولة, وأصبح هناك سلطة دون دولة , وبذلك فإن اتجاه السلطة نحو الاستبداد في مراحلها المختلفة يصعب إصلاحه لعدم وجود وعاء مؤسسي ذي ملامح متكاملة يمارس من خلال هذا الإصلاح. وبالنظر لغياب الدولة المؤسسية , فقد اجتهدت الأنظمة الاستبدادية في بناء أطر تنظيمية تقوم على تعميق استبدادها واستدامته ,الأمر الذي أظهر تشوهات مختلفة في محاولات بناء الدولة العربية القطرية [٢].

صعب م وضاع عراق معاصر ن تحري عن دور قوى العالمية ي التأثير تكوين

[١] - النقيب ،خلدون : الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة ، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ص٢٣

[٢] - النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل"
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mif=interpage&sid=10541

اريخ العراق ليس اك من لا يقدم جابه لحضارة عراق قديم تي تعد لمرجعية ماسك النسيج الإجتماعي، وامتدت إليها الحضارة العربية الإسلامية لتعطيها بعداً ايدولوجياً تمتد آثاره في الحرية والعدالة إلى أعماق النفس البشرية، من هنا كان صراع الدول الكبرى وتنافسها على العراق سواء لموقعه الإستراتيجي أو لثرواته المستدامة (النفط) واسعاً، واستغلت بريطانيا في طلع القرن الماضي تراجع الدولة العثمانية وتفككها بعد الحرب العالمية الأولى لتستحوذ على دان الشرق الأدنى والأوسط، ولاسيما العراق بوصفه امتداداً لرؤيتها الإستراتيجية منذ منتصف القرن السادس عشر[١].

طي تاريخ العراق سواء القديم أو المعاصر دلالات ومعاني للصراع حول التحكم بموقعه ـه وارده، وغالباً ما قاد ذلك إلى استبداده لقد ارتبطت العواصم ومراكز الحضارة المرموقة في العالم القديم بأسماء عظيمة من أمثال /سرجون وحمو رابي وسنحا ريب ونبو خذ نصر وهارون الرشيد/ وكانت العواصم والمراكز الحضارية تقع على وادي الرافدين وأنهاره المتدفقة، وكانت الإمبراطوريات التي ارتبطت بأسماء هؤلاء العظماء غالباً ما تخوض حروباً في سبيل أمجادها على هذه البقعة الخصبة من الأرض التي تعرف باسم العراق[٢] ومنذ أوائل القرن السابع عشر استطاعت بريطانيا أن تستولي على "مضيق هرمز" في الخليج العربي وتنتزعه من البرتغاليين يم فيه قواتها لحمايته، وهي أولى المحاولات البريطانية لإيجاد أوضاع سياسية في الخليج لعربي وقريباً في العراق.

واستمرت المصالح المتضاربة من جراء التوسع الرأسمالي لدول العالم الغربي وذلك بالإتجاه نحو تزايد معدلات تراكم رأس المال، ولاسيما باستنزاف موارد الشرق الأدنى والأوسط، وربما كان ذلك يعد في مقدمة الأسباب غير المرئية التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، ومن خلال الأعباء والإرباك الذي أصاب القوى التي أسهمت في الحرب المذكورة، ومحاولات صنع السلام التي حدثت فيما بعد، برز مشروع بسط الحماية البريطانية على العراق[٣]. و استحصلت بريطانيا ما اصطلح عليه "بالإنتداب" في العراق من قبل عصبة الأمم وهذه الحالة وتطبيقاتها تعد فريدة وغريبة عن

صياغة الدساتير في دول العالم، إنَّما الفكرة وتشريعها كانت إحدى معطيات لعبة المؤتمرات الدولية للبلدان المنتصرة لما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد اعتمد بناؤها على المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم الذي يعد الأساس لنظام الانتداب، وهكذا يظهر في التاريخ

---

[١] - فوستر ،هنري : نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، بغداد(العراق)، الفجر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩، ص٦٥
[٢] - فوستر، هنري : نشأة العراق الحديث، مرجع سابق ص٢١
[٣] - المرجع السابق ص٢٣

الحديث نمطُ التسلط وما يقودُ إليه من استبداد في العلاقات الدولية لأول مرةٍ في دولة العراق الحديثة، وأخذت هذه العلاقةُ صيغة شرعيةً على صعيد المنظمة العالمية[1].

وقد شهدت فترةُ التحول من السيطرة العثمانية إلى أوضاع الانتداب البريطاني وما بعدها محاولات متعددة للكفاح ضدَّ الاستبداد البريطاني في مقدمتها ثورة العشرين ١٩٢٠[2] التي أسهمت نسبياً في تغير السياسة البريطانية تجاه العراق، والسعي نحو تعيين /فيصل الأول/ ملكاً على الدولة العراقية الحديثة في مطلع العام المذكور، ثم نودي به ملكاً في حزيران ١٩٢١، وأبرمت المعاهدةُ الأولى بين بريطانيا والعراق في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ وتضمنت أسس الانتداب، وبدأت إجراءاتُ الهيمنة الاقتصادية، إذ وقع الطرفان امتياز الموارد النفطية، وأصبح بذلك هذا المورد مُؤمناً للمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية ثم الأميركية، وأخذت السياسةُ البريطانية بفرض الضرائب وتوسيع وسائل توفير الإيرادات للدولة العراقية من أجل تغطية نصف نفقات قوات الجيش البريطاني في العراق، وقد تطلّبَ ذلك توسيعُ قاعدة الاستبداد وتعميقه، وبذلك واجهت الدولةُ العراقية في الفترة ما بين الحربين العالميتين أعباء واسعةً من جراء الإستبداد الذي مارسته بريطانيا، ولا سيَّما أن العراق قد خرج منهكاً من أعباء التراجع وانهيار السلطة العثمانية.

وفي ظل هذا المناخ وما أفرزه من تباين الكفاءة التفاوضية مع دول الانتداب، وتواضع الممكنات المؤدية إلى تدعيم مقدرتهم السياسية تجاه الخبرات الأوروبية المتراكمة في هذا المجال، أصبحت معه المعاهداتُ المتتاليةُ إطاراً معمقاً للانتداب واستدامته، أعقبتها انتفاضاتٌ متعددةٌ في مناطق مختلفة من العراق كانت إحدى دوافع دخول العراق في عصبة الأمم في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٢، وبذلك تحررَّ العراق شُكلاً من نظام الوصاية، وانتهت مهمة المعتمد السامي البريطاني ولكن حلَّ محلهُ السفير البريطاني في إطارٍ من المهام نفسها في الشأن العراقي. وبعد حوالي عام من التاريخ المذكور، تأثرت حالةُ الاستقرار السياسي والإقتصادي بوفاة الملك فيصل الأول في سبتمبر/أيلول ١٩٣٣ بعد حكمٍ وطني لم يدم أكثر من عقد إلا قليلاً وخلفه الملكُ غازي الذي كان شخصيةً مميزةً في علاقاته بدولة الانتداب، فقد نشأ شاباً ذا ميول وطنية وعلاقات وطيدة مع صغار ضباط الجيش العراقي ومناوئاً للتيارات الاستبدادية، ولم يدم حكمُه طويلاً إذ انحسر بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٩، وتولى الوصاية على الملك فيصل الثاني الذي كان شاباً صغيراً في العمر، خاله الأميرُ عبد الإله الذي عرف بعدم

---

[1] -- النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل" مرجع سابق

[2] - وميض، جمال عمر نظمي: ثورة ١٩٢٠: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية" في العراق، بغداد (العراق) ،مركز دراسات الوحدة العربية "المكتبة العالمية"، ١٩٨٥،ص١٥

الدراية والإهتمام بشؤون الحكم ، وبذلك اتسعت دائرة التيارات السياسية المؤيدة والمناوئة للإنتداب البريطاني، أنَّ محصلتها إلى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في العراق، ولا شكَّ أنَّ حالة عدم الإستقرار كانت إحدى وسائل السيطرة لدولة الإنتداب وممكناتها على العراق واقتصاداته[١].

وقد واجهت أوضاع العراق ما بعد الحرب العالمية الثانية مسألة في غاية الأهمية ، تزايدت معها حالات الإستبداد، ألا وهي تنفيذ دول الإنتداب لوعد "بلفور ١٩١٧"، إذ قررت بريطانيا عام ١٩٤٧ بعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، وصدر قرار التقسيم في العام الذي يليه وبذلك انتهى النصف الأول من القرن العشرين بغرس بذور الإستبداد في المنطقة العربية على المدى البعيد ، إذ أن الصراع بين حقوق الملكية العربية للأصول المولدة للدخل من العرب في فلسطين واغتصاب هذه الحقوق من قوى خارجة عن تلك الأصول وذلك في إطار الشرعية الدولية ،وفي ظل هيمنة الدول الرأسمالية الكبرى هو في حقيقته تأصيل لظاهرة الإستبداد في الأراضي العربية على المدى البعيد ، وهو ما أكدته أحداث النصف الأخير من القرن الماضي، فقد واجه الرفض سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أساليب متعددة من القمع والإضطهاد في الأراضي الفلسطينية خاصة والعربية عامة، وقد أدت هذه الأوضاع وأخرى غيرها في النصف الأول من عقد الخمسينات إلى إقامة "حلف بغداد" وانضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي التركي وذلك في مواجهة مرحلة التحرر الوطني وأجواء "مؤتمر باندونغ" في الوطن العربي، وأعطت الحق لنفسها بالتدخل في سياسات الشرق الأوسط من خلال ميثاق الحلف المذكور الذي كان يسعى لتوسيع رقعته الجغرافية إلى بعض بلدان الجوار، ورغم محدودية البلدان التي انضمت إلى هذا الحلف، كانت بغداد القاعدة الرئيسية لفاعليته[٢].

وأخذت رياح التحرر الوطني تتسع في النصف الثاني من عقد الخمسينات على صعيد معظم دول العالم الثالث ، لتدَّ إلى جنوح التيارات السياسية اليمينية نحو إقامة علاقات بين العراق والأردن في صورة اتحاد هاشمي بوصفه أحد وسائل التنسيق في العديد من المجالات وفي مقدمتها حماية البلاد من آثار التغيرات الحاصلة على صعيد الوطن العربي، ولاسيَّما أن ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ وتأثيرات قياداتها على الصعيد العربي أوجد حالة من التنظيمات السرية لتفكيك القواعد السياسية الرئيسة للإستبداد . ورغم أن معظم تلك القوى كانت تتمتع بالنزاهة والوطنية في بدايتها التنظيمية، فإنها لم تكن تمتلك ذلك القدر من الوعي الذي يمكنها من بناء

---

[١] - النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل" مرجع سابق

[٢] - النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل" مرجع سابق

أيديولوجية تستطيع من خلالها تسيير الحكم بعيداً عن إعادة حالة الاستبداد ، ولاسيَّما أنَّ معظمهم من أوساط البرجوازية ذات النشأة العسكرية، وقدنجحت تلك التنظيمات السريَّةُ في الأوساط العسكرية بالتحالف مع بعض التنظيمات الحزبية على الساحة العراقية في تغيير نظام الحكم لأول مرةٍ في تاريخ العراق إلى الإدارة الجمهورية يوم ١٤ يوليو/تموز [1]١٩٥٨.

و مازال هناك قدرٌ من الغموض يحيط بالمتضمنات الدافعة للتغيير والمؤدية إليه، ولا سيَّما أنَّ القائمين على هذا التغيير في صباح ذلك اليوم من يوليو/تموز ١٩٥٨ لم يكونوا على قدرٍ من التجانس والوعي السياسي. إن قراءة الخطاب السياسي للنخبة القائدة لما حدث صباح ذلك اليوم لا تعطي دلالاتٍ ومعانٍ ذات جذور أيديولوجية في المسألة الوطنية بقدر ما تعطي مؤشرات متناقضةً في نمط تكوين هذه القيادة، فقد خلا بيانُها الأول من متضمناتٍ مقنعةٍ باتجاه ضرورة التغيير والتحولُ في نمط الحكم مثل الديمقراطية والمجتمع المدني أو وعداً برحيل القوى العسكرية عن إدارة نظام الحكم في العراق بعد إزالة النظام الملكي، الأمرُ الذي أدَّى بقيادة التغيير إلى التوغل في متاهات الاستبداد رغم تاريخها القصير، وقد ضمَّ بعضُ تكوينات إدارة نظام الحكم شخصياتٍ عسكريةً ذات ميولٍ يساريةٍ ،وأخرى معتدلةً، كما أنَّها لم تخلُ من شخصياتٍ يمينيةٍ ، وبذلك فإنها فقدت التجانس الأيديولوجي ، في حين أنَّ بعضاً من شخصيات السلطة التنفيذية المكلفة إدارة شؤون البلاد كان تاريخُها السياسي يشيرُ إلى انتماءاتها الوطنية ذات الفكر القوميِّ الوسط كما أظهر بعضُ رموز السلطة اتجاهات مناوئةً للتغيرات الراديكالية ، ولاسيَّما لبرامج الإصلاح الزراعي وتأميم بعض النشاطات الاقتصادية والإجراءات المالية الموجهة، وتمتع التيار الأخير بدعمٍ ومساندة الفئات ذات الدخول العالية ، وفي مقدمتهم كبارُ ملاك الأراضي الزراعية والرأسماليةُ الصناعية وبقايا النظام الملكي، وفي خضمِّ هذا التعدد غير المتجانس في المتضمنات الأيديولوجية أو السياسية وفي إطار تواضع الوعي والرؤية العقلانية للعديد من القائمين على إدارة نظام الحكم ولاسيَّما العسكرية منها التي أحدثت التغيير نحو الإدارة الجمهورية، أخذ النظامُ بالجنوح في تناقضات ما يطلق عليه بالثنائيات مثل الوحدة والقطرية واليسار الاشتراكي واليمين الرأسمالي، والتعددية الحزبية والانفراد بالسلطة وأخرى غيرها أدَّت مجتمعةً إلى اتساع بذور الاستبداد في قمة السلطة، فهذه الثنائياتُ المتناقضةُ قادت الفئةَ العسكرية إلى التفردُّ في إدارة نظام الحكم سواءً في إطار دوافع النزعة الفردية أو خوفاً من نتائج التناقضات التي أخذت تتسع وتُؤثرُ في وحدة المجتمع العراقي[3].

ويشير التاريخ المعاصر للمجتمعات النامية في نهاية عقد الخمسينات ومطلع عقد الستينات

---

[1] - الدرة ،محمود : ثورة الموصل القومية ، فصل من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد (العراق) ،مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٥٩ ص٨٣
[2] - العزاوي، فاضل : النار والرماد في رحلة أطول من الأبدية ،مجلة العربي ، العدد ٥٤٧ ، الكويت ٢٠٠٤
[3] - النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل" مرجع سابق

إلى أنَّ العديدَ من تجارب التغيير سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أميركا اللاتينية قادت إلى حالات من التفرُّد والدكتاتورية التي تبني وتقيم أوضاعَها على أشكالٍ مختلفةٍ من الإستبداد من خلال العنف والقمع والطغيان بواسطة الأحكام العرفية وتعطيل أحكام الدستور والمحاكمات الصورية والإعدامات الجزافية، ولم ينأ العراقُ عن مسارات هذه الظاهرة، وكان من مظاهرها الألقابُ التي تطلقُ على القيادة المتسلِّطة والمنفردة بالحكم مثل "الزعيم الأوحد"، وهي إحدى دلالات التفرُّد التي تقودُ إلى الدكتاتورية، وأصبح النشاطُ السياسي مقترناً بالعنف وأهدافُ هذا النشاط هو محاولاتٌ انقلابيةٌ لاستبدال السلطة المستبدة بأخرى ذات شكلٍ آخر من الإستبداد، وقد اتسمت معظمُ الحكومات المتعاقبة على العراق بخصائص مشتركةٍ في مقدمتها تزييفُ الوعي وإفسادُه.

وقد قادَ التطرفُ والإنحرافات التي حصلت في المسارات الرئيسية للتغيير في يوليو/تموز ١٩٥٨ إلى اتجاه فئةٍ من التنظيمات العسكرية التي كان لها مساهمةٌ في رحيل النظام الملكي إلى ممارسة دورها من جديدٍ في تنظيماتٍ سريةٍ للتخلص من النظام الجمهوري القائم آنذاك، ولاسيَّما لأنها لم تكنْ حديثةَ العهد بهذا النمط من العمل السياسي، وقد ساعدَها في هذا الشأن بعضٌ من دول الجوار العربي من جانبٍ، ودعمُها من قبل بعض الفئات التي تضررَّت من الإجراءات الراديكالية التي أحدثها التغيير، ولاسيَّما تشريعُ قانون الإصلاح الزراعي (رقم ٣٠ لعام ١٩٥٩) من جانبٍ آخر، إذْ أنَّ نتائجُ هذا القانون إلى انتزاع الأصول المولِّدة للدخل من الأفراد ذوي الملكيات الكبيرة[١].

وقد تمخضَّ عن ذلك ما أطلقَ عليه "بحركة الشواف" التي قامت على قيادتها القواتُ المسلَّحةُ في مدينة الموصل وقيادات القواعد العسكرية في الأطراف القريبة منها، ولكنْ لم يحالفْها النجاحُ، وتأتَّى عن فشلها مجازرُ لم يشهد التاريخ المعاصرُ لها مثيلاً إلا قليلاً.

وقراءةٌ هادئةٌ للأحداث المذكورة وما تمَّ من استطلاعات الرأي التي تمَّت آنذاك تؤكدُّ أنَّ السلوكَ المتطرفّ والمناورات السياسية لليمين العراقي أمكنته من توظيف بعض الضباط في القواعد العسكرية في بعض المواقع الجغرافية من العراق، ولاسيَّما قواعدها في الموصل من ذوي الإتجاهات القومية والإسلامية المحافظة وأخرى لديها طموحاتُ الحكم والسلطة، وبالنظر إلى أنَّ رؤية القوات المسلَّحة تنحصرُ في أداء واجباتها الرئيسية بصفةٍ أساسيةٍ هي الدفاعُ عن حدود الدولة وأمنها في إطار طبيعة نشاطها وتخصصُّها الوظيفي، فإنَّ درايةَ هؤلاء ووعيهم لا يمتدُّ بالقدر نفسه من الكفاءة في الشأن الأيديولوجي وأساليب السياسة وإدارة نظام الحكم، وقد أكدَّ هذه

---

[١] - النجفي,سالم توفيق: الاستبداد في نظام الحكم في العراق"متضمنات الماضي و رؤية المستقبل" مرجع سابق

الطروحات العديد من تجارب العالم الثالث ، من هنا فإن توظيفهم لتغيير قواعد الحكم في بغداد واتجاهاته لم تواجه صعوبات كبيرة ، ولا سيَّما أنَّ الإيحاء الذي انطلقوا منه هو وعاء الخطاب العربي الإسلامي، إلا أن اعتقال الصفوة التي قامت على إدارة حركة الشواف" وإيداعها في السجن أعطاهم الفرصة الكافية للحوار والتشاور في إطار قدر كبير من الشفافية في التحليل ، ولا سيَّما أن بعضاً من الرتب العسكرية المتقدمة كانت تتمتع بقدر مناسب من موضوعية الرؤية لطبيعة الأحداث لما بعد ١٩٥٨ ومساراتها المتباينة، وقد أصاب البعض منهم قدر من الإحباط من جراء وضوح الرؤية لمدى استبداد قوى اليمين الرأسمالي في توظيفهم في صراعات لإزالة قيادات حركة يوليو/تموز ١٩٥٨، ما دفع بتلك القوى إلى التخلُّص من هؤلاء الضباط ، بعدما ظهرت ضغوط من قوى قومية للعفو عنهم، فقد نظمت بعض الفئات اليمينية عملية تسريب بما يفيد بمحاولات انقلابية جديدة يقوم على تنظيمها الضباط السجناء بالتعاون مع آخرين في القوات المسلحة ، وتأكد لدى قيادة النظام بوقائع مزوَّرة ما يفيد هذا الأمر، مما دفع النظام المذكور إلى تنفيذ أحكام الإعدام في ٩ ضباطاً من أبرز القيادات العسكرية في الجيش العراقي صباح ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٥٩[1]، بعد أن كان قد وعدهم في مساء اليوم الذي يسبقه بالعفو عنهم وإطلاق سراحهم في إطار مصالحة وطنية ملحة، سعى إليها العديد من القوى الوطنية ، وهكذا تم تحفيز نظام الحكم إلى مزيد من تزايد معدلات نمو الإستبداد كانت بدايته صباح ذلك اليوم الذي أريقت فيه دماء طاهرة على أرض "أم الطبول" في بغداد .

وبالنظر إلى أن نظام الحكم آنذاك لم يملك تنظيماً يقوم على حمايته في مستوى يمكن معه تعبئة الرأي العام وإدارة الإعلام المحلي والعربي المؤدي إلى تثبيت نظام الحكم ، فقد اعتمد على التنظيمات المناوئة للقوى القومية، الأمر الذي أدَّى إلى اتساع قاعدة الإستبداد من جنوب العراق وحتى شماله ولا سيَّما في المناطق التي تأصلَّت فيها متضمنات القومية العربية فكراً وتنظيماً .

وقد ساد في نهاية عقد الخمسينات وبعد تلك الأحداث الدامية تياران رئيسيان على الساحة العراقية، تمثل الأول بصورة خاصة بالحزب الوطني الديمقراطي ويقوم على القبول بالنظام في إطار الكفاح ضد إفساده والعودة إلى الدستور والحريات وحقوق الإنسان، وتمثل الثاني برفض فكرة الإصلاح إنَّما العمل على تغيير النظام ، وقد تمثل التيار الأخير في مجموعات تنظيمية مختلفة أبرزها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يسعى لقيام الدولة القومية[2] وقد تمخَّضت هذه الصراعات إلى إيغال نظام الحكم القائم باتجاه الفساد والإستبداد في محاولة

---

[1] - عبد الحميد ،صبحي : أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٩ في العراق ، بغداد(العراق)، مطبعة الأديب البغدادية ، ١٩٨٣ ،ص١٧

[2] - العزاوي ،فاضل: النار و الرماد في رحلة أطول من الأبدية ، مرجع سابق ،ص١٨

لتدعيم بيئته المحلية ، ولا سيّما أنّ علاقاته الدولية مع المنظومة الاشتراكية لم تمكنه من تحسين علاقاته العربية ، وقد كانت حصيلة هذه الصراعات قيام إحدى التنظيمات في حزب البعث بمحاولة اغتيال شخصية قائد النظام أثناء مروره من شارع الرشيد في بغداد ، إلا أنّ عدم كفاءة ودراية القائمين على الاغتيال رغم تعددهم أدّت إلى نجاته من تلك المحاولة ، في حين أنّ حمايته كانت متواضعة الأمر الذي تصاعدت معه السلوكيات الدكتاتورية للزعيم ونظام حكمه، فتعددت أحكام الإعدام والاعتقالات والتشريد، ونجا معظم القائمين على الاغتيال بهروبهم إلى الدول العربية المجاورة، في حين اعتقل البعض الآخر ، وانتهت هذه المرحلة بأحداث عام ١٩٦٣ التي بدأت بإعدام رموز السلطة دون محاكمة شرعية، وكان هذا الانقلاب إحدى حلقات العنف الذي قاد إلى الاستبداد في مسلسل اللاشرعية للوصول إلى السلطة في العراق .

ويصعب تحديد دوافع ظاهرة الاستبداد أو ملامحها بدقة للفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ وهي الفترة التي سادها نظام الحكم غير المستقر نسبياً ، إلا أنّه لم يتسم بالعنف الذي شهدته الفترة السابقة ، وربّما أنّ غلبة التيار القومي الوسط (المعتدل) على رجالات الحكم جعلته أكثر ميلاً للحرية وأقل اقتراباً من وسائل القمع المتطرفة، الأمر الذي مهّد لرحيله في يوليو/تموز ١٩٦٨ من خلال تحالف حزب البعث العربي الاشتراكي مع قوى أخرى ولاسيّما العسكرية التي يمكن تصنيف العديد منها في إطار التيار اليميني. ويشير هذا التحالف إلى استكمال متطلبات عمليات التغيير فضلاً عن طمأنة الدول الغربية التي لها علاقات ومصالح مع الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالسياسات النفطية ، إلا أنّ تلك التحالفات لم تدم طويلاً ، ولأنّ النظام الجديد لم يكن مهيأ لإدارة الحكم في بداية التغيير ولا يملك سوى قاعدة متواضعة على صعيد المجتمع ، فقد سعى إلى تكوين تحالف مع القوى الأخرى أسهمت فيه التيارات السياسية المؤيدة للنظام سواء منها اليسارية أو القومية العربية والكردية.وقد أتاح ذلك الفرصة الكافية للنظام بعد تأصيل جذوره في المجتمع العراقي، وأصبح التحالف مع القوى الأخرى إطاراً شكلياً دون تأثيرات سياسية في مسارات نظام الحكم ، وبذلك أخذ النظام بالسعي إلى "توزيع الفرص" بين أعضائه ومؤيديه سواء في القيادات العسكرية أو المدنية بالاعتماد على معيار الولاء دون الكفاءة الأمر الذي أدّى إلى الإضرار في مسألة توزيع الموارد على استخداماتها المختلفة دون مراعاة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ممّا ترتّب عليه ضياعها من جراء التشوهات الحاصلة في استخداماتها البديلة على الصعيد الاقتصادي، وبذلك شهد مطلع عقد السبعينات انفراداً بالسلطة ، وقد ترتّب على ذلك تزييف المفاهيم وإعادة هيكلة المجتمع المدني من خلال

[1] - حسيب خير الدين : حوار الملف العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، العدد ٣٠٣ ،٢٠٠٤

إلغاء اتحادات النقابات العمالية وقصرها على القطاع الخاص ، وتكوين ولاءات جديدة في التنظيمات المجتمعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ فاعليتها وذلك من أجل السعي إلى تثبيت نظام الحكم واستدامته، وكانت هذه البداية والإرهاصات المرتبطة بها والمتأتية عنها المدخل الرئيسي لإيجاد الإطار العام لنظام يعتمد على الإستبداد في مستوياته المختلفة فيما بعد وخلال العقود الثلاثة الماضية ، وأدى ذلك في صيغته النهائية إلى رحيل النظام في العشرة الأوائل من أبريل/نيسان ٢٠٠٣.[١]

وقد شكلت هذه التكوينات مجتمعة ثقافات جديدة لم يألفها المجتمع العراقي فيها قدر كبير من الثنائية السياسية المعقدة ،وقد أدت هذه الثنائيات المتناقضة إلى سيادة حالة من الجدل أوجدت معها أوضاعاً أكثر ملائمة للتغيير نحو نظام حكم جديد لا يضم في متضمناته الأيديولوجية هذا القدر من التناقضات، وقد أخذت معطيات هذه التناقضات تتزايد مع مرور الزمن ولاسيَّما في عقد التسعينات سواء من جراء الحصار الذي أضعف بنية الإقتصاد العراقي أو لردود فعل السلطة من الناحية الأمنية والتطرف في الإستبداد، ولاسيما تجاه القوى المعارضة في داخل العراق أو خارجه، أفقد نظام الحكم القاعدة العريضة من أفراد المجتمع التي كانت تسانده وتؤيده مطلع عقد الثمانينات، وأوجد أيضا خواءً سياسياً على الساحة العراقية أصبح معه من الصعب إيجاد فرصة للإحلال محل النظام القائم في حالة رحيله، وقد مكنت هذه المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من إيجاد قاعدة عريضة من الفقر والبطالة والبؤس رافقها عدم رضا المجتمع عن أوضاعه الإقتصادية ولاسيما في ذلك الجانب من التباين في توزيع الدخل في ظل تراجع معدلات النمو الإقتصادي، وأما ما ينجم من العائدات النفطية كان يتمُّ توزيعها على الفئات الأكثر ثراءً ولأغراض أمنية ودفاعية وباختصار فإنَّه يمكن تصنيف التسلط في العراق ولاسيَّما في العقدين الأخيرين بأنَّه من نوع التسلط المركزي الذي يعمل على بناء نظام الحكم على سلطة سياسية محورها الرئيسي الحزب الواحد والقيادة المتفردة، ويقوم على دعمها التنظيمات العسكرية والأمنية وتشكيلات المجتمع المدني الموجهة ، وبذلك أصبح من واجبات الأجهزة الأمنية المسألة الرقابية أيضا بدلاً من أن تناط هذه المهمة بالمؤسسات الديمقراطية ، وقد ترتب على هذا النوع من الحكم تشوهات في حقوق الإنسان في المجتمع العراقي ، أصبحت نموذجاً على الصعيد العالمي. وقد ساعد على تغيير النظام السابق القوى الخارجية وليس من تنظيمات داخلية، إذ استفادت المعارضة الخارجية من تطلعات النظام الإقتصادي الرأسمالي نحو الإنتشار سواء بالموقع الإستراتيجي للعراق أو موارده الإقتصادية المستدامة (النفط)،وبذلك

---

[١] - هدسون ،مايكل : العراق تحت الاحتلال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، العدد٢٩٨،ص٨٠

سعت المعارضة الخارجية لدفع المنظومة الرأسمالية إلى تضييق فرص الاختيار أمام نظام الحكم في العراق.

المطلب الثاني: العراق ودول الجوار (تركيا – إيران – الكويت – سورية – السعودية)

أولاً: العراق وإيران:

تعد العلاقات العراقية الإيرانية أكثر العناصر تعقيدا في مركب العلاقات العربية الإيرانية ، ويمكن القول أن أحد الثوابت التقليدية في إستراتيجية إيران تؤكد أن أحد أهم العوائق التي تحول دون استثمار إيران لميزة الموقع على شاطئ الخليج هي العراق ، وهي الحقيقة التي جسدتها تماماً حرب الثماني سنوات وتبدو ظلالها في مشكلات أساسية وفرعية ، أهمها مشكلة الشيعة بجنوب العراق والأكراد في شماله .

ويشكل العراق المصدر الرئيسي لمخاوف إيران الإقليمية ، فقد شهدت الدولتان سنوات من التنافس ومن تدخل كل منهما في شؤون الأخرى ، إضافة إلى نشوب الحرب بينهما ، ورغم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران في ٤/تشرين الأول /١٩٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، إلا أنها لم تصل إلى ما هو مطلوب[١].

ويمكن القول أن العلاقات العراقية الإيرانية قد تمحورت في ما بعد حرب الخليج الثانية حول مشكلتي الشيعة والأكراد جنوب وشمال العراق ، إلا أن مشكلة الأكراد مثلت محور التفاعل بين البلدين اقترابا وافتراقاً خصوصاً في عام ١٩٩٣ حيث عقدت الدولتان محادثات مركزية على مشكلة أسرى الحرب .

وبعد تحرير الكويت عارضت إيران توجيه الضربات العسكرية على العراق، ووجود قوات التحالف الدولية في الخليج منذ البداية ، وعارضت أي مشروع يهدف إلى تقسيم العراق من خلال الرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة في ٣-٤ نيسان ١٩٩١، واتهمت إيران قوات التحالف الدولية بأنها تجاوزت قرارات مجلس الأمن ، وأنها تعدت مرحلة تحرير الكويت إلى مرحلة تدمير العراق ، وحذرت من المساس بوحدة العراق الترابية أو تجزئتها ، وقدمت للعراق مواد غذائية وإسعافات طبية فضلاً عن تعاون البلدين خاصة في مجال بيع كميات محدودة من البترول العراقي المهرب .

وهكذا بدأت العلاقات العراقية الإيرانية تتحسن شيئاً فشيئا على الرغم من الحساسيات التي كانت موجودة منذ فترات الحرب بين البلدين .

---

[١]- السياسة الدولية ، العدد ١١٣- تموز /١٩٩٣

إن الجوار الجغرافي بين العراق وإيران والتداخلات الدينية الطائفية والمذهبية حاول البعض استغلاله بالتقسيم والتفرقة الطائفية والمذهبية متذرعين بالتشيع الذي تدعمه إيران في المنطقة العربية ومن بينها العراق ، وحاول هؤلاء المتآمرون بأقوالهم وكتاباتهم تبيان وكأن الشيعة هم أعداء وسوف يسيطرون على المنطقة ، لكن القارئ والعارف للتاريخ يعلم تماماً أن هذا الكلام هو من نسج الاستعمار والمتآمرين معه في منطقتنا العربية وذلك بهدف الاقتتال بين الطوائف والمذاهب ، مما يؤدي إلى التقسيم والضعف وسهولة السيطرة على منطقتنا العربية والدليل القاطع على ذلك أن المذاهب الإسلامية وجدت منذ وجود الخلافات الفقهية في المنطقة العربية ، لكن التشيع وانتشار المذهب الشيعي في إيران كان في القرن السادس عشر للميلاد مع ظهور الدولة الصفوية ، ولطالما كان العراق موطن الشيعة ومنها الأساس وتحديداً مدينة النجف وليس العكس،[1] أي أن الشيعة والتشيع موجود في منطقتنا العربية قبل وجوده في إيران بعدة قرون من الزمن، وهذا الكلام إن دل على شيء فإنه يدل على أن ما يذاع عن الهدف الإيراني من السيطرة على المنطقة العربية من الباب المذهبي عار عن الصحة ، وما هو إلا محاولة فتنوية استعمارية تهدف التفتيت والتجزئة والتقسيم، ويبقى الجوار الجغرافي والفكر الديني الإسلامي هو الذي يحكم العلاقة بين العراق وبين إيران ، ومهما اختلف البلدان سياسياً إلا أن هذه الخلافات تبقى خلافات عابرة يمحوها الإيمان والفكر والجوار .

ثانياً: العراق وتركيا:

تربط العلاقة بين تركيا والعراق ليس فقط الحدود المشتركة بينهما بل أكثر من ذلك بكثير ، فهناك قضيتان أساسيتان كانتا وما تزالا سبباً للتوتر أو الانفراج في العلاقات التركية العراقية ألا وهما القضية الكردية والقضية التركمانية .

فقد كان الكرد على الدوام عنصراً رئيسياً حدَّ طبيعة العلاقات القائمة بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ وظهور الدولة الكمالية في تركيا بعد ذلك بقليل في عام ١٩٢٣، لكن الوضع ازداد تأزماً مع الحرب الأمريكية الأولى على العراق عام ١٩٩١ حيث أقيمت إدارة مركزية ذاتية كردية في شمال العراق تمتعت بحماية دولية وأمريكية بالأساس ، إن قيام إدارة مركزية أو حكم ذاتي للأكراد في الشمال يشكل تحديا خطيراً لتركيا التي تعاني المشكلة نفسها في مناطقها الكردية ، وقد يصبح محرضاً ومشجعاً لهم بما فيه الكفاية إذا استطاعوا أن يجمعوا لهم تأييداً دولياً لفكرة إقامة دولة كردية كبرى مستقلة .[2]

---

[1] - النفيسي ،فهد عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ،ط٢ ، بيروت (لبنان)، دار النهار للنشر ، ١٩٨٦،ص٨١.
[2] - صابر، فوزية : قراءة جيو استراتيجية للبعد الكردي بين العراق وتركيا ،شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، لبنان بيروت ، العدد ١٢٢ لعام ٢٠٠٦،ص١٠٦

ودفع هاجس تفكك الدولة العراقية ، وتأثيرات ذلك في الأمن القومي التركي ، إلى جانب هاجس سيطرة الكرد مستقبلاً على مدينة كركوك النفطية وفقاً للتصورات الكردية بضم هذه المدينة الحدودية إلى الإقليم الكردي المخاوف التركيّة إلى أقصاها ، إن العودة للحديث عن مدينة كركوك أعاد الهاجس لدى الأتراك في شأن الموصل وكركوك. والواقع أنَّه منذ حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران احتفظت تركيا باهتمامها بحماية مصير الإقليم ، وفي حرب الخليج الثانية أحيا القادة الأتراك ثانية دعواهم القديمة في شأن الموصل وكركوك في حال انهيار وتفكك العراق. وخلال التحضيرات لحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ هدَّدت تركيا بأنَّه إذا ما دخل الكرد إلى الموصل وكركوك فإن الجيش التركي سيتدخل في شمال العراق ، ولكنَّ الذي حدث أن القوات الكردية دخلت المدينتين مع القوات الأمريكية ، ووضعت هذه الخطوة تركيا أمام امتحان صعب ، فأيُّ خطوة غير محسوبة من جانبها معناه الاحتكاك مباشرة مع القوات الأمريكية في المدينتين .[1] وهكذا تبيَّن مدى الحساسية الموجودة بين تركيا والعراق فيما يتعلق بالمسألة الكردية .

أمَّا مسألة التركمان فقد تجد الاهتمام بها من قبل تركيا بعد حرب الخليج الثانية ، ذلك أنَّ تركيا تعتقد أن لها مسؤولية عنهم بحكم روابطهم العرقية معها ، ومنذ الثمانينات بدأت تظهر في المنفى في تركيا جمعيات ومنظمات ثقافية لتركمان العراق حظيت بدعم ومساندة جهات تركية عدة [2] . وفي خلال الحرب العراقية الإيرانية عبَّرت تركيا عن قلقها ومخاوفها مما يمكن أن يتعرَّض له التركمان من مخاطر في حال تكوين دولة كردية في شمال العراق بدعم خارجي . و يأخذ البعض على تركيا أن موقفها من تركمان العراق ينبع من دوافع مصلحيَّة وسياسية ، فهي لم تتخذ مواقف جديَّة من المظالم التي تعرَّض لها التركمان في خلال سنوات حكم النظام السابق من حملات تهجير ، واعتداءات ، في الوقت الذي كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية تسير بخطوات متسارعة مع حكومة بغداد .[3]

وهكذا يتبيَّن أن العلاقات التركية العراقية متداخلة ومتشابكة حدودياً من خلال الأكراد والتركمان ، وهناك حراك سياسي الآن لترتيب هذه العلاقات حيث قامت زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين .

ثالثاً العراق والكويت :

[1] - دلي، خورشيد : كيف تتعامل تركيا مع العراق الجديد ، صحيفة البيان ،دبي ، ٢٠٠٥/٢/٢٠
[2] - معوض ،جلال عبد الله : تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ ،١٩٩٢ ، ص ١٠١
[3] - علي ،محمد جواد : في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بيروت(لبنان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ ، ص٤٢٨

يعود الخلاف بين العراق والكويت إلى وقت ظهور الكويت ككيان سياسي ، ففي البداية كان هناك خلاف على الكويت بين بريطانية والدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أصدر الوالي التركي المقيم في البصرة بلاغاً عام ١٨٧٠ أعلن فيه أن الكويت (سنجقية) عثمانية تابعة للبصرة ، ولما اشتد التنافس بين السلطات البريطانية في الخليج والدولة العثمانية على النفوذ بادرت بريطانية عام ١٨٩٩ إلى عقد معاهدة حماية مع شيخ الكويت ظلت طي الكتمان حتى عام ١٩٠٠ ثم اتفق الطرفان عام ١٩١٣ على منح الكويت استقلالاً ذاتياً ضمن الإمبراطورية العثمانية مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة ١٨٩٩ ، وحينئذ وعلى هذا الأساس رسمت أول خريطة للكويت وانتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين العثماني والبريطاني وأضحت الحدود غير الواضحة التي اتفق عليها لتفصل بين الكويت وولاية البصرة أساس كل المعاهدات والاتفاقيات التي تمت بعد ذلك بشأن الحدود . ففي عام ١٩٢٣ جرى تبادل للرسائل بين الوكيل البريطاني في الكويت (المايجور) وبين المندوب السامي البريطاني في العراق (كوكس) تقررت خلالها الحدود العراقية الكويتية بعدما كان العراق قد خرج من دائرة النفوذ العثماني إلى بريطانيا وفق معاهدة سيفر ، وقد استند تقرير الحدود على الخط الأخضر المرسوم عام ١٩١٣ الذي يمر جنوب منطقة جبل سنام وصفوان وأم قصر التي بقيت جميعها داخل الحدود العراقية ، ولكن ما أخذ على ذلك الترسيم أنه لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج العربي بما يتناسب مع مساحته ودوره.[١]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طالبت الكويت بترسيم حدودها مع العراق ، لكن الأمر لم يلق تجاوباً عراقياً وظلت الخلافات شبه مجمدة تشهد أحياناً تصريحات تصعيدية ، حتى جاء عام ١٩٦١ ليشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت ، إذ عادت المطالبة العراقية بالكويت كلها بعد أن كانت قد تحولت إلى خلاف على مناطق محددة . ففي نفس العام وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت أنهت بموجبها الحماية البريطانية وبعد خمسة أيام من إعلان الانسحاب البريطاني واستقلال الكويت بدأت الأزمة العراقية الكويتية حين أعلن رئيس الوزراء العراقي اللواء / عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحافي في بغداد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

وفي ٢٦ حزيران ١٩٦١ وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها أن الكويت جزء من العراق ، وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها فقد كانت الكويت تتبع للبصرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

[١] - مجاهد، أيمن : حروب قادمة على الحدود العربية الإسلامية ، ط١، القاهرة (مصر) ،دار الصحوة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥، ص٢٢

وفي التاريخ نفسه أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه (أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً وإن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته).

وقد تلى هذا البيان طلب الشيخ عبد الله حاكم الكويت إلى بريطانيا يطلب فيه المساعدة وبالفعل بدأت القوات البريطانية الوصول على الكويت منذ ٣ تموز ١٩٦١ لكن شيئاً لم يحدث وبقيت الحدود العراقية الكويتية مفتوحة وظل المواطنون الكويتيون يزاولون أعمالهم كالمعتاد، بينما عانى الجنود البريطانيون كثيراً بسبب قساوة الطقس.[1]

أما على الصعيد العربي فقد بدأت الدول العربية بزعامة مصر تحركاً واسعاً لإحلال قوات عربية محل القوات الأجنبية، وبدأت القوات البريطانية بالانسحاب في ٧ تموز وحلت محلها قوات تابعة لجامعة الدول العربية (مصرية، سعودية) لكن بريطانيا عادت مرة ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار عقب عودة /قاسم/ بالمطالبة بالكويت بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة، ولكن الأمر لم يعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي كما بقيت القوات العربية في الكويت حتى أطيح بالقاسم عام ١٩٦٣ فبدأت هذه القوات بالانسحاب في أثره كما بادر الحكم الجديد في ترطيب الأجواء مع الكويت، وفي أيار من ذلك العام انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة وفي تشرين الأول ١٩٦٣ أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت وهكذا انتهى رسمياً مطلب الضم كما أكدت الحكومة العراقية استعدادها لإنهاء الخلاف وترسيم الحدود مع الكويت، فألفت لجنتان اجتمعتا مرات عدة، إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة ودخل الخلاف مرة أخرى في مرحلة جمود استمرت عشر سنوات.[2]

اجتياح الكويت وحرب الخليج :

بلغ التصعيد ذروته مع بداية النصف الثاني من عام ١٩٩٠، عندما اتهم العراق الحكومة الكويتية بانتهاج سياسة معتمدة على خفض أسعار النفط والإضرار بالعراق الذي يقوم بإعادة البناء.

ومرة أخرى نشطت أطراف عربية وخليجية وتوسطت الحكومة السعودية لعقد اجتماع بين وفدين من البلدين عقد في السعودية في آب ١٩٩٠ لتسوية الخلاف. لكن الاجتماع انتهى دون التوصل إلى اتفاق وفي فجر اليوم التالي دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها لتبدأ أعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين.

---

[1] - مجاهد ،أيمن : حروب قادمة على الحدود العربية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص١٠٧

[2] - شكور، سالم نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٣ ، ص٩٧

وفي هذه الأزمة عادت فجأةً المطالبةُ العراقيةُ بالكويت كلِّها بدعوى (الحقّ التاريخي) ولم تنته الأزمة إلا بحربٍ مدمِّرةٍ اشتركت فيها ٣٣ دولةً وكان نتيجتها تحرير الكويت وتدمير البنية التحتية للعراق بعد توقُّف الحرب وانتهاء الاحتلال العراقي للكويت قامت لجنةٌ دوليةٌ تألَّفت على أساس قرار مجلس الأمن ٦٦٠ بتاريخ شباط ١٩٩١ بدراسة وضع الحدود ورسمها بشكلٍ نهائي وفقاً للوثائق الموجودة في الأراضي العراقية بما في ذلك حقول نفطٍ عدةً في الرميلة كما سيمرُّ خطُّ الحدود الجديدُ وسط أمِّ قصر العراقية وكان المندوبُ البريطاني في اللجنة المكلفة من قبل الأمم المتّحدة يتولّى عمليات ترسيم الحدود والإعلان عن التغيُّرات الجديدة غير أنَّ العراق رفض الترسيم الجديد وأعلنت المنظمةُ الدوليةُ أنَّ قرار اللجنة ملزمٌ، ولا يحقُّ لأحدٍ الاعتراض عليه.[١]

وبقيت التوترات قائمةً بين البلدين حتّى سقوط النظام العراقي السابق على يد القوات الأمريكية الغازية، وتمَّ فيما بعد تشكيل حكومة عراقية جديدة ترى أنَّ الكويت دولةٌ عربيةٌ مستقلَّةٌ، حيث تمَّ في عام ٢٠٠٨ زيارات لمسؤولين كويتيين إلى العراق ومسؤولين عراقيين إلى الكويت، وبدأت علاقاتٌ دبلوماسيةٌ بين البلدين تقوم على احترام سيادة واستقلال كلٍّ من البلدين، إلا أنَّ الخلافات ما زالت قائمةً بشأن مسألة التعويضات.

المبحثُ الثالثُ: العراقُ والحربُ الأخيرةُ:

المطلبُ الأولُ: الحربُ الأخيرةُ على العراقِ (أسبابها وأهدافها):

---

[١] - جوفي، جورج: النزاعات الحدودية العربية: التداعيات على الأمن العربي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد (١٠)، دمشق، حزيران ١٩٩٧، ص١٦

إذا تابعنا القراءات الكثيرة التي كتبت ونشرت حول الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق نرى تشابهاً كبيراً في تحديد أسباب وأهداف هذه الحرب .

فمن الأسباب المعلنة لاستهداف العراق كان موضوع أسلحة الدمار الشامل وعلاقة العراق بالقاعدة والإرهاب ، ولكن وبعد أن تبيّن أنّ لا صحّة لهذه الادّعاءات نجد أنّ هناك أسباباً حقيقية كانت وراء قيام هذه الحرب فالولايات المتحدة الأمريكية قرّرت بعد انتهاء الحرب الباردة أن تكون هي القوّة الوحيدة في العالم وأن تستخدم هذه القوّة لفرض كلّما يخدم مصالحها ، وبما أنّ هناك قوى بدأت بالظهور والمنافسة للولايات المتّحدة كالاتحاد الأوربي والصين والهند وغيرها، ليس في إبراز القوّة العسكرية بل بالتطوّر الصناعي والاقتصادي بشكل عام ، وهذه الدول هي قوى نووية أيضاً وهذا الأمر يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على شنّ حروب عليها ، فكان من الضروري أن تمسك بورقة النفط وذلك من خلال العراق الذي يمتلك ثاني احتياطي في العالم [1]

وبذلك تستطيع الولايات المتّحدة أن تتحكّم بالنفط كورقة اقتصادية ضدّ هذه الدول المنافسة لها بالإضافة إلى أنّ النفط السعودي أصبح من الضروري إيجاد البديل عنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد أحداث ١١ أيلول وعلاقة الحكومة السعودية بالإسلاميين والقاعدة ممّا جعل الولايات المتحدة تشعر بالخطر فرأت بالنفط العراقي هو البديل الأمثل لها. بالإضافة لما تقدّم من ذكر أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنّه لايمكن نكران أهمية العراق كموقع استراتيجي وكبداية لشيء أوسع، فكولن باول وغيره صرحوا بأنّ العراق هو بداية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط[2]. وانطلاقاً من هذه الأهمية الإستراتيجية للعراق رأت الولايات المتّحدة أنّ هناك أسباب تجعل هذا الاحتلال سهلاً وممكناً ومنها :

١- العراق بلد لا يستطيع محاربة أمريكا لعدم وجود تكافؤ بنوعية السلاح والتكنولوجيا المتقدّمة بالإضافة إلى الفقر الناجم عن الحصار المفروض عليه.

٢- وضع العراق يوفّر ذرائع سهلة مثل امتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي توفّر غطاء مقنعاً للرأي العام الأمريكي .

٣- التقاء المصالح الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية التي ترغب بتدمير العراق .

أمّا إذا بحثنا بالأهداف الحقيقية لهذه الحرب فإنّنا نقسم هذه الأهداف وفق نواحي عديدة فمن الناحية الاقتصادية :

١- السيطرة على منابع النفط في المنطقة وتوفير البديل للنفط السعودي والفنزويلي .

---

[1] - حسيب، خير الدين: المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ،٢٠٠٤/٥، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٨

[2] - المرجع السابق ،ص٩

٢-احتكار الشركات الأمريكية لعقود الصناعات النفطية في العراق .

٣-فتح أسواق جديدة للصناعات الأمريكية سواء في العراق أو في دول جنوب شرق آسيا بعد الحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط يوفر سهولة الوصول لتلك المناطق دون مبررات .

٤-فرصة لاستهلاك وتجربة مختلف الأسلحة والذخائر الأمريكية المحرمة دوليا

أما من الناحية السياسية :

١-تأكيد انفراد قوة القطب الواحد بالسيطرة والهيمنة على العالم وتحجيم دور الأمم المتحدة .

٢-دعم وتفعيل التهديد المباشر لكل من سوريا وإيران .

٣-التعويض عن النصر الوهمي الذي تم إحرازه في أفغانستان بسبب عدم تحقيق الأهداف الرئيسية المعلنة لتلك الحرب .

٤-إزاحة قوة عربية كبيرة كانت تشكل مصدرا حقيقيا لإسرائيل .

٥-إلغاء أي فرصة لأي قرار عربي لتوحيد الأمة العربية وإلغاء دور الجامعة العربية مما يعزز الفرقة والخلاف بين هذه الدول ويبسط السيطرة والنفوذ الأمريكي عليها جميعها .

من الناحية الدينية :[١]

١-الحرب الصليبية لم تكن زلة لسان من بوش وهي تهدف فعلاً إلى محاربة المسلمين من أجل إذلالهم وإضعافهم واستعمار بلادهم .

٢-القضاء على صدام حسين مهما كان ، لأنه ورد في نبوءة بني إسرائيل أن ملكاً بابلياً سيقضي عليهم ، وكان يخشى من صدام حسين أن يكون هو ذلك الملك وبذلك يبقى الأمل قائماً بإقامة دولة إسرائيل الكبرى.

٣-التهديد المباشر على السعودية للضغط عليها لتغيير التوجه الديني فيها إلى الاعتدال .

٤-بث روح الفرقة والخلاف بين الطوائف المختلفة من سنة وشيعة وأكراد وتركمان .

المطلب الثاني : الأمم المتحدة والأزمة العراقية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن التطورات التي شهدها الملف العراقي في علاقته مع الأمم المتحدة ومنذ بدايات عام ٢٠٠٢ وحتى التطورات الأخيرة التي أفضت إلى وقوع الحرب على العراق جعلت أنه من المهم أن نركز

---

[١] - شبكة البصرة للمعلوماتية، الأثنين ٢٥ آب ٢٠٠٨
www. Albsrh.org

على التحليلات والآثار التي تركتها هذه التطورات وكيفية قانونية الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص .

بدأت أزمة العراق بعد نهاية العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة حيث بدأت بدعوات أمريكية لنزع أسلحة العراق غير التقليدية واتخاذ إجراءات عسكرية لنزع هذه الأسلحة منذ مطلع عام ٢٠٠٢، وقد كانت هذه الدعوات تصب في منهج الدعاية الأمريكي الذي اعتمدته بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، وا مكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل ، وبحجة علاقة محتملة بين العراق والقاعدة (المتهم الأول في تفجيرات نيويورك) ، مستغلة المناخ الدولي الذي روضته الإدارة الأمريكية بالتخويف من العدو الغامض الذي يهدد الحضارة الغربية ونمط حياتها الديمقراطي .

هنا بدأت الأمم المتحدة بالتحرك من خلال مباحثات بين الأمين العام للأمم المتحدة والخارجية العراقية لإطلاق عملية عودة المفتشين الدوليين إلى العراق، حيث كانت هذه المباحثات تجري في ظل من التهديدات الأمريكية المتكررة باستخدام القوة لنزع أسلحة العراق وبتجاهل الأمم المتحدة ودورها في هذا المجال ، حيث انطلقت أولى جولات هذه المباحثات في الأول من أيار ٢٠٠٢[١] وبعد عدة جولات من المباحثات أعلن عن عودة المفتشين الدوليين إلى العراق دون شروط حيث أعلن ذلك في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في ٢٠٠٢/٩/١٧ حيث أن بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (unmovic)[٢] كانت قد تأسست في ١٩٩٩/١١/١٧ بناء على القرار ١٢٨٤ الصادر عن مجلس الأمن .

وبعد عمليات التفتيش المتواصلة توصلت لجنة التفتيش في ١٤ شباط ٢٠٠٣ إلى إجماع المراقبين ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنه لا يوجد أسلحة للدمار الشامل ، كما لم يثبت تطوير العراق للأسلحة غير التقليدية في تقرير السيد/ هانس بليكس المقدم إلى مجلس الأمن، غير أن الإدارة الأمريكية حاولت بشتى الوسائل والطرق ومنها تزوير الحقائق واتهام دول محددة بتزويد العراق باليورانيوم ثبت بطلانها فأصرت الإدارة الأمريكية على موقفها القاضي باستعمال القوة لنزع سلاح العراق المحظورة .

إلا أن عودة المفتشين الدوليين إلى العراق بعد المباحثات بين الأمم المتحدة والعراق قد أجلت التهديدات الأمريكية بالعمل المنفرد لنزع سلاح العراق ، وحماية السلم العالمي وبدأت مرحلة

---

[١] جريدة البيان الإماراتية ، الخميس ١٩ صفر ١٤٢٣ ، ٢ مايو ٢٠٠٢

[٢] - United nations mornitoring , verification and inspection commission , www . unmovic.org

جديدةٌ من عمل الأمم المتحدة تمثلت في عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي ، ومن هذه القرارات :[١]

القرار ١٤٤١ في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢: حيث اتخذ هذا القرار في جلسة مجلس الأمن ٤٦٤٤ ويتضمن الإقرار بكون العراق في حالة خرق جوهري لالتزاماته ذات الصلة وبمنحه فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته وعدم وضع أي شروط في طريق عمل (unmovic) .

القرار ١٤٤٣ في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢: الذي يؤكد على تحسين الحالة الإنسانية في العراق .

القرار ١٤٤٧ في ٤ كانون الأول ٢٠٠٢: يقرر النظر في التعديلات التي يلزم إدخالها على قائمة استعراض السلع المسموح دخولها إلى العراق .

القرار ١٤٥٤ في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٢: يقرر العمل بالقرار ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ المدة ١٨٠ يوماً منذ ٥ كانون الأول ٢٠٠٢ ويتضمن نصوص التغييرات المقترحة لبنود السلع الخاضعة لنظام الرقابة والنفط مقابل الغذاء .

القرار ١٤٧٢ في ٢٨ آذار ٢٠٠٣: حيث صدر هذا القرار بعد نهاية المعارك واحتلال القوات الأمريكية وحلفائها للعراق حيث يشير إلى أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين ووقف الحرب ويؤكد على احترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي

القرار ١٤٧٦ في ١٤ نيسان ٢٠٠٣: الذي أكد بقاء الفقرة ٤ من القرار ١٤٧٢ نافذةً والتي أذن بها المجلس للأمين العام باتخاذ تدابير عاجلة وتعيين ممثلين له .

القرار ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ حيث طلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص له في العراق وأيد تكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية كما قرر إنهاء المهام المرتبطة بمراقبة ورصد تصدير النفط التي يطلع بها الأمين العام .

القرار ١٥٠٠ في ١٤ آب ٢٠٠٣ الذي رحب بقيام مجلس الحكم الإنتقالي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ كخطوة نحو حكومة معترف بها دولياً .

القرار ١٥١١ في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٣: الذي أكد سيادة العراق وشدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة بالمسؤوليات ويقرر أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في العراق ويشدد على وجوب صياغة دستور عراقي ويحث على توفير قوات عسكرية بموجب ولاية الأمم المتحدة وذلك بعد أن أذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة .

---

[١]- التامر ، عبادة : الأمم المتحدة وإدارة الأزمات الدولية في القرن الحادي والعشرين ، ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ،الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ٢٠٠٤ ص٨٠-٨١

٠ القرار ١٥١٨ في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٣: والذي قرر إنشاء لجنة من الدول الأعضاء للتواصل حيث توافي المجلس بتقارير عن أعمالها .

وقد ظهرت تباينات عديدة بين دول المجلس حول هذه القرارات وحول بدأ العمليات العسكرية ضد العراق واستعمال القوة وقد توزعت هذه المواقف إلى نوعين رئيسيين (معسكرين) أظهر بوضوح ما آلت إليه العلاقات الدولية من انسداد وما آل إليه مجلس الأمن من عجز .

الوضعية القانونية لقرارات الأمم المتحدة بخصوص الأزمة العراقية :

إن تدويل القضية العراقية وعرضها على مجلس الأمن الدولي يخرجها من دائرة الخلافات الثنائية ليضعها في إطار الخلافات الدولية التي تهم العالم أجمع ، وإن هذا الإطار الدولي الذي خضعت لأحكامه الأزمة العراقية بقبول جميع الأطراف شروط القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في سبيل إيجاد حل لهذه الأزمة ودخول الأزمة العراقية في حيز المنظمة الدولية الأمم المتحدة ، ألقى بظلاله على التبعات القانونية والشرعية لتعامل الأطراف المختلفة مع هذه الأزمة وإرجاع مقاييس هذا التعامل إلى القانون والشرعية الدولية .

وقد تم تجاوز عدد من المبادئ القانونية فيما يخص مجريات الأحداث خلال الأزمة العراقية ، هذه المبادئ التي أكدت عليها القوانين والمعاهدات الدولية ومنها ميثاق الأمم المتحدة الذي يوضح كيفية استخدام القوة في العلاقات الدولية وشروط الاستخدام للقوة وحصر الاستخدام الشرعي للقوة في العلاقات الدولية بالدفاع عن النفس ريثما يتولى مجلس الأمن مهامه في حفظ الأمن والسلم وهو ما ورد في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة [١].

بالإضافة إلى استخدام القوة المسلحة بتخويل من الأمم المتحدة وهو ما لم تحصل عليه الإدارة الأمريكية بإجماع فقهاء القانون الدولي ، وسيبين الباحث الآن في شرعية القرار ١٤٤١ فقط لما له من أهمية سياسية ودولية :[٢]

القرار ١٤٤١ وتخويل استخدام القوة :

هددت الأحداث التي سبقت اتخاذ القرار ١٤٤١ في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ التنظيم الدولي وتجربته الأخيرة المتمثلة في الأمم المتحدة ، حيث دفعت الولايات المتحدة بكل ثقلها لتجاهل الأمم المتحدة وتنفيذ عملية عسكرية ضد العراق خارج إطار مجلس الأمن أو استصدار قرار من المجلس يأذن بذلك . وفي مقابل هذا التوجه برزت مواقف الدول الرافضة لاستعمال القوة خارج الأمم المتحدة أو بقرار آلي يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة فكان ثمرة هذه التجاذبات

---

[١]- لمزيد من الإطلاع حول استخدام القوة في العلاقات الدولية : راجع ميثاق الأمم المتحدة في المادتين (٣٩-٥١)

[٢]- شريف بسيوني ، مشروعية استخدام القوة " الحرب الأمريكية على العراق " ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، مركز الأهرام ، يناير ٢٠٠٣ ،ص٨-٢٣ .

داخل مجلس الأمن صدور القرار ١٤٤١ الذي قرب بين وجهات نظر الدول المختلفة داخل المجلس وكان لرد العراق الإيجابي عليه بالقبول غير المشروط للقرار دوراً في تهدئة الأجواء العالمية رغم النغمات العسكرية التي كانت تطلقها الإدارة الأمريكية. إذاً فإن القرار ١٤٤١ كان إنقاذاً للمنظمة الدولية من خطر التفتت فيما لو مضى الساسة الأمريكان في تهديداتهم بالعمل خارج الأمم المتحدة أو فيما لو استخدم المعارضون الفيتو/ضد قرار لا ينسجم مع توجهاتهم.

إن مراجعة شاملة لنص القرار ١٤٤١ ولجميع القرارات التي سبقته والمعنونة بالحالة بين العراق والكويت، لا تعطي لأية دولة الحق باستخدام القوة العسكرية دون موافقة واضحة من مجلس الأمن الدولي حتى أن القرار ٨٧٦ بتاريخ تشرين الثاني ١٩٩٠ لا يمكن اعتباره امتداداً للوضع الحالي[1] حتى أن الرئيس بوش لم يتطرق لمفهوم الشرعية مفضلاً في إجابته خلال مؤتمره الصحفي في ٦ آذار ٢٠٠٣ تفعيل منطق جديد ليس بمنطق الشرعية أو اعتبار الأمم المتحدة المرجع الأساسي لحل الخلافات والأزمات الدولية فقال :(بما أننا دخلنا القرن الحادي والعشرين ، وعندما يتعلق أمر ما بأمتنا فلن نحتاج أي أحد وأي ترخيص من أحد).[2]

وفي عودة إلى القرار ١٤٤١ ونصّه الذي اتخذ بإجماع الأعضاء والذي أقر بأن العراق في حالة خرق مادي لقرارات مجلس الأمن وحدد له مهلة زمنية محددة وفرصة أخيرة للتعاون في مجال نزع السلاح وحذره من مواجهة عواقب وخيمة كنتيجة لاستمراره في انتهاكه لالتزاماته وفرض عليه التزامات محددة وبتواقيت دقيقة لتنفيذ هذه الالتزامات.

إن مسألة الخرق المادي ليست قاعدة يعتمد عليها لاستخدام القوة ضد العراق وذلك لأن قرارات الأمم المتحدة تتخذ بالتوافق بين الدول وتنفذ وتعدل وتنتهي بواسطة مجلس الأمن وليست بواسطة دولة ما ، فلا ميثاق الأمم المتحدة ولا ممارساتها السابقة دعمت أي تفسير للخرق المادي بوجوب استعمال القوة [3]

فلا يجوز استعمال القوة إلا بحالات محددة سواء كان هذا الخرق المادي المشار إليه في الفقرة (١) من القرار تؤكد أن أهم هذه الخروقات المادية هي امتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما أنه وفق الفقرة (٤) من القرار يقول بأن إغفال العراق

---

[1] - رانتر، ميشيل: جيني غرين :ضد الحرب في العراق ،ترجمة إبراهيم الشهابي ، ، ط١ دار الفكر دمشق ،٢٠٠٣،ص٥٢

[2] news-iraq210c/march/2003would ware be lawful without another- U.N www.crimesofwar.org/Iraq/ resolution?

[3] Professors:Mary Ellen O'connel, UN Resolution 1441: Compelling saddam, restraining Bush, www.jurist. Law.pitt. edu/forum /forum new 73 17 /des/ 2003

أو عدم تقديمه بيانا بأسلحته يعتبر خرقاً ماديا وهو ما نفذ العراق بإجماع المراقبين الدوليين والمفتشين على حد سواء .

هذا بالنسبة إلى الخرق المادي أما فيما يتعلق بالعواقب الوخيمة فمن الناحية الشكلية لا يوجد ما يدل في القانون الدولي وفي القرارات السابقة للأمم المتحدة على النص صراحة بأن تعني استخدام القوة ولكن لو اعتبرنا أن عواقب وخيمة قد تعني استخدام القوة فإن قرار مجلس الأمن وضع بعض النقاط التي تؤدي إلى هذه العواقب الوخيمة وعدد الشروط التي وضعها المجلس على نفسه ، وسنبدأ من آخر هذه الشروط حيث كانت الفقرة ٤ تفيد بإبقاء المسألة قيد نظر مجلس الأمن أي أن ذلك يعني إجماع الأعضاء على وجوب عودة ثانية إلى المجلس إذ ما استجد أي أمر ، هذا بالإضافة إلى نص الفقرة ١٣ ذاتها والتي تربط مواجهة العراق لهذه العواقب الوخيمة باستمراره في انتهاك قرارات المجلس والالتزامات المترتبة عليه ، وقد أثبت تقرير البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً بعدم وجود دليل على خرق العراق لالتزاماته في المجال النووي حتى أن تقارير بليكس المقدمة لمجلس الأمن لم يثبت انتهاك العراق لالتزاماته أو عرقلته أو وضعه أي شروط لعمل الأنموفيك ومن ثم فإن أي جهة لن تكون مخولة بتقييم تعاون العراق سوى مجلس الأمن وحده وليس أي طرف مستقل فيه[١] .

هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد حاول البعض إرجاع إمكانية استخدام القوة إلى قرارات سابقة أهمها القرار ٦٧٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ والذي أكد على تخويل استخدام القوة اللازمة لاستعادة سيادة الكويت :

(Such forces was necessary to restore Kuwait sovereignty)[٢]

كما أن قرار وقف إطلاق النار المتضمن نزع أسلحة العراق للدمار الشامل (WMD) لم يخول أي دولة لتطبيقه دون الرجوع إلى مجلس الأمن .

معظم القراءات القانونية لما تم بعد استصدار القرار ١٤٤١ تؤكد أن استخدام القوة ضد العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لا ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وهو ما أكده فقهاء القانون الدولي جميعهم .

المطلب الثالث :مستقبل العراق (رؤى وتصورات)

١- www.hakam.org/op-war100303.htm

٢- Keir starmer ,sorry mr. blairbut 1441 does not authorize force-
www.globalpolicy.org/security/issus/irag/attak/law/2003/03/14 sory plair.17/marsh/2003

هل الحكم غاية أو وسيلة أو غاية ووسيلة معاً ، لأن الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد مساراً وليس شكل الحكم هو الهدف منه بل مسار العملية السياسية نفسها. فإذا كان الحكم هدفاً ارتبط ذلك بالجانب الدكتاتوري وإن كان دكتاتورية فرد أو جماعة ضمن حيز محدود وإذا كان الحكم وسيلة فهو بالتأكيد عملية خدمة للمجموع الإجتماعي ، أمّا إذا كان الاثنين معاً فإنه عمل حضاري دون شك يحقق المواءمة والانسجام بين التطلعات الاجتماعية وسبل تحقيقها .

واتساقاً مع ما سبق ، أين يكون موقع الزعامات السياسية الموجودة في العراق بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية ، هل هي دينية أو طائفية أو قبلية أو إقطاعية تستند إلى توجهات عنصرية قومية أو أثنية ، هذا السؤال المطروح لقادة الكتل السياسية – الاجتماعية المختلفة مهم جداً بالنسبة لمستقبل العراق السياسي لأن الإجابة عن السؤال تحدد طبيعة نظرة هؤلاء إلى المجتمع العراقي وطبيعة التعايش فيه خاصة أن السؤال السابق يرتبط بسؤال آخر ، هل المهم الإنسان أو منطقة النفوذ أو مجال النفوذ، لأن الكثير من القيادات السياسية فضلت المصالح ومجال النفوذ على تحقيق حقوق الإنسان وحرياته وتعايش المجتمع ولم تكن الصراعات القائمة بين القيادات السياسية في العراق هي الأولى التي تحصل في العالم سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو في عصر الإصلاح الديني في أوروبا التي ارتبطت بصراع على المصالح بين رجال الدين القدماء والصاعدين كما حدث ما يشابه هذا الأمر في العالم الجديد لحصول صراع بين جماعات المصالح من دول مجتمعات مختلفة . وفي العصر الحديث، أدت ظروف التوتر الديني والاجتماعي بشكل خاص بين المسلمين والهندوس عندما انسحبت القوات البريطانية من شبه القارة الهندية في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين بعد مجموعة من العوامل من بينها:[1]

١. تغير الميزان الدولي بتحول العالم إلى صراع بين كتلتين كبريين هما الولايات المتحدة الأميركية التي تقود المعسكر الغربي الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الذي يقود أوروبا الشرقية بما كان من نتيجة تكون كتلتين دوليتين شرقية اشتراكية وغربية رأسمالية وتحول بريطانيا إلى دولة متوسطة بعد أن كانت كبرى وتضعضعت مكانتها الدولية خاصة بعد ظهور قدرات الردع النووي الأميركي وتسرب تلك القدرات إلى الاتحاد السوفيتي لتحقيق التوازن في الرعب النووي ومنع الإستفراد الأميركي بالعالم وعدم قدرة بريطانيا على الاحتفاظ بمستعمراتها بعد تراجع قدراتها وكبر الخسائر التي تعرضت لها في الحرب .

٢. تطور الحركة الوطنية وعلى مراحل بدءاً من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر التي أعطيت على أثرها الثورات التي حصلت على نوع من الحكم الذاتي ، ثم أعطتها الحرب

---

[1] - الفتلاوي ، حسن : مجتمع مدني : مستقبل العراق السياسي ، جريدة الصباح العراقية ، الإثنين ٢٠٠٥/٣/٢

العالمية الأولى دفعة قوية نحو الأمام ثم ظهور غاندي وثورته السلمية ، ثم تطور هذه الحركة بعد الحرب العالمية الثانية التي لقيت دعماً واضحاً من الاتحاد السوفيتي وتعاطف الشعوب مع هذه الحركات كجزء من الرغبة في تحقيق حق تقرير المصير .

3-وصول الحزب العمالي في بريطانيا إلى قناعة ضرورة التخلص من الاضطرابات التي تعيشها الإمبراطورية البريطانية كجزء من رغبة الشعب البريطاني في الركون ونبذ الصراعات الدموية التي عانت منها بريطانيا كثيراً وخاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ولما قررت بريطانيا استقلال شبه القارة الهندية كانت شبه القارة تلك تعيش نوعاً من الازدواج الاجتماعي المتعمد من بريطانيا فالمقاطعات والأقاليم التي كانت شعوبها من المسلمين حكمت من أمراء هندوس ما أدى إلى تناقض اجتماعي بين الحكام والمحكومين زاده التناقض بين من يملك ومن لا يملك، إذ كان الأمراء يمتلكون ثروات كبيرة ويعيشون رفاهية عالية فيما كان أغلب الناس يعيشون الفقر والبطالة .

ولذا مثل الاستقلال محنة جديدة تتمثل في كيفية تكوين نظام سياسي يمكن أن يرضي الأطراف السياسية والاجتماعية الموجودة في شبه القارة بكل ما لديها من تنوعات أثنية ولغوية ودينية ، ونتيجة للاختلافات الموجودة حدثت مجموعة حروب وصلت إلى ثلاث حروب خلفت خسائر بشرية واقتصادية كبيرة .

وعاشت دول أخرى مثل هذه التوترات كما الحال بين الأقليات الدينية في لبنان بعد عام ١٨٤٠ ثم تجددها عام ١٨٦٠ نتيجة الاستفزازات الطائفية في ظل حكم إمبراطوري من الدولة العثمانية سعت إلى تحقيق التعايش بين المجاميع الدينية فيها، وقد تجددت الاشتباكات الطائفية في سبعينيات القرن الماضي مع وجود نظام ديمقراطي قسم السلطات والمناصب الوزارية .

لقد حصلت مثل هذه التوترات الطائفية في بلدان كثيرة من العالم الثالث لمجموعة من العوامل من بينها :[١]

١-سوء توزيع الثروة في بلدان أغلبها استخراجية وتعتمد بشكل كبير على نشاطات اقتصادية تقليدية بعد تأخر حصول ثورة صناعية فيها لحد الآن .

٢-سيطرة الظاهرة الطائفية والحزبية في توزيع المناصب في مجتمعات يعتمد الكثير من أفرادها على فرص العمل الحكومي.

٣-تأخر نمو ثقافة وطنية تجمع الأفراد على أهداف وتوجهات اجتماعية واحدة .

---

[١] - الفتلاوي ، حسن : مجتمع مدني : مستقبل العراق السياسي ، مرجع سابق .

٤. حصول استفزازات طائفية أو عنصرية من متعصبين أو مدسوسين أو مهووسين أو ساعين إلى الانتفاع من ظاهرة الصراع الطائفي أو العنصري للحصول على مغانم شخصية أو لجماعة معينة .

واتساقاً مع وظائف الدولة الوطنية وبشكل خاص في العالم الثالث تحمل القضية تعقيدات أكبر مما عليه الحال في المجتمعات المتقدمة ويكون ذلك عبر الوظائف التي يعول عليها الأفراد في تحقيق مصالحهم ورغباتهم بل والحفاظ على شخصيتهم الاجتماعية والفردية .

لقد ظهرت الدولة أساساً لتحقيق مجموعة من الوظائف التي تخدم أفراد المجتمع رغم تغليفها بطابع قسري يحمل في الكثير من الأوقات طابع الاضطهاد الطائفي أو العنصري أو الطبقي طبقاً لطبيعة المجتمع .هل هو إقطاعي زراعي أم بدائي أم صناعي تفرض فيه الطبقة الصناعية الرأسمالية سطوتها على الكادحين .

وأياً كان أساس ظهور هذه الدولة هل هو ديني يتعلق بالعناية الإلهية أم هو عقد اجتماعي بين الجماعة الاجتماعية لتنصيب شخص لخدمة أفراده أم بين الشعب وشخص معين وفق شروط معينة ، فإن النتيجة الأساسية هي السعي لتحقيق متطلبات اجتماعية سواء المحددة بحراسة المجتمع من العدوان الخارجي وضبط الأوضاع الداخلية ، أو تقديم أكبر ما يمكن من خدمات مع اختلاف في الأساس التاريخي لظهور نوعيات الأهداف المطلوبة سواء المرتبطة بالتطور التاريخي والمرتبطة بتطور الحاجات الاجتماعية ،فبالتأكيد أن حاجات المجتمع الإقطاعي هي غيرها في المجتمع البرجوازي.كما أن سيطرة الفكر الديني تفرض ضرورات معينة غير التي تفرضها أفكار علمانية والفكر الإشتراكي لا يقتنع بالتأكيد بمطالب تتبناها الكتل الليبرالية أما بالنسبة للعراق فالقضية تأخذ أبعد مما هو موجود في الدول الأخرى التي من بينها[١] :

١. أن العراق دولة نهرية زراعية في أساسها ومن ثم تحتاج إلى نوع من السلطة المركزية التي تتعامل مع الرقعة الزراعية بكاملها وليس مع كل منطقة جغرافية على حدة .
٢. أدى تحول العراق إلى دولة استخراجية بعد اكتشاف النفط وعدم تحول العراق إلى دولة صناعية لحد الآن ، المترافق مع اتساع نطاق العمل البيروقراطي أدى إلى نوع من التداخل السكاني من جهة واستمرار التعايش لسبب بسيط هو دعم وجود إمكانية في إرجاع هذا الملاك الإداري إلى المهنة السابقة ألا وهي الزراعة سواء في الشمال أو

---

[١] -الفتلاوي ، حسن : مجتمع مدني : مستقبل العراق السياسي ، مرجع سابق .

الجنوب من العرب والكرد والتركمان لعدم وجود إمكانية في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة أو لتخلف الزراعة وثانياً لمحدودية الأراضي القابلة للزراعة سواء في الجنوب لازدياد الملوحة فيها وفي الشمال لغلبة الطابع الجبلي فيه.

٣. التعايش المذهبي والاجتماعي بين القوميات الموجودة سواء عبر التزاوج والتعايش في المناطق السكنية والتزامن في العمل الخ..

٤. يرتبط بالنقطة السابقة وجود الكثير من الأكراد في الوسط والجنوب وهم متعايشون مع السكان من العرب ولا توجد هناك إمكانية لاستيعاب عددهم الكبير في الشمال حتى من الذين تم تهجيرهم قسراً في زمن النظام السابق ، مع وجود الكثير من العرب ومن القوميات الأخرى في الشمال دون وجود إشكالات حقيقية بين تلك المجاميع المتعايشة .

٥. وجود الكثير من الاتجاهات السياسية القوية الراغبة في التعايش ورفض الابتعاد عن الإطار الاجتماعي القائم أي الحفاظ على الرابطة الدينية كرابطة أساسية بين السكان وبشكل أساس من الكتل السياسية الإسلامية الأصولية أو التحديثية .فالغريب في الأمر أن القاعدة الاجتماعية في أغلبيتها العظمى راغبة في التعايش ورافضة لأي طرح طائفي أو عنصري بل تستغرب من تمسك بعض القيادات السياسية بالتوجهات العنصرية والطائفية خاصة بعد التغير الإيجابي في الأحوال السياسية بعد انتهاء عهد الدكتاتورية والاستلاب الفكري والاجتماعي والعنصري، وأن الإصلاح لا يتم بتبني السياسات المقبولة لكي يفسر الصراع بين ملة ومناوئيه على أنه صراع أضداد وإنما هو صراع توجه عنصري وطائفي ضد قيادات حرة معتدلة إنسانية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وإطلاق حرية القول والعمل والحفاظ على حقوق الإنسان .

الفصل الرابع

الدولة وبناؤها

المبحثُ الأولُ : الدولةُ بينَ الفكرِ والتطبيقِ

المطلبُ الأولُ: لمحةٌ تاريخيةٌ عن واقع الدولةِ القوميةِ والوطنية في الوطن العربي .

المطلبُ الثاني : إمكانيةُ بناءِ الدولة .

المبحثُ الثاني : الأحزابُ السياسيةُ ودورها في بناءِ الدولة.

نتائجٌ وتوصياتٌ

خاتمةٌ

في زمنِ التناقضاتِ الفكريةِ والإيديولوجيةِ وتعددِ التحليلاتِ والآراءِ لدى المفكرينَ والسياسيينَ وحتَّى القادةِ العربِ تزدادُ الصراعاتُ والانقساماتُ الفئويةُ والمذهبيةُ وحتَّى القبليةِ وهذا الأمرُ يؤدي إلى الابتعادِ بالفكرةِ العربيةِ والتاريخِ المشتركِ والهويةِ الواحدةِ ....إلخ عن التحقُّقِ بلْ بالعكسِ تساهمُ هذه الانقساماتُ في اعتبارِ أنَّ من ينادي بهذه الأفكارِ الوحدويةِ أنَّه ينظرُ ويكابرُ على شيءٍ أصبحَ من الماضي ، وعلى الرغمِ من أنَّ كلَّ البلدانِ المتقدمةِ التي يعتبرُها

هؤلاء التقسيميين بلداناً متحضرة وراقية وهي القدوة بالنسبة لهم وفيها يعطوا دروساً بالسيادة والاستقلال، هي نفسها البلدان التي تسعى إلى صهر الأقليات والأجناس المختلفة لديها في بوتقة الهوية الواحدة أو القومية الواحدة، حتى أن هذه الدول ذهبت إلى أبعد من هويتها القومية إلى الوصول إلى اتحادات بين هذه الدول المتجاورة والتي لا يجمع بينها أكثر من عامل هو التجاور والمصالح المشتركة، على الرغم من أن هذه الدول خاضت أكبر الصراعات والحروب في ما بينها وذهب جراء هذه الحروب مئات الآلاف من القتلى، حتى أن البعض ينسى في بعض الأحيان أن الزائر إلى الدول العربية من قبل هذا الإتحاد هو من أي جنسية أو إلى أي بلد أوربي ينتمي بل نعرف عنه أنه موفد من الإتحاد الأوربي فقط، بل ويستطيع الإنسان أن يتحدث أكثر من ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية هي دولة حديثة النشأة مقارنة بالدول الأوربية الأخرى والدول العربية، استطاعت أن تجمع أقوام وأجناس وعروقاً مختلفة ضمن ما يسمَّى أو يدعى بأنها البلد الأكثر ديمقراطية في العالم والتي يفتخر شعبها بالانتماء لها كدولة، وليس بانتمائهم إلى أجناسهم أو أعراقهم حتى وصلنا إلى حد أن يصل إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية رجل زنجي يقال إنه من أصول إسلامية.

بعد هذه المقدمة البسيطة يتساءل العرب ما هو الحل؟ وكيف يمكن أن يتحقق هذا الحل؟ وهل يستطيع العرب أن يبنوا دولة حقيقية قادرة على أن تكون طرفاً فعالاً على الساحة العالمية.

المبحث الأول: الدولة بين الفكر والتطبيق

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن واقع الدولة الوطنية والدولة القومية في الوطن العربي:

شكّل موضوع الدولة محور اهتمام علماء السياسة منذ القديم، حتى أن علم السياسة كان مرادفاً لعلم الدولة. وظلَّ مصطلح (الدولة الوطنية) يستخدم في العلوم السياسية للدلالة على أغلب الدول ذات السيادة القائمة اليوم، على الرغم من عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود الإثنية

أو القومية للكثير من هذه الدول .وقد وضعت التحولات التي عصفت بالعالم منذ نهاية الحرب الباردة العديد من مرتكزات الدولة الوطنية موضع التساؤل ، ومن أهمها الحدود، والسيادة ، والمواطنة وهكذا تطور الجدل حول واقع الدولة المعاصرة ومستقبلها، وظهرت اتجاهات شتى؛ تحدث بعضها بثقة عن (موت الدولة)، كما ظهرت تعبيرات مثل (الدول الفاشلة)، وتعددت التعريفات والتصورات حول معنى المواطنة . [٢]

وفي المقابل ، شكلت اتجاهات أخرى في جوهرية ما يجري من تحولات وتأثيرات ها على (الدولة)، حتى أنها اعتبرت أن العالم كان أكثر اقترابا من مضمون العولمة تجاريا على سبيل المثال – في مراحل تاريخية سابقة مما هو اليوم، وأن الدولة مازالت قادرة على التكيف مع متغيرات محيطها العالمي. ومازالت الدولة حلم شعوب كثيرة في العالم.

إن مفهوم الدولة القومية ولد مع بداية عصر الحداثة ،وعادة ما يرجع مؤرخو الفقه الدستوري الميلاد النظري لهذا المفهوم إلى /جون بودان/ في كتابه "ستة كتب في الجمهورية" سنة ١٥٧٦ وابتداء من هذه اللحظة التاريخية ومع بداية تفكك سلطة كنيسة روما وانحلال قبضتها الزمنية ، أخذت الدولة بمفهومها القومي وإطارها الجيوسياسي تقدم ذاتها بوصفها الشخصية السياسية الأولى الفاعلة في الواقع الدولي [٣].

بيد أن إرجاع الميلاد النظري لمفهوم الدولة إلى بودان قد يعترض عليه من خلال رؤية تاريخية تستحضر الإسهام الفلسفي/السياسي السابق الذي بلوره /ميكافلي/ مثلا، بل في هذا السياق يمكن أن يستشهد بمقالة /دانتريف/ القائل:"مع بودان دخلت كلمة سيادة في مفردات الحقوق والسياسة ، كما فعلت كلمة دولة مع ميكيافيلي." إلا أن هذا الاعتراض يمكن تخطيه ببحث طبيعة مفهوم الدولة عند /ميكيافيلي/ حيث أنها دولة أمير أو نبيل محدودة بحدود وسياجات الإقطاعية، بينما الدولة عند بودان أوسع نطاقا ، إنها دولة ملك وشعب في سياق قومي، مع تقديم مفهوم السيادة كمحدد أساس لها .

وعند النظر في مسار التاريخ الأوربي منذ ميلاد الدولة القومية ، وانتظامها النظري وفق مفهوم السيادة سيلاحظ أن هذا المسار كان توكيدا مستمرا لقوتها وتمكينا لإطارها السياسي بوصفه الفاعل المحوري على مستوى العالم .لكن الملاحظة الثانية هي أن هذا المسار التطوري سينتهي ببنية الدولة في القرن العشرين إلى أقصى لحظات نموها ،والتمكين لسلطتها ونفوذها

---

١ - الصديقي ،سعيد :الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة - مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠٨،ص٣٢

٢ - بو عزة, الطيب:مفهوم الدولة في الخطاب السياسي المعاصر
http://www.shurouk.org/forum/showthread.php?t=331

٣ - المرجع السابق

السياسي الداخلي، وذلك مع ميلاد "الدولة الشمولية" في النموذج الفاشي ، و"الدولة الشمولية البيروقراطية " في النموذج الإشتراكي.

إن نشوء الدولة الوطنية تحقق وفق أسس وظروف تاريخية متباينة، إذ أسست عدة دول ضمت مجموعات بشرية ذات هوية ثقافية وتاريخية ولغوية مشتركة ، كما قامت الدولة الوطنية على مجموعة مبادئ جعلت من الحكومة المركزية محل الولاء الأممي من قبل شعوبها.. وجاء انتشار الفكرة الوطنية في أعقاب حروب القرنين التاسع عشر والعشرين ، بدءاً بالحروب النابليونية التي ساعدت على انتشار مبادئ الثورة الفرنسية ، وأطلقت الفكرة الوطنية كقوة حاسمة في أوروبا، ولغاية الحربين العالميتين اللتين قادتا إلى انهيار الإمبراطوريات القديمة والحديثة ، ولتحملا في أعقابهما المبادئ الوطنية لحق الشعوب في تعزيز مصيرها. إن العناصر التي تتفرد بها الدولة الوطنية تتمثل في امتلاكها قوة مستقلة تقرر لها فرض القانون العام في إطار حدودها بمعنى أن الدولة الوطنية هي رابطة (منظمة) إقليمية تتوفر لها منظومة أجهزة ومكونات تمكنها من ادعاء السيادة على جميع التنظيمات الأخرى في أراضيها واحتكارها استخدام القوات المسلحة ، وحق حكومة الدولة ادعاء العمل باسم الشعب . الوطن في نطاق حدودها. تعزز مفهوم الدولة الوطنية كبؤرة محورية لولاء الناس نتيجة عدة عوامل في مقدمتها الحروب والتهديد بها، فضلاً عن هموم التنمية والخدمات الاجتماعية وما يماثلها.[١]

من هنا أصبحت الدولة الوطنية . من وجهة نظر شعوبها . ملاذاً وضماناً لحياتهم، ورمزاً لكرامتهم ومصدر إلهام قيمي وأخلاقي لمشاعرهم. ونتيجة عوامل تراوحت جزئياً بين الضرورات الإدارية ، وجزئياً بسبب ضغط المصالح داخل الدولة ، علاوة على مخاطر تركيز السلطة في جهة واحدة ، اضطرت الحكومات المركزية كافة إلى التنازل في حدود معينة وبدرجات متباينة عن قدر من سلطاتها لصالح وحدتها الفرعية، وهكذا برزت صور متعددة للدولة الوطنية ، تراوحت بين الدولة الوطنية المركزية (حيث السلطة محصورة في المركز ولها استرجاع ما تنازل عنها لصالح فروعها)، والدولة الوطنية اللامركزية (وتتمتع الهيئات الفرعية . بصفة قانونية بسلطات صنع القوانين . إلى حدود معينة) بضمنها الدولة الوطنية الموحدة الفيدرالية، إذ تتوزع السلطة الوطنية القائمة على النظام الفيدرالي بين مجموعتين من الحكومات ، إحداهما الحكومة المركزية ، والثانية الحكومات المحلية الفرعية) ولكل منهما سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعادة ما يقوم الاتحاد الفيدرالي على أساس دستور اتحادي ينظم توزيع السلطة بين الحكومة المركزية التي تمارس سلطاتها على أجزاء البلاد والحكومات المحلية (الفرعية) كافة ،

١ -الدجيلي,فؤاد عبد الرزاق: الدولة الوطنية و الفدرالية
http//www.alzawraa.net/home/index.php?option=com content&task=view&id=29x340&Itemid=75

حيث تمارس سلطات مستقلة ذاتياً في إطار حدودها الجغرافية، عدا شؤون القوات المسلَّحة والخارجية.

المطلب الثاني: إمكانية قيام الدولة:

إذا كان مشروع دولة قطرية قد اكتمل في هذا المكان عربي أو ذاك بمعنى ما. فإنّ من وجهات النظر الثقافية والنقدية ترى إلى هذه الدولة "القطرية" كمدخل إلى "الدولة القومية" بينما ينظر بعضها الآخر إليها كتكوين "زائف" أو "مصطنع" يشرع للكيان الجزئي، ويطوّر حالات ما قبل قومية وما قبل حديثة، على الرغم من مظاهر "حداثة" تتكيَّف "السلطة" القطرية معها، وتكيّف أوضاعاً اجتماعية وفقاً لشروطها. يبقى لتاريخ الإجتماع الإنساني احتمالاته المختلفة فقد تنتج عوامل "مفترضة" وحدة جماعات وشعوب ومدنيات وأمم، أو تؤدي إلى تلاشي بعض عناصر قوتها، أو تدفع بها إلى التماهي مع جماعة أقوى، فحضور الأمة هو حضور نسبي يعبر عن هوية قيد الإنجاز غير مطلقة وغير نهائية وقد يستمر هذا الحضور قائماً بالقوة لا بالفعل، ما دامت عوامل تكوينه التي هي عوامل واقعية وتاريخية تتوفر على نحو إيجابي وفعال وحقيقي يصعد الآن "البديل" "القطري" ليجسد مصلحة قوى طارئة ومؤقتة بالقدر الذي تعمل فيه قوى تاريخية مغايرة على تكوين "بديل قومي" يتوقع منه أن يحقق مصلحة الأمة ووعيها وإرادتها... وتتناول مراجعات نقدية مختلفة مفهوم مشروع نهضوي عربي، يتماثل في بعض جوانبه مع مفهوم ثورة عربية، أو "نظرية" ثورة عربية سبق تداوله، والتفاؤل به، في الفكر القومي العربي...وتعيد هذه المراجعات النظر في اتجاهات وتيارات كبرى تشيع حلماً سياسياً عربياً، وأشاعته بمعنى ما، سواء أكانت تيارات إسلامية أم قومية، ماركسية أم ليبرالية. وتبحث في إمكانية تجدُّها أو تجديدها، وإن كان بعضهم يرى في إخفاق الأيديولوجيات القومية والماركسية العربية مدخلاً إلى اختيار ليبرالي أو أساساً للإختيار الإسلامي والإسلامي العربي بظواهره الأصولية أو مظاهره السلفية.[2]

يردُّ بعضهم الآخر "أزمة" المشروع القومي العربي أخيراً إلى هزيمة المشروع الإشتراكي العالمي في الشرق والغرب، بعد أن ردَّت "أزمة" سابقة إلى هزيمة حزيران.

تتفاءل مراجعات بالأفق الإشتراكي القومي كأفق نهضوي ينفتح لأيِّ مشروع عربي مستقبلي محتمل، ويُعنى بعضها بتأمل العلاقة المشتركة بين تلك الإتجاهات أو التيارات جميعها، ولا أهداف رموز معاني التي تضمر، أو تفصح عنها، تنفتح على اعتراف وحوار

---

[1] - دراسة، مصطفى خضر: النَّقد والخطاب محاولة قراءةٍ في مراجعةٍ نقديّة عربيّةٍ معاصرة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق- 2001 ص٦٣

[2] - المرجع السابق، ص٤٦

تبادلين .

إن مشروعاً نهضوياً عربياً سابقاً أو تالياً أو مفترضاً يعبّر عن اختيار الأمة ذاتها، ووعيها ذاتها، في محاولة منها لتأسيس وحدتها وتقدمها، هو مشروع المستقبل الذي يوجه الحاضر إذاً، وإن انطلق من معطيات الماضي.... [١]

وقد ميزت مراجعات نقدية مشروع نهضة أولى من مشروع نهضة ثانية . ووجدت في "الصدمة الحضارية" للحملة الفرنسية على مصر بخاصة بدايات المشروع الأول ، بينما وجدت في" الصدمة القومية" للحملة الصهيونية على فلسطين بدايات المشروع الثاني، إذ استطاعت نخبات "ثقافية" و"عسكرية" أن تعيد إنتاج "كيانات " قطرية حديثة أو شبه حديثة بعد استقلالات قطرية "ضعيفة ، وأعلنت شعاراتها القومية الكبرى، واقترحت برامجها في التقدم ولات مختلفة في الحياة العربية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية . ولكن تجاربها التغير والتغيير والتحول والتحويل عززت مفهوم الدولة القطرية ، أجلت دولة "الأمة" كل الأمة، مادام "الشكل" القطري يلبي بعض متطلبات فئات " شعبية قليلة أو كثيرة واحتياجات "نخبات " حديثة وشبه حديثة تحالفت، وتتحالف معها، بينما تعاني "قوى" شعبية من "أحوال " مرة وتشاركها نخبات قليلة أو كثيرة معاناتها، وتنتبه جميعها إلى تلاشي الحلم القومي أو الإسلامي أو الإجتماعي! [٢]

إن كان المشروع النهضوي هو اختيار الأمة لذاتها أولاً، فهو مشروع المستقبل وإن كان ثمة أكثر من طريق إلى المستقبل ، فقد يكون الطريق عند بعضهم عربياً قومياً أو عربياً إسلامياً أو إسلامياً ، وقد يكون عند بعضهم اشتراكياً راديكالياً أو ليبرالياً وينصرف إلى الإدماج تجربة الغرب في الحداثة وما بعد الحداثة .. [٣]

وربما كان مفهوم المشروع النهضوي العربي الراهن "وريث" مفهوم "ثورة عربية" هي احتمال ، بقي احتمالاً ، على الرغم من أحوال "عولمة" جديدة يشكلها الغرب، والغرب الأمريكي خاصة لتطمس هويات ، وتبعث هويات أيضاً ، وتعيد بناء علاقات كونية قابلة للتأمل بحث ، وقابلة للتحول والتغير أيضاً .

توقع للعالم العربي ولمستقبله مخاطر اقتصادية وسياسية وثقافية حقيقية ما دام ينطلق سره في طريق المصالحة التاريخية الكبرى مع الدولة اليهودية في ظروف غير مواتية حوال غير مواتية ..

---

[١] - الجابري ، محمد عابد: ا المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية ،مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ، بيروت ١٩٩٦
[٢] - جدعان ، فهمي : الطريق إلى المستقبل، أفكار- قوى للأزمنة العربية المنظورة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ط١ ، ج١ ،٢٠٠٩، ص٢٣
[٣] - دراسة ، مصطفى خضر :النقد والخطاب محاولة قراءة في مراجعة نقدية عربية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٤٥

ستطيع ُ نميز َ لاث َ ؤى رئيسة ً ي تفسير لتأخُ ُسلامي والعربي وا ٕخفاق سلمين َ
عرب ونرد ّ اثنتين منها إلى عوامل َ ذاتية والثالثة إلى عامل خارجي.. الرؤية ُ الأولى
أنتربولوجية ٌ تستند ُ إلى طبيعة الإنسان العربي من حيث ُ التكوين البيولوجي والتكوين الثقافي،
هو يفرق ّ بين َ "عقل عربي" أو "عقل إسلامي" بما هو خصائص ُ ذاتية ٌ في الطبيعة البيولوجية
ين َ هذا العقل بما هو عقل أو خصائص َ مكونة ثقافياً وتاريخياً .الخ. الرؤية ُ الثانية ُ تاريخية ٌ
ترى أن َّ صنائع تُراث لا يأتي من الحقب الإسلامية وا ٕنّما من الحقب الموغلة في القدم ..
الخ. الرؤية ُ الثالثة ُ ترد ُ الإخفاق َ إلى علة فعل "الغير المدمر "المتآمر ".."[1].

وقد ميّز َ البعض ُ أربعة َ مشروعات عرفها القرن ُ العشرون َ هي مشروع ُ الحداثة الأوروبية
لمشروع ُ الإشتراكي العالمي ُّ والحركة ُ الصهيونية ُ ومشروع ُ النهضة العربية ...

يلاحظ ُ أن َّ المشروعات الثلاثة َ المتزامنة َ والمنافسة التي عاصر َ ها المشروع ُ النهضوي العربي
د حقق َّت نجاحات لا تنكر، وا ٕن ْ أسفرت عن نتائج تتناقض ، أو على الأقل ّ تختلف ُ وتبتعد ُ
عن طموحاتها.. الخ فالمشروع ُ الإشتراكي العالمي أعلن َ إخفاق َ ه على الرغم من شعار ه في
إعادة البناء لفترة قصيرة، والمشروع ُ الصهيوني ُّ تحقق َّ في مئة عام بعكس المشروع العربي ِّ
القومي. وا ٕن ْ نجح َ العمل ُ الشعبي وحتى َّ الرسمي في تحجيم المشروع صهيوني... وا ٕذا كانت
عوامل ٌ خارجية ٌ جعلت المشروع َ العربي َّ يتعثر ُ ويفشل ُ ، فإنّها لم تفعل ْ فعلها لولا عوامل ُ داخلية ٌ
ساعدة ٌ .."[2]

يلاحظ ُ أيضاً أن َّ المشروع َ النهضوي َّ العربي ارتبط َ منذ ُ البداية بالأهداف الإنسانية في الحداثة
الأوروبية والفكر الإشتراكي العالمي ِّ وطرح َ المسألة َ الديمقراطية َ والعدالة َ الإجتماعية َ والتنمية َ
.. ولكنه يتوقف ُ عند الأخطاء التي ارتكبها العرب ُ من حيث ُ النظر إلى الحداثة الأوروبية
بعدها التنويري بدلاً من البعد الذي يعبر ُّ عن علاقة السلطة بالمعرفة وانتصار السلطة على
المعرفة . ويحدد ُ دعائم َ الحداثة الأوروبية في القوة التي عبر َّ عنها التوسع ُ الإستعماري،
المنافسة ُ التي ميز ّ ت التنافس َ الأوروبي، والمعرفة التي هي أساس ُ الفكر التحديثي.

يعلل ُ الدور ُ التخريبي للحداثة الأوروبية في المشروع النهضوي العربي ِّ بكونه من جنس
علاقة السيد بالعبد وا ٕذا كان َ القرن ُ الثامن عشر َ يمثل ُ أيديولوجيا الأنوار ، فإن َّ القرن َ التاسع َ
عشر َ تتمثل ُ فيه أيديولوجيا الإستعمار الذي نظر َ إلى مفهوم أوروبا من حيث ُ عظمتها وتفوقها
قدرتها على الهيمنة، استناداً إلى معطيات تاريخية وعرقية وعلموية تجلت َّ في مبدأ البقاء
للأصلح وللأقوى وفي مبدأ الإصطفاء الطبيعي والإجتماعي على نحو حو َّ َ فيه شرق ُ إلى

[1] - فهمي جدعان مرجع سابق ص٣٥
[2] - محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ص٥٣-٥٨

موضوع معرفة .
نستطيع أن نرى أيضاً أنّ أيديولوجيا الوحدة والتقدم منذ القرن الماضي وإلى اليوم في تعارض مستمر مع مصالح الحاكمين وإراداتهم.. ويعلل انفصال السياسة عن الأيديولوجيا في دولة الاستقلال القطرية بغياب الديمقراطية بالدرجة الأولى.. فالنخبات كلها تخاف الديمقراطية.. نخبة الدولة الليبرالية والنخبة التقليدية ونخبة الثورة ...
ولكننا نجد في الإلماح إلى الأمة العربية مسألة نهائية فالفكرة القومية بقيت حيّة في داخل الدولة القطرية ، ووحدة الحاضر العربي في نفوس العرب ، وفي رؤى غير العرب ، أقوى عمقاً من أي وقت مضى.. الخ
إنّ أسئلة الوحدة والتقدم والعقلانية والديمقراطية ما تزال هي أسئلة المشروع النهضوي العربي السابق والراهن وما تزال أسئلة الحداثة والتأخر من أسئلته الأولى أيضاً ، وهي أسئلة تحضر العلاقة بين الذات والآخر أو العرب والغرب ، كما تتطلب تأملاً لواقع النظام العربي وعلاقته بمشروع الأمة القومي والديمقراطي .

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في بناء الدولة:

تشكل الأحزاب المحور الأساسي في العملية الديمقراطية في أي مكان في عالمنا هذا، دون وجود أحزاب سياسية فلا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية أو حتى ديمقراطية كاملة المعالم واضحة الأركان ، فإمّا ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسط بينهما.

يرتبط مصطلح الإصلاح السياسي دائماً بالأحزاب السياسية والدور المناط بها لتحقيق هذا الإصلاح أو على الأقل وجود دور لها في عملية تحقيق الإصلاح أو التنمية السياسية ، بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطي المبني على التعدّية وصولاً إلى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الأحزاب أو التيارات المختلفة كما هو سائد الآن في العالم الغربي الديمقراطي.[1]

[1] -أبو بكر, أحمد : دور الأحزاب في الاصلاح السياسي للوطن العربي
http://www.dahcha.com/viewarticle.php?id=30977

والحديثُ عن دورِ الأحزابِ في الإصلاحِ السياسي في الوطن العربي يجبرُنا على الخوضِ في عنوانٍ عريضٍ هو الديمقراطية في الوطنِ العربي، فلا يمكن أنْ نتحدثَ عن أيِّ إصلاحاتٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ أو حتى اجتماعيةٍ وثقافيةٍ دونَ الغوصِ في تفاصيلِ الديمقراطيةِ السائدةِ في عالمِنا العربي.

فالديمقراطيةُ تتأسسُ على المساواةِ التامةِ بينَ الناسِ الأحرارِ لا الأرقاءِ، والإنسانُ الملتزمُ قيمَ الديمقراطية لا يمكنهُ أن يقبلَ ممارسةَ الاستبدادِ والاستعبادِ بحقِّ الآخرين، ولا يقبلُ أنْ يكونَ مستعبداً أبداً للآخرين، حينئذٍ سنجدُ أنفسنا أمامَ مجتمعِ المساواةِ والكرامةِ والحريةِ الذي يفرضُ سيادةَ العدلِ.

ولكنَ السؤالَ الأهمَ، هل يمكن استيرادُ الحلولِ والأفكارِ (كالديمقراطية) مثلاً كما نستوردُ السياراتِ والملابسَ لحلِ مشكلةِ الديكتاتوريةِ في الوطنِ العربي وإنشاءِ أحزابٍ على غرارِ ما هو في دولِ الغربِ؟.

والإجابةُ هنا تكمنُ في أنَّ الديمقراطيةَ هي جزءٌ أصيلٌ من الثقافةِ الغربيةِ ونبتةٌ من نباتاتِها الخاصةِ ببيئتِها، والحياةُ الماديةِ والاجتماعيةِ والفكريةِ للمجتمعاتِ الغربيةِ أي العناصرِ الأساسيةِ التي أنتجتِ الديمقراطيةَ، ليست هي ذاتُ العناصرِ التي تكوّنُ المجتمعَ العربي الذي يعاني دائماً من مشكلةٍ سببُها الديكتاتوريةُ، وهذه المشكلةُ قادت الإنسانَ العربي إلى الاستسلامِ الثقافي والسياسي.

المسألةُ في الوطنِ العربي هي مسألةُ فهمِ ثقافتنا فهماً جديداً وعميقاً بحيث تُصبحُ ثقافةً حيةً وباعثةً بدلَ أنَّ تضحي ثقافةً ملحقةً وتابعةً، وهذا نقولهُ من موقعِ فهمنا لمحاولاتِ الغربِ المستمرةِ منعنا من بناءِ ثقافتنا الخاصةِ التي ستنتجُ ديمقراطيتنا الخاصةَ، وهي محاولاتٌ بدأت منذُ زمنِ الاستعمار. حيث لم تنقطعْ هذه المحاولاتُ عن إلحاقِ مجتمعِنا العربي اقتصادياً بالغربِ، أي ببناءِ عالمِ الأشياءِ الخاصِ بنا، ويبنى على يدِ عالمِ الأشخاصِ والأفكارِ الغربيةِ بأملِ أنْ ينتجَ هذا العالمُ أفكاراً وأشخاصاً مشوهين ملحقين وتابعين للغربِ، لأنَّه لا يمكن لعالمٍ أن ينتجَ ثقافةً تنسجمُ وعناصرَ تكوينِنا كمجتمعٍ عربي إسلامي.

والإلحاقُ الذي نعنيه سيؤدي إلى عمليةِ تغريبٍ ومصادرةٍ وإقصاءٍ لنا كحضارةٍ، كحضورٍ في المستقبلِ العامِ للبشريةِ، ولذلك يجبُ أن نبحثَ عن طريقٍ خاصٍ لتصدرِ موكبِ البشريةِ، لا أن نتعلمَ كيفَ نلحقُ بالآخرينَ، معتبراً أنَّ الديمقراطيةَ الغربيةَ جهدٌ إنساني نبيلٌ يتماثلُ في بعضِ وجوهِهِ مع الموقفِ الإلهي من الإنسانِ، ولكن الفارقَ بين الموقفين هو في النظرِ إلى الإنسانِ من بعضِ الجوانبِ الحساسةِ.

والديمقراطيةُ الغربيةُ وُلدت في بيوتِ الأحرارِ وعلى أيديهم في أثينا في عالمٍ يمتلئُ بالعبيدِ ، فلم تطرح مُقترحاتٌ لتحريرهم في حين تحققَ وعدُ الإسلامِ بالحريةِ والكرامةِ والمساواةِ على أكتافِ العبيد، فوضعُ أنظمةِ انعتاقِ لهم بانتصارُ الإنسانِ الجديد ، ولذلك كان الدورُ المركزيُ الذي لعبَه الإسلام هُو الدورُ الاجتماعيُّ ، فإذا تمَّ تجريدهُ من هذا الدورِ فإننا نكونُ قد وصلنا إلى مرحلةِ تحولِ الناسِ إلى ملائكةٍ وهذا مستحيلٌ .

وبما أنَّ الديمقراطيةَ هي تراثٌ إنسانيٌّ يشكلُ جُزءاً كبيراً من جملةِ الدوافعِ المحرّكةِ للإنسانِ في عالمِ اليومِ والسنواتِ القادمةِ ، فإن الصراعَ من اجلِ هضمِ واستيعابِ هذا التراثِ ، وكلُّ الحضارةِ الإنسانيةِ هو شرطٌ لتجاوزهما وهذا لن يتأتّى لنا قبلَ توكيدِ الهويةِ الحضاريةِ لأمتنا، وكذلك تنميةُ الديمقراطيةِ لدى النشءِ وجيلِ الشبابِ والدعوةِ إلى طرحِ ما يسمى الديمقراطيةَ السياسيةَ حتى تأخذَ الأحزابُ السياسيةُ دورَها الطليعي والأسسي وهذا الدورُ المناطُ بها دونَ سواها من مؤسساتِ المجتمعِ المدني لتحقيقِ الإصلاحِ السياسي أو المشاركةِ بصورةٍ فاعلةٍ وحقيقيةٍ في هذه العمليةِ، لا أن يكونَ دورُها مجردَ ديكورٍ ديمقراطيٍ جميلٍ لا يسترُ عورةَ الديمقراطيةِ أو الإصلاحِ [١].

الإصلاح السياسي في الأقطارِ العربيةِ ، يبدو أنَّه يسيرُ في اتجاهاتٍ متعددةٍ حسبَ الدولِ ، فهناك بعضُ الحكوماتِ العربيةِ تدَّعي بأنَّها قادرةٌ على تحقيقِ هذا الإصلاحِ أو التنميةِ السياسيةِ دونَ مشاورةِ أحدٍ ، لأنَّها تعتقدُ أنَّها الأقدرُ على ذلكَ وهي الجهةُ المنفذةُ ، لا بل تعتقدُ في نفسِها أنَّها وصيةٌ على الجميعِ بما فيها الأحزابُ السياسيةُ هذه الأحزابُ التي ترى في نفسِها ممثلةً للجماهيرِ ومعبرةً عن طموحاته وآمالِه وبالتالي يجب أن تكونَ هي – كما ترى الأساسَ في الإصلاحِ لا بل واضعةً كلَّ مبادئه وأحكامه وشروطِه.

وكما نعلم فإن الديمقراطيةَ في بعضِ الدولِ العربيةِ ما زالت في بواكيرِها وفي طفولتِها الأولى، ويمكنُ أن نطلقَ على الديمقراطيةِ العربيةِ لفظ السرابِ الديمقراطي، لعلَّ وعسى أن نصلَ إلى الديمقراطيةِ الحقيقيةِ ، وهذه الديمقراطيةُ ما زالت تتعاملُ بخجلٍ مع الحالةِ الحزبيةِ التي هي أيضاً لم تغادرْ مرحلةَ الطفولةِ لأسبابٍ عديدةٍ وإذا استثنينا الحزبَ الحاكمَ في بعضِ الدولِ العربيةِ فلا يمكنُ لنا القولُ بالفمِ الملآنِ بأن هناكَ أحزاباً فاعلةً وذاتَ تأثيرٍ على امتدادِ خريطةِ العملِ السياسي في الوطنِ العربي.

[١] -أبو بكر, أحمد : دور الأحزاب في الاصلاح السياسي للوطن العربي, مرجع سابق
http://www.dahcha.com/viewarticle.php?id=30977

ورغم ذلك فإن الأحزاب السياسية في العديد من البلدان العربية قادرة على لعب دور فاعل وفرض نفسها واستغلال مالها من نفوذ سواء في الشارع أو في الحكم للمشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح والتي تعني أولاً إعادة الترميم والبناء على أسس جديدة ، أو لنقل عملية نسف الواقع السياسي الراهن ، على الأحزاب أن تلعب هذا الدور وصولاً إلى حالة سياسية راقية وعليها أن تمارس تأثيرها بشتَّى الوسائل لأن الإصلاح السياسي يبدأ أولاً بإقرار القوانين الناظمة للحريات وفي مقدمها قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية والقوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات والاجتماعات العامة وغيرها من القوانين التي تحكم عمل النقابات على سبيل المثال والمؤسسات ذات التأثير في المجتمعات العربية .

ويعتبر قانون الانتخابات هو الأهم في عملية الإصلاح السياسي في أيٍّ من الدول العربية وعلى الأحزاب أن تناضل حتى النهاية من أجل إجبار السلطة التشريعية في هذه الدولة أو تلك على صياغة قانون عصري يلبِّي طموحات المواطنين وصولاً إلى الديمقراطية التي نبغي ونريد ، ويجب أن تركز هذه القوانين على القوائم النسبية دون سواها، وذلك لضمان وصول النواب الحزبيين المعبرين عن تطلعات أحزابهم وبالتالي المواطنين إلى البرلمان ، حيث هناك الصراع السياسي الديمقراطي الحقيقي ، والأغلبية والأقلية.. والحزب الحاكم والحزب المعارض .[١]

الأحزاب السياسية في الوطن العربي وعلى الرغم من حالة الضعف التي تعاني منها إلا أنَّها قادرة على التأثُّر والتأثير وتحقيق كلِّ ما تريد من مطالب تصبُّ في الصالح العام والمسيرة الديمقراطية وتشكل قوانين الانتخابات الراقية مدخلاً هاماً جداً لنشوء الأحزاب القوية ، لأنَّ آلية الوصول إلى البرلمان لا تتم إلا عبر القوائم الحزبية وإذا بقيت الأمور في الوطن العربي على ما هي عليه فلا يمكن الحديث عن أيِّ إصلاح سياسي أو تنمية شاملة تغطي مختلف مجالات الحياة .

لن تتحقق التنمية أو الإصلاح السياسي في بعض بلدان العالم الثالث إلا بعد تلاشي هيبة الحزب الحاكم ، وهذا الحزب أنشأه الحاكم بعد وصوله إلى السلطة وليس قبل ذلك، لأنَّ الحاكم جاء أصلاً على ظهر دبابة عسكرية، وبعد سنوات أراد أن يلمع من صورته فخلع البزة العسكرية وارتدى لباساً مدنياً غربياً وانشأ الحزب الحاكم بمقومات دولة، وأوعز للبعض بإنشاء أحزاب صغيرة تدور في فلك الحزب الحاكم حتى يظهر للآخرين بأنَّه ديمقراطي ويسمح بالتعددية وكأنَّ الشعوب العربية لم تصل بعد إلى مرحلة الرشد ، وما زال هذا الحاكم ينصِّب نفسه وصياً على الجماهير في ظلِّ غياب التقاليد الديمقراطية العريقة، وغياب التعددية الحزبية الحقيقية ...

---

[١] -أبو بكر ,أحمد:دور الأحزاب في الاصلاح السياسي للوطن العربي ,مرجع سابق

والإصلاح السياسي المنشود الذي يجب على الأحزاب العربية دون استثناء أن تعمل لأجله وهي قادرة رغم الكثير من الصعوبات والمعوقات، خاصة وأن جزء من عالم ثالث لم يصح بعد على الكثير من التحولات التي حدثت في هذا العالم المترامي الأطراف، خاصة وأن بعض الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي ترى في نفسها النموذج الذي يحتذى في الديمقراطية، وأن ما في دول الغرب ما هو إلا فوضى أسموها الديمقراطية الإصلاح السياسي حالة مشاركة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، والأحزاب هي الشريك الأساس في هذه العملية، ودون ذلك يبقى الحديث عن الإصلاح السياسي في الوطن العربي كمن يحرث في الماء، لأن المطلوب اليوم نفض الغبار عن الواقع الحالي، والاستعداد لديمقراطية حقيقية نرى من خلالها وقد تحقق وتجلى الإصلاح بكل وضوح، وصولاً إلى مبدأ تداول السلطة السلمي عبر البرلمانات المنتخبة بكل نزاهة ومصداقية وشفافية.

قد وصلنا في العالم العربي إلى مرحلة الرشد والعقلانية ولا يجوز للأنظمة أن تحجر على عقول عامة الشعب الذين من حقهم رؤية بلدانهم وقد تحولت إلى منارات للديمقراطية والتعددية بأبهى صورها وهذا ما نأمله خلال السنوات القليلة القادمة في مختلف أقطار الوطن العربي.

نتائج وتوصيات:

<u>أولاً: نتائج الدراسة:</u>

إن الواقع العربي وانطلاقا من أهميته الجغرافية والاقتصادية ونظرا لما تعرض له من احتلالات وتفقير وتجويع وتقسيم على مدى قرون من الزمن، ونظراً لوجود بعض الأنظمة الديكتاتورية التي كانت تعمل كل ما تعمل من أجل الحفاظ على مكانها في السلطة على حساب مجتمعاتها وشعوبها وعلى حساب أمنها واستقرارها كل هذه الأمور كانت عاملاً رئيسياً من عوامل التشتت والانقسام الطائفي والمذهبي والاثني والعرقي.

إنه ومن نافل القول ومن البديهي عندما نرى نظريات وأفكاراً سياسية كثيرة تدل على أن المنطقة العربية هي من أهم المناطق في العالم على الإطلاق، بل إن الكثيرين يعتبرونها أهم منطقة في العالم ومن يستطيع السيطرة عليها - وخاصة منطقة الشرق الأوسط يستطيع أن يسيطر على العالم (نظرية حافة الهاوية وغيرها من النظريات) نعلم أن هناك قوى خارجية تسعى وبكل ما لها من قوة أن تقسم وتدخل الفتنة وتختلق النعرات الطائفية والمذهبية في هذه المنطقة العربية، كل هذه المحاولات التقسيمية بهدف تحقيق السيطرة على هذه المنطقة ونهب خيراتها وثرواتها.

إلا أنّنا لا نستطيع أن نضع المبررات والأسباب ونلقي المسؤولية على الخارج، بل يجب أن نرى السياسات والأساليب المتبعة من قبل معظم الأنظمة العربية، والتي لم تحسن من أدائها السياسي بما يجعل هناك تطور وتقدم يخدم مجتمعاتها وشعوبها بل كان القمع والترهيب وفرض كل شيء تريده الأنظمة هو الأسلوب الطاغي على المجتمعات العربية، حتى وإن كان هذا الأمر على حساب الخضوع والتبعية للخارج ورهن القرارات السياسية المتعلقة حتى بالداخل العربي لهذه القوى المعروفة الغايات والأهداف.

ومن المفارقات الكبرى أنه وفي الوقت الذي تحقق فيه الدول الأوربية نجاحات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتجني ثمار تكاملها الاقتصادي الذي تجسده السوق المشتركة يتزايد الشعور في الوسط العربي بالإحباط، من جراء الإخفاقات العربية المتتالية وفي مختلف المجالات على الرغم من أن ميثاق الجامعة العربية على سبيل المثال واتفاقية السوق العربية المشتركة كانا قد أقرا قبل مؤسسات السوق الأوربية. وإلى فترة قريبة اعتقدت النخب العربية الحاكمة أنها بمنأى عن أية مسائلة، سواء من شعوبها أو من الخارج تتعلق بقدراتها على قيادة بلدانها وبالتالي مسؤولياتها عما حدث ويحدث لهذه المنطقة المغلوبة على أمرها بسبب سياسة حكامها الذين اعتمدوا أساليب الإذعان والإذلال لها، وتركوا مشاريع الانفتاح الديمقراطي والتنمية جانباً. ولأنها سخرت كل إمكانيات البلاد العربية في قمع أي صوت معارض لها وإذلاله، تصورت تلك النخب أنها بذلك قادرة على حماية نفسها من أي مخاطر قائمة أو قادمة. فضلاً عن ذلك تصورت النخب العربية القطرية أنها، ونتيجة لذلك، ليست بحاجة إلى مراجعة الأسس التي قام عليها النظام السياسي الذي ترتكز عليه. ولذلك هرب العديد منها من مشكلاته الداخلية، السياسية والاقتصادية، وانكفأ على نفسه ومن ثم أمعن في قمع شعوبه وعدم تلمس النقد الموضوعي للذات، وتلمس ذلك بوسائل جديدة تتماشى –على الأقل– مع الاتجاه الدولي الجديد.

وإذا أردنا أن نلخص استنتاجاتنا عن أزمة النظام العربي فإننا نلخصها في عدة مجالات:

أولاً: الأزمة السياسية للنظام العربي:

تتمثل هذه الأزمة في تغيير مجمل السياسات والمواقف والمفاهيم العربية، والانتقال من أرضية الانتقال إلى التبعية الكاملة للخارج. لذلك عملت الدول الصناعية على الاحتفاظ بتفوقها في المطلق في الميادين التي تحكم السوق العالمية كلها، ومن ثم ترفض أية خطة ترمي إلى محاولة تعديل النظام الراهن لتقسيم العمل الدولي. فضلاً عن ذلك تمارس الشركات الكبرى لهذه الدول سياسة إفساد منظمة للنخب الاجتماعية الحاكمة في البلدان الأقل نمواً، ومنها

البلدانُ العربيةُ ، ممَّا أدَّى إلى إفلاسِ عمليةِ التطورِ الإقتصادي والتنميةِ في الوقتِ الراهنِ . لهذا السببِ وأسبابٍ أخرى لجأت هذه النخبُ عندما عجزت عن تحقيقِ أيةِ تنميةٍ إلى الخلاصِ بنفسها وتركِ الأغلبيةِ الإجتماعيةِ تعاني مصيرَها وحدَها . لهذا تفقدُ إيمانَها الوطني شيئاً فشيئاً مع تزايدِ الضغوطِ الخارجيةِ وتتخلَّى عن حلمِ التنميةِ لصالحِ البحثِ المباشرِ عن تعظيمِ منافعِها ومصالحها الخاصةِ [1].

ثانيا: الأزمةُ الإقتصاديةُ للنظامِ العربي

تتمثلُ أبرزُ مظاهرِ هذه الأزمةِ في تراجعِ وتيرةِ النموِ الإقتصادي وارتفاعِ حجمِ المديونيةِ العامةِ الخارجيةِ إلى ما يزيدُ على المئةِ مليارِ دولارٍ [2] يقابلهُ ارتفاعُ خدمةِ هذا الدينِ نفسه إلى عشراتِ المليارات من الدولاراتِ ، وارتفاعُ نسبةِ البطالةِ و إفلاسُ المشاريعِ العامةِ والخاصةِ .

وبالنتيجةِ أدَّى كلُ ذلك إلى تباطؤِ حركةِ النموِ الإقتصادي وتراجعِهِ ، وتزايدِ حالةِ الفشلِ والإخفاقاتِ في مسيرةِ الإقتصادِ الوطني ،ومن ثمَّ وجدت النخبُ الحاكمةُ نفسها.ومعها المجتمعَ في مآزقَ عديدةٍ .

ثالثا : الأزمةُ الإجتماعيةُ للنظامِ العربي:

تبدو أزمةُ المجتمعِ العربي سببَها أنَّ دولةَ هذا المجتمعِ لا تعيش زمنَ المدنيةِ أو الحضارةِ بحكمِ إفلاسِ مشروعِها التحديثي وبنيتِها القائمةِ على الإغلاقِ الجزئي والتبعيةِ، واليومَ ونحنُ في الألفيةِ الثالثةِ لا توجدُ أمةٌ أو شعبٌ يعيشُ حالةَ شكٍّ وتساؤلٍ حولَ مستقبله مثلما هو الحالُ في مجتمعِنا العربي ،على الرغمِ من أنَّهُ يمتلكُ إرثاً تاريخياً وحضارياً ضخماً . إنَّ مجتمعَنا العربي من جديدٍ يبدو أنَّهُ دخلَ مرحلةً انتقاليةً غيرَ معروفةٍ نتائجُها النهائيةُ لقد خلقت الفترةُ الماضيةُ من عمرِ الدولةِ العربيةِ شريحةً اجتماعيةً استحوذت على كلِ ثرواتِ المنطقةِ ، فضلاً عن ذلك سيطرت على السلطةِ السياسيةِ ، لذلك أصبحت فئةً طفيليةً تحولُ دونَ حدوثِ أيِّ تحولٍ ديمقراطي ، تستطيعُ من خلالهِ الشعوبُ العربيةُ أن تفرضَ مبدأ التداولِ السلمي للسلطةِ .

وعلى المستوى الإجتماعي الداخلي فإنَّ الهوةَ الإقتصاديةَ بينَ النخبِ الحاكمةِ الثريةِ وبينَ الفئاتِ الفقيرةِ الواسعةِ من الشعوبِ تزدادُ اتساعاً وعمقاً ، وفي ظلِّ هذه البنيةِ الطبقيةِ الهرميةِ التي تحتكرُ فيها فئةٌ قليلةٌ السلطةَ والثروةَ ، وتشغلُ الطبقةُ الوسطى وسطَ الهرمِ، وتتكونُ القاعدةُ من غالبيةِ السكانِ ، حيث يعاني الشعبُ حالةَ تبعيةٍ داخليةٍ شبيهةٍ بالتبعيةِ الخارجيةِ ومتممةٍ لها فتمارسُ عليه وضدَّه مختلفَ أنواعِ الإستغلالِ والهيمنةِ والقهرِ والإذلالِ اليومي .[3]

١- غليون ، برهان : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٣،ص٢٢٥

٢ - نفس المرجع ص١٨٦

٣ - بركات ،حليم : المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠، ص٢٤

بعد هذا التوصيف لحالة النظام العربي نستطيع أنَّ نسقط هذه الاستنتاجات على الافتراضات التي بني عليها موضوع البحث حيث أنَّ أي بحث أكاديمي يكمن في اختبار الفروض التي يتم وضعها قبل القيام بالبحث وقد تم وضع عدد من الفرضيات في بداية هذا البحث ، واختبارها بمعرض البحث والتحليل ، وتمَّ التوصل إلى النتائج التالية :

١. إنَّ الإشكاليات الاجتماعية والسياسية التي تتأثر بها المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص جراء التعدد الإثني والعرقي والمذهبي ونتيجة لما رأيناه من سعي شديد من قبل الدول الاستعمارية والدول ذات المصلحة في منطقتنا العربية من محاولات تقسيم المنطقة إلى شرق أوسط متعدد التقسيمات الجغرافية والحدودية ، ومتعدد التسميات (شرق أوسط ، شرق أوسط كبير ، شرق أوسط جديد) كلُّ هذا الأمر أدى إلى نشوب الحروب والخلافات بين بعض الدول العربية ودول الجوار الإسلامية، وبين دول عربية مع بعضها البعض، وبين المذاهب والفئات الإثنية والعرقية ضمن البلد العربي الواحد ، كلُّ هذا كان من أجل تفتيت وتقسيم هذا الوطن العربي إما من خلال الاقتتال مع جيرانه أو من خلال الاقتتال الداخلي بغية سهولة السيطرة على ثروات وخيرات هذا الوطن الكبير ،ولكننا رأينا في أنه وإن كان هناك هذا التعدد إلا أن هذا الأمر يغني الثقافة والفكر العربي ويدلُّ على مدى قوة هذا الفكر وقدرته على جمع هذا النسيج المختلف تحت سقف الهوية العربية ،كما وأنه مهما كبرت الخلافات بين هذه الفئات وهذه الدول وجيرانهم من الدول الإسلامية إلا أنَّ العروبة والإسلام هما الجامعان والحاميان لوجود هذه الأمة .

٢. إنَّ دول الجوار العربية وفي ضوء ما يوجد بينها وبين الدول العربية من ارتباطات دينية و عرقية و فكرية ،وفي ضوء كل الصراعات التي بحثناها في موضوع دراستنا من خلافات عربية – عثمانية ومن حروب قديمة فارسية – عربية، ومن مشكلات أخرى حدثت في العصر الحديث من حرب العراق وإيران ،إلى الخلافات التركية – الكردية في العراق كلُّ هذا الصراع كان صراعاً سياسياً وإن استخدمت الحروب وسيلةً للوصول إلى الأهداف السياسية التي يؤمن بها كلُّ بلد من هذه البلدان المذكورة وليس من أجل السيطرة على فئة عرقية أو دينية أو مذهبية معينة وإن كان هناك بعض التشابك بين هذه الدول في هذه الأمور . إلا أنه وفي نهاية الأمر وعندما اتضحت نوايا الخارج الغربي والأمريكي في المنطقة نجد أن العلاقات الطبيعية عادت بين هذه الدول ،فقد رأينا من خلال بحثنا موقف إيران من الحرب على العراق ورفضها لها ،

كما أن تركيا رفضت استخدام مطاراتها لضرب العراق وبذلك نرى أن الشعور والانتماء الإسلامي قد انتصر على كل مخططات الإمبريالية والرأسمالية العالمية في المنطقة .

٣- في ما يتعلق بالمشاركة والمعارضة ، فإذا كانت المشاركة السياسية هي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على القدرة على تحقيق أهداف التنمية السياسية ، وتنفيذ برامجها وسياساتها ، ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الإنجازات والسياسات التنموية التطبيقية . والمشاركة السياسية هي مؤشر على ديمقراطية النظام السياسي ، فالمشاركة من خلال تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي وضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسة العامة والقرارات السياسية واختيار القادة السياسيين بشكل حر تغدو المظهر الرئيسي للديمقراطية .

وبذلك يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

- المشاركة السياسية الديمقراطية تعني تحقيق مساهمة واسعة للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية واتخاذها وتنفيذها .
- و تعني أيضا إعادة هيكلة وتنظيم بيئة النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته بما يتلاءم مع صيغة المشاركة الواسعة للشعب في العملية السياسية .
- و توفر للسلطة إمكانية التعرف بشكل حقيقي وليس وهمياً على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته .
- و هي أحد معايير شرعية ومشروعية السلطة السياسية في أي مجتمع
- و إذا ما اعتبرنا أن أول ما تعنيه المعارضة هو عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة , ولكن لكي تنشأ المعارضة يجب أن يكون للسلطة الحاكمة سياسة منظمة وواضحة تقوم على مرتكزات ثابتة ,فالمعارضة تكون معارضة بالنهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة وللتوجهات السياسية التي تعتمدها ، لذلك لا تنشأ المعارضة إلا في المجتمعات التي بلغت مستوى لا بأس به من التطور والنمو وبالتالي ونتيجة لعدم توفر كل الأمور التي قرأناها في استنتاجاتنا السابقة في واقعنا العربي فإن مبدأ المشاركة والمعارضة كان مرهوناً بسياسة النظام الحاكم ورغباته في هذا الموضوع .

٤- وعند دراستنا لموضوع الأنظمة العربية والدساتير التي تضمن حقوق الأقليات والإثنيات وعند بحثنا أيضا في المجال السياسي العربي لبعض الدول العربية نجد أن بعضها يعتمد على المبدأ التقليدي للعمل السياسي من خلال توزيع السلطة عصبوياً وعشائرياً أو قبلياً أو طائفياً أو مذهبياً دون أن يكون هناك ممارسةٌ سياسيةٌ تجري بمقتضى علاقات التمثيل والمشاركة العصرية. ولكننا لا ننسى أننا نعثر في بعض الدول العربية على تشكيل واسع من النماذج التي تشهد وجود مثل هذا المجال السياسي الحديث صورياً. فنجد مثلاً العمل من خلال دستور أو وجود برلمان منتخب أو وجود تعددية حزبية أو توافر قدر من الحريات العامة، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل بشكل شكلي على أنها ديمقراطية ولكنها بالمضمون تعتمد على أسس التقليد إلا أنها تطفي على السلطة شكلاً ديمقراطياً حديثاً يغطي كل شوائبها.

٥- إن التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط يستند إلى مسلمة تقول: إن هذه المنطقة هي منطقةٌ فسيفسائيةٌ تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، وبهذا فإنها منطقةٌ تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني والسلالي، وتبدو المنطقة حسب هذا التصور فسيفساء تضم بين ظهرانيها شبكةً معقدةً من أبعاد قومية ولغوية ودينية وعرقية. ويستخلص البعض من ذلك أن المنطقة ما هي إلا مجموعة أقليات وأنه لا يوجد تاريخٌ موحدٌ يجمعها ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخٌ لكل أقلية على حدة لكن هل ثمة أهدافٌ معينةٌ لهذه النظرة الغربية في تصورها للمنطقة؟! إن إجراء تقاطع لمختلف الكتابات "الغربية" في هذا المجال تملينا إلى ثلاثة أهداف أساسية من وراء استخدام هذا المصطلح:

أ) رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، فانطلاقاً من هذا التصور تصبح فكرة القومية العربية محاطةً بالغموض ويعتبرها الغرب "مجرد طرفة" في حين، وفي أحسن الأحوال يراها البعض بأنها مجرد فكرة عاطفية ناتجة عن اللغة العربية ولكنها غير قادرة على التجسيد عملياً.

ب) تبرير شرعية وجود إسرائيل في المنطقة، فالمنطقة كما أسلفنا هي في نظرهم خليطٌ من الشعوب والقوميات واللغات والأديان وبالتالي تكتسب إسرائيل شرعيتها باعتبارها إحدى مكونات هذا الخليط، ولعل هذا ما يفسر دعوة الفكر الصهيوني لمنطق الأقليات والتحريض على قيام دويلات مارونية ودرزية على حدوده تشكل حاجزاً أميناً ومادياً ومعنوياً بينه وبين الأقطار العربية.

تتبلور التدخلات الخارجية المستمرة والمتواصلة ، فمنطقة كهذه وطبقاً لهذا التصور هي خليط يقوم على التعدد والتنوع والتناقض في التطلعات والطموحات ،وبالتالي فإن الأمن في هذه المنطقة الذي هو جزء من الأمن والسلم الدوليين – مهدد وبما أن المنطقة لا يمكنها اكتساب خاصيات أمنية وتنموية ذاتية فالوجود والتخطيط الخارجي لهذه المنطقة وفي التصور السابق يصبح ضرورياً ولا مفر منه .

٦.أما عن إمكانية إقامة الدولة على أساس المواطنة وليس على أساس المحاصصة الفئوية أو ما شابه ذلك ، فإنه وعلى الرغم من تعرض المشروع القومي العربي لأكثر من هزة ولأكثر من فشل ، يبقى لتاريخ الإجتماع الإنساني احتمالاته المختلفة، فقد تنتج عوامل "مفترضة" وحدة جماعات وشعوب ومدنيات وأمم، أو تؤدي إلى تلاشي بعض عناصر قوتها، أو تدفع بها إلى التماهي مع جماعة أقوى، فحضور الأمة هو حضور نسبي يعبر عن هوية قيد الإنجاز غير مطلقة وغير نهائية. وقد يستمر هذا الحضور قائماً بالقوة لا بالفعل ، ما دامت عوامل تكوينه التي هي عوامل واقعية وتاريخية لم تتوفر على نحو إيجابي وفعلي وحقيقي يصعد الآن "البديل" "القطري" ليجسد !مصلحة قوى طارئة ومؤقتة بالقدر الذي تعمل فيه قوى تاريخية مغايرة على تكوين "بديل قومي" يتوقع منه أن يحقق مصلحة الأمة وعيها وإرادتها.

أما فيما يتعلق باستنتاجنا عن الحالة المدروسة (العراق) .

فإن تأسيس السلطة في العراق جاء قبل استكمال تأسيس الدولة بالمعنى الشامل لمراحل تكوين الدولة, وأصبح هناك سلطة دون دولة , وبذلك فإن اتجاه السلطة نحو الإستبداد في مراحلها المختلفة يصعب إصلاحه لعدم وجود وعاء مؤسسي ذي ملامح متكاملة يمارس من خلال هذا الإصلاح. وبالنظر لغياب الدولة المؤسسية , فقد اجتهدت الأنظمة الإستبدادية في بناء أطر تنظيمية تقوم على تعميق سلطتها واستبدادها واستدامته, الأمر الذي أظهر تشوهات مختلفة في محاولات بناء الدولة العربية القطرية .

ويصعب فهم أوضاع العراق المعاصر دون التحري عن دور القوى العالمية في التأثير بتكوين تاريخ العراق فليس هناك من لا يقدم إعجابه لحضارة العراق القديم التي تعد المرجعية لتماسك النسيج الإجتماعي، وامتدت إليها الحضارة العربية الإسلامية لتعطيها بعداً ايدولوجياً تمثل آثاره في الحرية والعدالة إلى أعماق النفس البشرية، من هنا كان صراع الدول الكبرى وتنافسها على العراق سواء لموقعه الإستراتيجي أو لثرواته المستدامة (النفط) واسعاً هذا الأمر الذي أثر سلباً على الواقع العراقي اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً .

ثانياً مقترحات وتوصيات

١) فيما يتعلق بالأقليات والإثنيات :

أ-العمل بشكل جدي وعملي في إطار النظم السياسية على تفعيل فكرة المواطنة وتعميق الشعور الوطني، وذلك من خلال إيضاح من هو العدو الحقيقي للوطن وما هي المصلحة الأساسية لأفراد هذا الوطن ، وهذا يتم من خلال إعادة تنشئة سياسية وفكرية وثقافية للمجتمع العربي عن طريق التوعية الإعلامية والمدارس والجامعات .

ب-تفعيل العمل الديمقراطي الحقيقي ضمن البلدان العربية ليسمح بمشاركة كل أفراد النسيج الاجتماعي المكون لهذه البلدان في العملية السياسية واتخاذ القرارات المصيرية ، وذلك من خلال ضمان عمليات انتخابية نزيهة تؤثر رغبات المواطنين الحقيقية ، مع مراعاة كل الفئات الإثنية والعرقية الموجودة ضمن هذه البلدان .

ج-إحداث هيئة عربية وطنية تعمل تحت إطار الجامعة العربية تكون مهمتها مراعاة مصالح ومشاكل الأقليات والإثنيات في مختلف البلدان العربية .

٢) فيما يتعلق بدول الجوار الجغرافي :

السعي إلى جعل التناقضات العربية مع دول الجوار الجغرافي عند حدها الأدنى وتهيئتها تماماً ، حتى يمكن التفرغ للجبهة الرئيسية مع إسرائيل ، إضافة إلى منع هذه الدول من التحالف مع إسرائيل ومحاولة دفعها إلى تقليص علاقتها معها إلى الحد الأدنى الممكن .

باستثمار العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية مع دول الجوار الجغرافي بشكل صحي بحيث يمكن تحويل هذه العلاقة من علاقات تناقض إلى حياد و إن أمكن علاقات إيجابية لمصلحة كلا الطرفين .

جبناء جبهة متماسكة من دول العالم الثالث تشترك فيها دول الجوار الجغرافي بفعالية من أجل الوقوف بموقف موحد ضمن هذه الجبهة في موضوع الصراع العربي الصهيوني

وإذا أردنا أن نقدم توصيات في ما يتعلق بكل دولة من دول الجوار الجغرافي على حدا فإننا نقول في العلاقات العربية التركية :

استثمار المناخ التعاوني الحالي في العلاقات العربية -التركية إلى أقصى مدى من خلال مؤسسات المؤتمر الإسلامي وغيره من المؤسسات الدولية ، بإعطاء تركيا وضعاً خاصاً من

حيث التشاور معها باستمرار فيما يتعلق بالمنطقة ، وتكثيف الزيارات الرسمية من أجل عدم السماح لأي جهة أخرى أن تنقل صورة خاطئة عن واقع المنطقة .
- تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أساس من الفائدة المتبادلة وعلى أسس تجارية .

٣) أما فيما يخص العلاقات العربية الإيرانية :

الاستفادة من الرؤية الإيرانية تجاه عدائها المطلق للعدو الصهيوني الذي هو المشكلة الرئيسية والأساسية بالنسبة للعرب ، بالإضافة إلى أن إيران بدأت تظهر كقوة إقليمية في المنطقة والتقرب في العلاقات معها يصب في صالح القضايا والمصالح العربية ، وذلك من خلال الحوار والنقاش حول أبرز الأسباب التي تعيق هذه العلاقة والسعي لإزالتها من خلال تشكيل هيئة عربية تناقش هذه الإشكاليات العالقة بشكل هادئ وجدي وصولاً إلى النتائج الإيجابية .

٤) أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية الإثيوبية :

فإن هناك العديد من الصلات التاريخية ذات الطابع الإيجابي بين الكنيسة القبطية في مصر والمسيحيين في إثيوبيا ، إضافة إلى الصلات الإسلامية بين الشعب العربي المسلم والمسلمين هناك ، فضلاً عن المشاركة في منظمة الوحدة الإفريقية وباقي منظمات العالم الثالث ، وهو الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بين الطرفين بالنسبة إلى قضايا البلدان النامية وهذا الأمر يجب الاستفادة منه من أجل قطع الطريق على أن تتطور العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية على حساب أمن واستقرار المنطقة العربية .

٥) فيما يتعلق بالنظام العربي ومدى تفعيل مبدأي المشاركة والمعارضة :

أ- العمل على إيجاد صيغ سياسية واجتماعية واقتصادية قائمة على مبادئ ثابتة تكون بمثابة قانون أو وثيقة تتكون من خلاله الطبقات السياسية والنخب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أساس الكفاءة والخبرة والإرادة الشعبية

ب- تفعيل مبدأ الديمقراطية بشكلها الحقيقي دون المراوغة حول طرق تطبيقها وأساليب الأخذ بها وذلك من خلال الإشراف القانوني والرقابة الشعبية على عمليات الانتخابات بكل مستوياتها ، ووضع قانون شديد العقوبة على من يستخدم أساليب فئوية أو مذهبية أو مادية في العملية الديمقراطية .

ج- احترام آراء وانتقادات القوى المعارضة للأنظمة السياسية لأن في ذلك حراكاً سياسياً ديناميكياً يؤدي إلى التطور والإرتقاء إلى أعلى مستويات المدنية السياسية، ويكون ذلك الإحترام بإعطاء حرية فكرية وإعلامية لتقديم وجهات النظر المعارضة دون أن تكون هذه الآراء تؤدي إلى خلل وعدم استقرار وخلق نوع من الفتنة ضمن النسيج الإجتماعي العربي المعروف الاتجاهات .

٦) أمَّا فيما يتعلقُ بالدول العربية وعلاقتها بالخارج :

أ- يجب إعادةُ صياغة برنامج تفعيل عمل الجامعة العربية على مستوى أخذ الدور المطلوب والفاعل في حل كل الإشكالات العربية مهما كانت كبيرة أو صغيرة وذلك من أجل الوصول إلى صيغة عمل موحدٍ للتعامل على أساسه مع الخارج .

ب- التعامل مع المجتمع الدولي مهما تنوعت أفكاره واتجاهاته على أساس المصلحة العربية المشتركة دون التنازل عن أي حق من حقوق العرب .

ج- إيجاد صيغة موحدة ومشتركة بين الدول العربية حول موقفها من الصراع العربي الصهيوني ومواجهة كل الدول التي تدعم الكيان الصهيوني بهذه الصيغة التي تعيدُ الحقَّ لأصحابه دون الخوف أو التردد أو دون حسابات مصلحيه آنية وضيقة .

٧) أما فيما يتعلقُ بالموضوعِ العراقي :

على الصعيد الداخلي:

أ- خلق رأي عام عراقي شعبي وتعبوي وحزبي يؤمن بأهمية المصالحة والمصارحة كعامل أساسي لردم أي فجوات في تركيبة النسيج الإجتماعي العراقي .

ب- ضرورة تفعيل مشاركة الشعب في التكافل الإجتماعي ، وزيادة حجم المساعدات للعوائل المتضررة جراء الحروب المتكررة وذلك بما يساعد على تحسين الوضع المعاشي .

ج- ضرورة استحداث مجلس خاص يعنى بالوحدة الوطنية ، يضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل كل أطياف المجتمع .

د- طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة واعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق نياته ورغبته الجامحة في إعادة بناء الوطن .

على الصعيد الخارجي :

أ- ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين لتسلم السلطة من سلطات الاحتلال وتقديم العون والمساعدة لإعمار العراق وبناء البنية التحتية بأقل الكلف .

ب- الاستمرار في شرح وتوضيح القضية العراقية وإشكاليتها إلى الرأي العام العربي والدولي لكسب أصوات الدول الأخرى المساندة بهدف الوقوف مع الشعب العراقي لحكم نفسه بنفسه والتخلص من الاحتلال الأمريكي .

ت- زيادة آليات التنسيق مع دول الجوار لمنع دخول المتسللين إلى العراق للقيام بعمليات تخريبية تستهدف المواطن العراقي ووحدته الوطنية .

ث- استقطاب الخبرات الدولية لتطوير مؤسسات الدولة لتقديم أفضل الخدمات إلى المواطنين لتوفير أجواء من الرفاهية وتحسين الخدمات البلدية والمجاري والاتصالات والنقل والمواصلات والتعليم والكهرباء والصحة والمياه ... إلخ.

الخاتمة :

هناك الكثير من الأسئلة التي تطرحها الدراسة ، فضلاً عن الأسئلة التي طرحتها، وعلى الرغم من التقاط إجابة هنا وتوضيح هناك ، إلا أنه تظل هناك علامات استفهام كبرى قد يكون أهمها على الإطلاق تلك المتعلقة بسؤال المستقبل .

وما الحيرة التي وجد الباحث في فضائها نفسه إلا تعبير عن هم الإجابة عن سؤال المستقبل فالمستقر في دستور وقوانين وأعراف وتقاليد ومناهج مجتمعات البحث العلمي ، شمالاً وجنوباً ، شرقاً وغرباً أن لكل بحث مقدماته ونتائجه وما بينهما من منهج مناهج وما البحث إلا محاولة للإجابة عن الأسئلة الكبرى في الحياة ، بما تحمله من أبعاد إنسانية كانت أم طبيعية .

ولا يجد المرء حرجاً وهو يقرر في ختام دراسته ، أن اصطدامه بما يمكن أن يصبح عليه وضع المنطقة العربية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه من انقسام وتجزئة وتدخل خارجي وتآمر داخلي ، متناسين ومبتعدين عن الرؤية الإستراتيجية التي يجب أن ندور في أفقها وهي معاني السيادة ، والهوية ، والعدل ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص ، والأمن ، والمواطنة ، وحقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، والديمقراطية ، وغيرها من مجمل المعاني التي تشكل منظومة النسق القيمي للوطن ، هذا الاصطدام فاق كل خيال .

و إذا كان هناك أملٌ في المستقبل، فلا يمكن أن يولد إلا من رحم مشروعٍ قومي عربي جديد يستوعب المتغيرات التي أرساها و أسس لها نظام العولمة كنظام عالمي جديد يمثل في جوهره مرحلةً من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي مع الوضع في الإعتبار استعادته لأسلوبه القديم في الإحتلال العسكري المباشر .

ومن هنا فإن الحديث عن أي محاولات لإصلاح الأوضاع في المنطقة العربية يكون خارج المنطق ما لم يكن منطلقاً من رؤية إستراتيجية حقيقية معتمدة على الفكر الوحدوي والهوية العربية .

ملاحق الدراسة:

١) الملحق الأول : الدول العربية و ما يحدها من دول الجوار و اللغات التي تتكلمها هذه الدول:

الدولة	الدول المجاورة غير عربية	عربية	اللغات
الجزائر	مالي النيجر	تونس- المغرب موريتانية - ليبيا	العربية(رسمية) فرنسية- بربرية
البحرين			العربية(فارسي أرودي-إنكليزي
جيبوتي	اريتريا أثيوبيا	الصومال	العربية
مصر	إسرائيل	ليبيا - السودان- فلسطين	العربية
العراق	إيران تركيا	سوريا - الأردن السعودية-الكويت	العربية(رسمية) انكليزية-كردية تركية-فارسية-تركية-أشورية
الأردن	إسرائيل	السعودية- سوريا العراق- فلسطين	العربية

الكويت		العراق – السعودية	العربية
لبنان	ــــــ	سوريا	العربية(رسمية)_فرنسية–أرمينية – انكليزية
ليبيا	ــــــ	السودان–مصر–الجزائر–تونس	العربية–بعض الإنكليزية والفرنسية
موريتانيا	ــــــ	الجزائر المغرب	العربية فرنسية وتقليدية
المغرب		الجزائر–موريتانيا	العربية–بربرية– أسبانية– فرنسية
سلطنة عمان		اليمن–السعودية–الإمارات	العربية–الانكليزية– البلوخية وغيرها
قطر		الإمارات السعودية	العربية–الانكليزية
السعودية		يمن/عمان/قطر كويت/عراق/أردن	العربية
الصومال		جيبوتي	الصومالية– العربية
السودان		ليبيا– مصر	العربية–دارفورية ونيلية وتقليدية
سوريا		العراق –الأردن– لبنان	عربية–كردية– أرمنية –آرامية وشركسية
تونس		الجزائر – ليبيا	عربية–فرنسية بربرية
جزر القمر			العربية والفرنسية

المصدر : البنك الدولي عام ٢٠٠٣ – إحصائيات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥

٢) **ملحق ثاني** : مصطلحات وتعاريف مرتبطة بموضوع البحث

اللفظة	المعجم	التعريف
العرق	المصباح المنير القاموس المحيط معجم المنجد	كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك ، والجمع أعراق . عرق ، والجمع عروق وأعراق وعراق :وهو أصل كل شيء ، والأرض الملح التي لا تنبت ، والجبل الغليظ المنقاد لا يرتقى لصعوبته . " أعراق –أعراقا (عرق الرجل) صار عريقا في الشرف ، والأعرق : هو ذو العرق والأصل ، يقال هو أعرق منك في كذا " أي آصل . والجمع عروق وأعراق : وهي أصل كل شيء .
النحلة	المصباح المنير القاموس المحيط معجم المنجد	النحلة هي الدعوى النحلة هي الدعوى المذهب والديانة أو الدعوى ، "يقال ما نحلتك أي : ما دينك " . والجمع نحل بكسر النون وفتح الحاء .
الملة	المصباح المنير القاموس المحيط معجم المنجد	" الدين والجمع ملل " . " هي الشريعة أو الدين " . تعني الطريقة أو الشريعة في الدين .

الطائفة	المصباح المنير	" وهي القطعة من الشيء ، والطائفة من الناس هم الجماعة ، وأقلها ثلاثة ، وربما أطلقت على الواحد والاثنين " "
	القاموس المحيط	الطائفة من الشيء هي القطعة منه ، أو الواحد فصاعدا أو إلى الألف أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس .
	معجم المنجد	" هي الجماعة من الناس (أو القطعة من الشيء)الذين يجمعهم رأي أو مذهب يمتازون به عن سواهم ، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن كلمة طائفة قد أطلقت في القرآن الكريم على أهل الكتاب وعلى المسلمين (المؤمن) ، فلم يفرق القرآن الكريم في أطلاق لفظ الطائفة بين المسلمين وأهل الكتاب ، ومن ذلك قول الرحمن : (الزانية والزاني فاجلدوا كل منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) النور –٢ (يا أيها الذين أمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحوارين من أنصارى إلى الله قال الحوارين نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين) الصف–١٤
الشيعة	المصباح المنير	الأتباع والأنصار وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة ، ثم صارت الشيعة نبزا لجماعة مخصوصة والجمع شيع مثل سدرة وسدر والأشياع جمع الجمع
	القاموس المحيط	شيعة الرجل (بالكسر) تعني أتباعه وأنصاره والفرقة على حدة ، ويقع على الواحد والاثنين والجمع المذكر والمؤنث ، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى عليا وأهل بيته حتى صار اسما خالصا لهم والجمع أشياع .
الشيعة	معجم المنجد	شايع تعني : تابعه وأولاه أمره ، وتشيع تعني ادعي الدعوى الشيعة ، وتشايع القوم إي صاروا شيعا ، وتشايعوا على الأمر إي توافقوا عليه ، وتشايعوا في دار أي تشاركوا فيه ، والشيعة (الواحد شيعي) هي الفرقة وتقع على الواحد والاثنين

		والجمع مذكرا ومؤنثا ، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى عليا وأهل بيته حتى صار لهم أسما خاصا ، ويعرف أيضا بالمتوالي (الجمع متاولة) .
لفرقة	المصباح المنير القاموس المحيط معجم المنجد	" فرقت بين الشيء فرقا من باب قتل ، وفرقت بين الحق والباطل ، قال تعالى : (فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين). القطيع من الغنم العظيم ومن الظباء أو من الغنم فقط أو من الغنم الضالة ، أو ما دون المائة والقسم من كل شيء أو الطائفة من الصبيان أو قطعة من النو ى يعلف بها البعير أو الفلق من الشيء المنفلق. كلمة الفرق تعني القسم من الشيء المنفلق ، أو الطائفة من الصبيان ، أو القطيع من الغنم ونحوها ، أو فرق النحل وهي مستعمرة من النحل التي تتجمع حول ملكة .
الذمة	المصباح المنير القاموس المحيط	"العهد بالأمان وبالضمان ، وقوله (يسعى بذمتهم أدناهم) فسر بالأمان وسمي المعاهد ذميا نسبة إلى الذمة بمعنى العهد وقولهم : في ذمتي كذا أي في ضماني والجمع ذمم مثل سدرة وسدر. "العهد والكفالة كالذمامة " .
الذمة	معجم المنجد	الأمان والعهد أو الضمان ، يقال : في ذمتي كذا أي في ضماني ، ويقال : أنت في ذمة الله أي في كنفه وجواره ، وأهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام ، أو هم القوم المعاهدون بعضهم بعضا ، والذمى هو الذي أعطى الذمة أي الأمان يعني الذي أمن على ماله وعرضه ودمه فأعطى الجزية . وتجدر الإشارة إلى أن أهل الذمة هم المواطنون المقيمون في دار الإسلام من غير المسلمين والذين قام دينهم في الأصل

		علـى ديـن سـماوي ، أمـا أولئـك المتواجـدون فـي غيـر الـديار الإسلامية فتطلق عليهم تسمية أهل الكتاب ، فقد جرى العرف الإسـلامي علـى تسمية المـواطنين مـن غيـر المسـلمين والـذين قـام دينهم فـي الأصـل علـى ديـن سـماوي (اليهـود والنصـارى والمجـوس) فـي المجتمـع الإسـلامي أهـل الذمـة أو الـذميين ، وقد سموا بـذلك لأن لهم عهد الله وعهد رسوله وعهد جماعة المسلمين أن يعيشـوا فـي حمايـة الإسـلام وفـي كنـف المجتمـع الإسلامي آمنين مطمئنين .
القلة	المصباح المنير	"يقل قلة فهو قليل "، ويستطرد أن قلة كل شيء أعلاه.
	القاموس المحيط	القلة ضد الكثرة ، قل يقل فهو قليل ، وأقله جعله قليلا ، وقوم قليلـون وأقـلاء وقلـل وقليلـون يكـون ذلـك فـي قلـة العـدد ودقـة الجثـة ، وقلـل مـن النـاس بضـمتين نـاس متفرقـون مـن قبائـل شتى أو غير شتى ، فإذا اجتمعوا جمعا فهم قلل .
	معجم المنجد	" أقل إقلالا (قل الشيء)جعله قليلا . والأقل ضد الأكثر . والأقلية هي العدد الأقل من الناس ، أو جماعة مميزة بدينها أو عرقهـا أو لونهـا تعيش فـي مجتمـع يفوقهـا عـددا ويخالفهـا خصائص ومميزات .
	لسان العرب	خلاف الكثرة ، وقلة كل شيء رأسه ، والقلة أعلى الجبل . "من معاني قل أي أفتقر ، يقال : الحمد لله على القل والكثر . وفـي الحـديث : " الربـا ، وا ٍن كثـر ، فهـو إلـى قـل " . والقلـة
	مختار الصحاح	أعلـى الجبـل ، وقلـة كـل شـيء أعـلاه ، ورأس الإنـس لـن قلـة وجمعه قلل .

٣) **ملحق ثالث** : إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو لغوية الصادر عن الأمم المتحدة في ١٨ / ١٢ / ١٩٩٢ :

وا ِذ ترىأن للأمم المتحدة دورا مهما تؤديه في حماية الأقليات ،وا ِذ تضع في اعتبارها العمل الذي تم إنجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة خاصة من جانب لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وا ِلى أقليات دينية ولغوية،وا ِذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وا ِلى أقليات دينية ولغوية ، وا ِذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وا ِلى أقليات دينية أو لغوية صدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وا ِلى أقليات دينية أو لغوية :

المادة ١

على الدول أن تقوم كل في إقليمها بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الاثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية

تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات

المادة٢

يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وا ٕلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة وا ٕعلان وممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز

يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحيات الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية

يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني

يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها

للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية دون أي تمييز

المادة ٣

يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقهم بما فيها تلك المبينة في هذا الإعلان بصفة فردية كذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم ودون تمييز

لا يجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات

المادة ٤

على الدول أن تتخذ حيثما دعت الحال تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون

على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية

ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن حيثما أمكن ذلك حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعليم لغتهم الأم أو لتلقى دروس بلغتهم الأم

ينبغي للدول أن تتخذ حيثما كان ذلك ملائما تدابير في مجال التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعه

ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم

المادة ٥

تخطط السياسات والبرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات

ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات

المادة ٦

ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات وذلك في جملة أمور بتبادل المعلومات والخبرات من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين

المادة ٧

ينبغي للدول أن تتعامل من أجل احترام الحقوق المبينة في هذا الإعلان

المادة ٨

ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات وعلى الدول بصفة خاصة أن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي اتخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي أطراف فيها

لا تخل ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق العانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا

إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الإعلان لا يجوز اعتبارها من حيث الافتراض المبدئي مخالفة لمبدأ المساواة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي

المادة ٩

تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل في مجال اختصاصه في الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان

المراجع :

أولا : المصادر العربية :

الكتب :

١. **إبراهيم** ، سعد الدين: الملل والنحل والأعراق :هموم الأقليات في الوطن العربي- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية - القاهرة – ط٢- ١٩٩٤ .
٢. **ابن خلدون**، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، دار البلخي ، دمشق ٢٠٠٤
٣. **الأسود** ، شعبان الطاهر : علم الاجتماع السياسي : قضايا الأقليات بين العزل والإدماج ، القاهرة ، مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣
٤. **الأنصاري** ،عبد الحميد : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، المطبعة العصرية - بيروت – ١٩٨٠
٥. **الأنصاري** ،فاضل : سكان العراق دراسة ديمغرافية ، دمشق (سوريا)،جامعة دمشق ، ١٩٧٠
٦. **الأنصاري** ، سعد : العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون ، بيروت (لبنان) ،دار الهدى، ١٩٨٧
٧. **التامر** ، عبادة : الأمم المتحدة وإدارة الأزمات الدولية في القرن الحادي والعشرين ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ،الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ٢٠٠٤
٨. **الجابري** ، محمد عابد: المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ١ ، ١٩٩٦
٩. **الجهماني** ، يوسف إبراهيم : تركيا والأرمن – دمشق – دار حوران -٢٠٠١.
١٠. **الحسن** ، عبد الله : الأقليات في الواقع العربي :الاندماج والتجزئة- دمشق- دار مشرق مغرب – ١٩٩٥
١١. **الحمصي**، هيام – احمد الغضبان – نديم القرة : جغرافية الوطن العربي ، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية ، وزارة التربية السورية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
١٢. **الحياني** ،جاسم إبراهيم: خفايا علاقات إيران (إسرائيل) وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية ، الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ٢٠٠٧
١٣. **الحلو**، ماجد راغب :الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية -١٩٨٣
١٤. **الحراني** ،الحسن بن عليين شعبة:تحف العقول ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٨٠
١٥. **الحموي** ، محمد نهاد – محمد، نجاح،ومجموعة من المؤلفين : تاريخ العرب الحديث –دمشق – وزارة التربية السورية – المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية -٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٦. **الخزرجي**، ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع : عمان ، الأردن ٢٠٠٤
١٧. **الدرة** ،محمود : ثورة الموصل القومية ، فصل من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد (العراق) ،مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٥٩
١٨. **آذرشب**، محمد علي : العلاقات الثقافية الإيرانية – العربية ، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، دمشق ،٢٠٠١.
١٩. **الريس** ، رياض نجيب : العرب وجيرانهم : الأقليات القومية في الوطن العربي ،دار الريس ، لندن ، ١٩٨٩.
٢٠. **السماك** ، محمد : الأقليات بين العروبة والإسلام – بيروت – دار العلم للملايين – ١٩٩٠.
٢١. **السويدي** ، جمال سند : إيران والخليج : البحث عن الاستقرار ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات ، ١٩٩٦
٢٢. **السروجي** ، محمد محمود : العلاقات بين مصر وإثيوبيا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٦٠
٢٣. **الصديقي** ،سعيد :الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة - مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠٨،ص٣٢
٢٤. **الطبري**: تاريخ الأمم والملوك ، الجزء الرابع ، ص٢٢١
٢٥. **المحمودي**، عبد الغني – منير كيال : جغرافية الوطن العربي ، مديرية المطبوعات وزارة التربية السورية - ١٩٧٦- ١٩٧٧
٢٦. **المعتزلي** ،ابن أبي الحديد :شرح نهج البلاغة، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٨
٢٧. **النقيب** ،خلدون : الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة ، بيروت (لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦
٢٨. **الهر ماسي**، محمد عبد الباقي : المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،معهد الشؤون الدولية (غيطاليا) ، ١٩٨٩)
٢٩. **براسيموس** ، أسطفان: المسألة الشرقية : حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس – ترجمة :كمال نعيم الخوري – دمشق- مركز الدراسات العسكرية -١٩٩٦.
٣٠. **بركات** ،حليم : المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠
٣١. **بلقزيز** ،عبد الإله : في الديمقراطية والمجتمع المدني : مراثي الواقع ، مدائح الأسطورة ، بيروت ، الدار البيضاء ، إفريقيا الشرق ،٢٠٠١
٣٢. **بلقزيز**، عبد الإله : المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠١
٣٣. **جوهر**, حسن محمد: – محمد الحنفي شمس الدين ، العراق ، دار المعارف ، ١٩٦٢
٣٤. **جوفي** ،جورج : النزاعات الحدودية العربية : التداعيات على الأمن العربي ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، السنة الثانية ، العدد (١٠) ، دمشق ، حزيران ١٩٩٧،
٣٥. **جدعان** ، فهمي : الطريق إلى المستقبل، أفكار- قوى للأزمنة العربية المنظورة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ، الجزء ١ ، ٢٠٠٩
٣٦. **حسين** ,السيد حسين: تاريخ العرب الحديث ، دمشق (سوريا),جامعة دمشق, ١٩٩٣-١٩٩٤
٣٧. **دلي** ، حسين خورشيد : تركيا وقضايا السياسة الخارجية –دمشق – اتحاد الكتاب العرب – ١٩٩٩
٣٨. **ديفرجيه**، موريس : في الديكتاتورية ، ترجمة هشام متولي ، ط٢ - بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٧
٣٩. **دراسة** ، مصطفى خضر :النَّقد والخطابمحاولة قراءةٍ في مراجعةٍ نقديّة عربيّةٍ معاصرة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق2001
٤٠. **رفلة** ، فيليب: الجغرافية السياسية لإفريقيا - القاهرة - شركة الطباعة الفنية المتحدة- ١٩٩١.
٤١. **رأفت** ، إجلال محمود– نصر الدين ، إبراهيم: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية - دار النهضة العربية – القاهرة-١٩٩٥
٤٢. **رافق**, عبد الكريم : العرب والعثمانيون, دمشق (سوريا), (١٥١٦-١٩١٦) ، ١٩٧٤
٤٣. **رانتر**، ميشيل: جيني غرين :ضد الحرب في العراق ،ترجمة إبراهيم الشهابي ، ط١ دار الفكر دمشق ٢٠٠٣،

٤٤. **سيد**، عبد المجيد: تركيا والاتحاد الأوربي : الواقع وآفاق المستقبل – القاهرة – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – ٢٠٠١

٤٥. **سليمان** ،عصام : مدخل إلى علم السياسة ،ص٢٧٧

٤٦. **سرحال** ، أحمد :النظم السياسية في لبنان وكل الدول العربية ،دار الفكر العربي ، بيروت ١٩٩٠ .

٤٧. **شاكر**،محمود: إيران – بيروت- المكتب الإسلامي- ١٩٧٥ ص٧٣-٧٤.

٤٨. **شكور**، سالم نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٣

٤٩. **صابر**، فوزية : قراءة جيو إستراتيجية للبعد الكردي بين العراق وتركيا ،شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، لبنان بيروت ، العدد ١٢٢ لعام ٢٠٠٦

٥٠. **عاشور**، محمد مهدي : إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية ، المركز العلمي للدراسات ، الأردن -٢٠٠٢

٥١. **عمارة**،محمد: الإسلام والأقليات : الماضي والحاضر والمستقبل -القاهرة - مكتبة الشروق الدولية - ٢٠٠٣.

٥٢. **عساف** ،ساسين: من الصهيونية إلى الشرق أوسطية ، ثقافة المواجهة , شرق أوسط جديد أم صهيونية جديدة – بيروت- دار النفائس -١٩٩٦.

٥٣. **عبد العزيز** ،مصطفى:العرب في مفترق الطرق بين تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي - القاهرة - دار الشروق- ١٩٩٥.

٥٤. **عبد الحميد** ،صبحي : أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٩ في العراق ، بغداد(العراق)، مطبعة الأديب البغدادية ، ١٩٨٣

٥٥. **علي** ،محمد جواد : في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بيروت(لبنان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤

٥٦. **عليوة** ، السيد - منى محمود : المشاركة السياسية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة ١٩٩٦

٥٧. **غليون**، برهان : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات – بيروت – دار الطليعة -١٩٧٩.

٥٨. **غليون** ، برهان : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣،

٥٩. **فيلاند**، كارستن : الدولة القومية خلافا لإرادتها , ترجمة محمد جديد- دار المدى – دمشق(سوريا)- ٢٠٠٨

٦٠. **فوستر** ،هنري : نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، بغداد(العراق)، الفجر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩، ص٦٥

٦١. **كشاكش**، كريم يوسف : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مؤسسة الناشر للمعارف ،الإسكندرية ،١٩٨٧

٦٢. **مسعد** ، نيفين عبد المنعم : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة (مصر)–١٩٨٨.

٦٣. **محمود**، جمال الدين :الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة : نظام الحكم ، حقوق الإنسان ، الأقليات : القاهرة – دار الكتاب المصري – بيروت – دار الكتاب اللبناني -١٩٩٢.

٦٤. **مراد** ،عدنان : الأكراد ، وزارة الخارجية السورية، إدارة البلاد العربية

٦٥. **مركز** التعريب والترجمة : تركيا - الدار العربية للعلوم – بيروت- لبنان -١٩٩٤.

٦٦. **مكاريوس** ، شاهين : تاريخ إيران – القاهرة – دار الآفاق العربية – ٢٠٠٣

٦٧. **مطر** ، سليم:جدل الهويات، بيروت (لبنان)-المؤسسة العربية للدراسات والنشر –٢٠٠٤

٦٨. **مجاهد**، أيمن : حروب قادمة على الحدود العربية الإسلامية ، ط١، القاهرة (مصر) ،دار الصحوة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥

٦٩. **وميض**، جمال عمر نظمي: ثورة ١٩٢٠: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية" في العراق، بغداد (العراق) ،مركز دراسات الوحدة العربية "المكتبة العالمية"، ١٩٨٥

٧٠. **وهبان** ، أحمد : الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية –- دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية(مصر)-١٩٩٧

٧١. **ياسين** ،السيد : الوعي القومي المعاصر : أزمة الثقافة السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١
٧٢. **هوليداي** ، جون: النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران – ترجمة زاهر ماجد – بيروت – دار ابن خلدون -١٩٧٥.

ب - الدوريات :
أ- المجلات :
١-المستقبل العربي
أ- معوض ،جلال عبد الله : تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ ،١٩٩٢
ب- حسيب،خير الدين: المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ،٢٠٠٤/٥، مركز دراسات الوحدة العربية
ت- إبراهيم ،حسين توفيق : ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢-١٩٨٧، المستقبل العربي ، العدد ١١٧(تشرين الثاني ١٩٨٨)
ث- هدسون ،مايكل : العراق تحت الاحتلال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، العدد٢٩٨

٢-السياسة الدولية
أ- السياسة الدولية ، العدد ١١٣- تموز /١٩٩٣
ب- بسيوني، شريف : مشروعية استخدام القوة " الحرب الأمريكية على العراق " ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، مركز الأهرام ، يناير ٢٠٠٣.
٣-مجلة العربي
العزاوي، فاضل : النار والرماد في رحلة أطول من الأبدية ،مجلة العربي ، العدد ٥٤٧ ، الكويت ٢٠٠٤
٤- الملف السياسي – مركز المعلومات للدراسات والبحوث – مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر – الجمعة ١٠ ذو القعدة ١٤٢٤للهجرة ٢ يناير ٢٠٠٤ العدد ٦٥٩
ب-الصحف و الجرائد :
١. دلي، خورشيد : كيف تتعامل تركيا مع العراق الجديد ، صحيفة البيان ،دبي ، ٢٠٠٥/٢/٢٠
٢. جريدة البيان الإماراتية ، الخميس ١٩ صفر ١٤٢٣ ، ٢ مايو ٢٠٠٢
٣. حسن الفتلاوي ، مجتمع مدني : مستقبل العراق السياسي ، جريدة الصباح العراقية
٤. غليون ،برهان : المعارضة الدور ومصدر الشرعية ، جريدة الاتحاد الإماراتية
٥. وكالة سانا السورية ، جريدة الفرات السورية ، ٢٠٠٨/٤/١٥

ج- تقارير :

١-تقرير للأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات

د- منشورات شبكة الإنترنت :
١-الطعمة, عدنان جواد: تاريخ الأكراد ،موسوعة بيكيديا الألمانية ، شبكة النبأ للمعلوماتية ، السبت ٢٠٠٤/١٠/٣٠
www.annabaa.org

٢- دهوك ، فريد يعقوب : المسيحيون في العراق تاريخ ومآسي متكررة ٢٠٠١/٧/٥
www.nigash.org
٣- htt//news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/Arabic/middle – east – news / newseid – 7272000/7272238.stm
www. Bbc Arabic.com2/6/2008
4-كمال ,عادل : الشبك والبحث عن هوية ، شبكة نقاش للمعلوماتية ، ٢٠٠٨/٦/١٠
www. nigash.org
5- ،مركز الخليج للأبحاث ، ٧ /٢٠٠٩/٣
www.grc.ae

٦- شبكة البصرة للمعلوماتية، الأثنين ٢٥ آب ٢٠٠٨

www. Albsrh.org

٨/news-iraq210c/march/2003would ware be lawful without www.crimesofwar.org/Iraq another - U.N resolution?

-9 Professors:Mary Ellen O'connel, UN Resolution 1441: Compelling saddam, restraining Bush, www.jurist. Law.pitt. edu/forum /forum new 73 17 /des/ 2003

١٠- www.hakam.org/op-war100303.htm

١١ - Keir starmer ,sorry mr. blairbut 1441 does not authorize force- www.globalpolicy.org/security/issus/irag/attak/law/2003/03/14 sory plair.17/marsh/2003

١٢-بو عزة, الطيب:مفهوم الدولة في الخطاب السياسي المعاصر
http://www.shurouk.org/forum/showthread.php?t=331

١٣- مسعود الظاهر http//www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-3869.htm

١٤- htt//tamaynoot.net/vb/showthread.php?p=464

١٥- -أبو بكر, أحمد : دور الأحزاب في الاصلاح السياسي للوطن العربي
http://www.dahcha.com/viewarticle.php?id=30977

القرآن الكريم :

١- سورة الحديد – الآية ١٦
٢- سورة البقرة – الآية ٢٤٣
٣- سورة الأعراف – الآية ١٨٧
٤- سورة الأنعام – الآية ١١١
٥- سورة ص – الآية ٢٤
٦- سورة البقرة – الآية ٢٤٩
٧- سورة النساء – الآية ١
٨- سورة المائدة – الآية ٢٨
٩- البقرة – الآية ١١٣
١٠ - سورة المائدة – الآية ٤٣
١١- سورة آل عمران آية ١٥٩
١٢- سورة الشورى آية ٣٨

ثانيا : المصادر الأجنبية :

١) Rights of persons belonging to ethnic ,religious and Francesco cadotorti, study on the (1991 united nations ; new York) linguistic minorities', pp5-10
٢) Richard Schafer , Racial and Ethnic croup . Boston : little , Brawn and company , ١979, pp .7
٣) انظر مونتياغو ١٩٤٦ : Man, smost dangerous myth : the fallacy , of race (New York Colombia univer city press
٤) Lucian w.pey ;aspects of political development,bostonlittle brown and company lnc,1960,p.p.63-67
٥) Saymour martin lipset , political man , mercury books ; no . 43, 2 nd ed . (London mercury books) , p.77
٦) Michael c . Hudson , arab politics ; the search for legitimacy(London;new haven ct : yale university press , 1977) , p . 2
٧) United nations mornitoring , verification and inspection commission , www . unmovic.org

the opposition degree of the minorities in these regimes according to sharia and law .the scholar mentions the minorities in Islam in terms of their rights in participation and opposition and the minorities in the modern age and what are the codes that support these minorities according to international systems and laws .

Chapter three:

In the studying of minorities and ethnics theme and as a result of the vastness of this theme .the Iraqi situation was studied as a pattern for this research thus the situation of Iraq is clarified geographically and historically , and the minorities and ethnics that are existed in Iraq and its existence conditions and its distribution places and what are the events that incurred the Iraqi regime since the establishment of the Iraq state till now and what is the attitude of vicinity states before the latest war and after it then the united nations decisions are related to Iraq through the American – British war against Iraq then moving to the future of Iraq and the horizons of political life in it

Chapter four :

This chapter includes studying the possibility of establishing a regional or a national state to melt all the minorities and the ethnics that are existing in it then the scholar mentions the role of the political parties in building this state through activating their role within the frame of constitutional institutions under the existence of real political participation .

Minorities and ethnics in the vicinity and Arab geography between participation and opposition " Iraqi pattern"

This study will search in four chapters of the social and political situations of the minorities and ethnics and affecting and influencing degree by geographical vicinity states of the Arab home land

Chapter one :

in the frame of presenting the research the theoretical clarification of the minority and ethnic concepts is touched on and clearing the definitions of the both concepts then the research is meanings and done in the frame of the middle east concept and the seriousness extent of this concept as an American and western raising to divide the region and putting it away from its national Arabian dimension . then create turbulence and problems between minorities and ethnics in this middle east to weaken it and to control it easily and after clarifying this concept . the scholar moves to geographical demographical and social study of the vicinity states reality which are turkey , Iran and some African nations and geo strategical dimensions between these nations and the Arab homeland

Chapter two:

In this chapter of this thesis the concept of the political participation is talked about as well as the political opposition in the frame of intellectuals ,association and international organizations definition and after clarifying participation and opposition concepts the Islamic point of view towards .participation and opposition is mentioned and the attitudes .principles and the basis that are clarified by the holy Koran and sunnah in the frame of the both concepts and after this theoretical clarification ,the scholar Starts talking about opposition and participation in Arab homeland through studying the Arabic regimes and their validity degree and what are the sources of this validity and what is the role of the opposition in the Arab homeland and its attitude towards the authority and what are the problems that . the political opposition faces in the Arabic states and after talking about situation in the Arabic states ,the scholar talks about the participation degree and

Syrian Arab Republic
Damascus university
Faculty of political science
Department of political studies



Minorities and ethnics in the vicinity and Arab geography between participation and opposition

" Iraqi pattern"

A thesis is prepared to obtain the master degree in the political studies

Prepared by
Lokman ail baddour

The assistant
Dr . sameer hassan

The scientific
Dr. Hassan abow hammoud